جامعة قالمة * كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير * المكتبة

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

وزارة التعلـــيـــم العـــالي و البـــحـــث العـــلـــمـــي

جامعـة 08 ماي 1945
قـالمـــــة

08 May 1945-Guelma University
UNIVERSITE 08 MAI 1945 -GUELMA

054
M/330065

كليـــــة العلـــوم الاقتصاديـــــة وعلـــــوم التسييـــــر.

مـــذكـــــرة تـــخـــــرج لنيل شهادة الماجستير.
تخصص : نـــقود ومالـــية .

الموضوع

أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة(1986-2004)

من إعداد الطالب: لعفيفي الدراجي.

أعضاء لجنة المناقشة:

د. وسيلة حمداوي	أستاذة محاضرة	جامعة قالمة	رئيسـا.
د. معطى الله خير الدين	أستاذ محاضر	جامعة قالمة	مقـررا.
د. بن ثابت علي	أستاذ محاضر	جامعة عنابة	

جامعة قالمة * كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير * المكتبة

السنـة الجـامعية: 2006/2005.

الاهـــــــداء

الى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقهم:

- والـدي الكريمين أطـــال الله في عمريهمـــا.
- اخوتي وأخواتي وأبنائهم الأعزاء حفظهم الله جميعا.

أهدي هـــذا العمـــل المتواضـــع.

كلمة شكر وتقدير

بادئ ذي بدء أشكر الله تعالى الذي وفقني لانجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير الى الأستاذ المشرف الدكتور معطى الله خير الدين على اشرافه وتوجيهاته لهذا العمل المتواضع.

ولا يفوتني في هدا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات الاحترام الى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على موافقتهم على مناقشة هذا العمل.

خطـــــة البحـــــث

المقدمة العامة.

الفصل الأول: تحليل ظاهرة المديونية الخارجية في البلدان النامية.

مقدمة الفصل.

المبحث الأول: تشكل و تطور المديونية الخارجية للبلدان النامية.

1- مفهوم المديونية الخارجية. 2

2- قياس المديونية الخارجية. 2

3- وضعية الديون و تطورها. 4

4- بنية وخصائص المديونية الخارجية للبلدان النامية. 11

المبحث الثاني: أسباب المديونية الخارجية للبلدان النامية.

1- الأسباب الداخلية. 16

2- الأسباب الخارجية 20

المبحث الثالث: اثار المديونية الخارجية على إقتصاديات البلدان النامية.

1- الأثر على الإستثمار 24

2- إضعاف القدرة على التمويل . 25

3- الآثار على التجارة الخارجية. 26

4- تزايد العجز في ميزان المدفوعات. 28

المبحث الرابع: المقترحات المطروحة لمعالجة المديونية الخارجية للبلدان النامية.

1- المقترحات المطروحة من طرف البلدان الدائنة. 29

2- المقترحات المطروحة من المؤسسات المتعددة الأطراف. 34

3- المقترحات المطروحة من طرف البنوك التجارية. 38

4- المقترحات المطروحة من طرف البلدان المدينة. 39

5- حلول أخرى. 47

خلاصة الفصل.

الفصل الثاني:التنمية في الفكـــــر الاقتصـــــادي.

مقدمة الفصل.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية،متطلباتها و معوقاتها.

1- ماهية التنمية الاقتصادية . 60

2- المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية. 63

3- معوقات التنمية الاقتصادية. 69

المبحث الثاني: نظريات ونماذج تخطيط التنمية الاقتصادية.

1- تطور إشكالية التنمية في الفكر الاقتصادي. 77

2- نماذج تخطيط التنمية الاقتصادية. 85

3- إستراتيجية التنمية الاقتصادية. 107

المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية و مصادر تمويلها.

1- مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية. 110

2- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية. 116

خلاصة الفصل.

الفصل الثالث: المديونية الخارجية والتنمية في الجـــزائر.

مقدمة الفصل.

المبحث الأول: مسيرة التنمية في الجزائر.

1- نموذج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. 130

2- المخططات التنموية. 132

3- الإصلاحات الاقتصادية الذاتية. 148

4- الإصلاحات المالية والنقدية. 154

5- الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية. 158

6- برنامج الإنعاش الاقتصادي. 163

المبحث الثاني: المديونية الخارجية الجزائرية.

1- تشكل و تطور المديونية الخارجية. 164

2- أسباب المديونية الخارجية. 185

3- الحلول المطبقة لمعالجة أزمة المديونية الخارجية الجزائرية. 192

المبحث الثالث: أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

1- أثر المديونية على الإنتاج. 201

2- أثر المديونية على الناتج الداخلي الخام. 205

3- أثر المديونية على الاستثمار، الادخار و التشغيل. 207

4- أثر المديونية على التضخم و تراجع مستوى المعيشة. 210

5- أثر المديونية على التنمية البشرية. 212

خلاصة الفصل.

الخـــــاتمة.

المـــــراجع.

- فهرس الجـــــــــــداول -

الصفحة	عنـــــــــــــــوان الجـــدول	الرقم
4	معايير التصنيف المستعملة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للبلدان النامية.	01
5	معدل نمو الناتج المحلي الخام(PIB)للبلدان النامية (60-80)- التغيرات السنوية بالنسب المئوية-	02
8	تطور المديونية الخارجية للبلدان النامية و توزيعها الجغرافي(2002. 1970)	03
8	تطور مؤشرات المديونية للبلدان النامية بالنسب المئوية.	04
9	التدفقات المالية في العالم الثالث (1982-1987).	05
9	التحويلات الصناعية الإجمالية للبلدان النامية(1998-2002).	06
13	نسبة مديونية البلدان النامية حسب المناطق وحسب مستويات الدخل.	07
17	تقديرات هروب رؤوس الأموال.	08
133	الأهمية النسبية للمحروقات و التقدير و الإنجاز في قطاع الصناعة.	09
134	تنفيذ البرامج الاستثمارية للمخطط الثلاثي	10
136	توزيع الاستثمارات خلال المخطط الرباعي الأول.	11
136	حجم الاستثمارات المحققة خلال المخطط الرباعي الأول.	12
138	توزيع الاستثمارات خلال المخطط الرباعي الثاني.	13
139	ديناميكية التوظيفات الاستثمارية لقطاع الصناعة.	14
142	مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.	15
143	بنية الاستثمارات طبقا لاتجاهات المخطط الخماسي الأول.	16
147	برنامج الاستثمارات للمخطط الخماسي الثاني.	17
164	تطور حجم الاقتراض الخارجي (1974-1979).	18
165	تطور المديونية الخارجية بالنسب المئوية من إجمالي الدين.	19
167	صادرات السلع و الخدمات (1980-1991).	20
168	تطور المديونية الاجمالية (1985-1993).	21

22	تطور خدمات المديونية الاجمالية (1986-1993).	169
23	تطور المديونية الخارجية (1994-2004).	170
24	تطور احتياطات الصرف (1994-2004).	172
25	تطور خدمات المديونية (1994-2004).	172
26	تطور نسب المديونية الإجمالية (1985-2004).	175
27	تطور نسب خدمات المديونية (1975-2004).	177
28	نسبة المديونية الخارجية الطويلة و المتوسطة الأجل حسب مصدر القروض (1988-2004).	179
29	تطور المديونية الخارجية حسب تاريخ استحقاقها.	181
30	متوسط شروط الإقراض العام الخارجي (1980-1992).	183
31	تركيب المديونية المتوسطة و الطويلة الأجل حسب العملات(1988-2004) بالنسب المئوية.	184
32	تطور فاتورة واردات المواد الغذائية(1970-1991).	186
33	نصيب المواد الأولية و النصف مصنعة من البضائع المستوردة(1973-1979).	188
34	تطور معدل التبادل التجاري(1967-1977).	191
35	تطور معدل التبادل التجاري(1980-1990).	191
36	نسبة المواد الفلاحية إلى الواردات (1979-2003).	204
37	تطور استعمال الأسمدة و الجرارات (1989-2002).	205
38	تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (1990-2004).	206
39	تطور نصيب الفرد في PIB (1990-2004).	207
40	تطور معدل البطالة في الجزائر(1992-2004).	209
41	تطور معدل التضخم في الجزائر (1980-2004).	210
42	تطور نفقات قطاع التعليم و الصحة (1994-1999).	213

الملخصـــــــــات

- الملخص بالعربية :

كانت الجزائر منذ استقلالها تطمح إلى تحقيق التنمية الشاملة و رفع الغبن على شعبها الذي عانى من ويلات الاستعمار لفترة طويلة. فسطرت من أجل ذلك العديد من البرامج التنموية الطموحة و قامت بالعديد من الإصلاحات. و نظرا لمحدودية الموارد المالية المحلية لجأت إلى الاستدانة من الخارج.

و نظرا لعدة أسباب فإن حجم هذه الديون أخذ يتفاقم من سنة إلى أخرى حتى انفجرت الأزمة سنة 1986 وأصبحت الجزائر في وضع العاجز عن الدفع. لذلك دخلت في مفاوضات حثيثة مع المؤسسات المالية الدولية من أجل مساعدتها للخروج من هذه الأزمة.

هذه الأوضاع الخطيرة أفرزت آثار و انعكاسات كثيرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

و يمكن تشخيص آثار المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية من خلال تحليل آثارها على الإنتاج، الناتج المحلي الإجمالي، الادخار، الاستثمار و التشغيل، معدل التضخم و مستوى المعيشة، التعليم و الصحة.

-Summary :

Since its independence, Algeria fought to achieve comprehensive development and raise the unfairness of the people who have suffered from the cruelty of colonialism for so long. And to achieve that gaol, Algeria planned for many ambitious development programmes and many reforms. And because of the limited domestic financial resources it has resorted to borrow from abroad. Because of several reasons, the size of this debt has worsened from year to year until the crisis erupted in 1986; Algeria had become a rudder incapacitated. Therefore entered into negotiations underway with the international financial institutions in order to help it to get out of this crisis. These conditions formed a serious constraint or has placed a heavy burden on development plans since an important part of the foreign exchange was directed to cover its debts and that had many effects on the economic development in Algeria.. These effects can be

diagnosed through the analysis of their influence on the production, the GDP, the savings, the investment, the rate of inflation and the standard of living, education and health.

المـــقدمة العـــامة:

لا تزال أزمة الديون الخارجية للدول النامية تمثل احدى أهم التحديات التي تواجه خطوات التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

ومع تزايد الديون الخارجية وجد عدد كبير من الدول النامية نفسه في وضعية تتمثل بصعوبة الاستمرار في خدمة ديونه، حيث أن التزاماتها الخارجية تجاوزت قدرتها على السداد.

و ان كانت هذه الأزمة ترجع أسبابها الى الماضي البعيد-اذا ما وضعنا نصب أعيننا ما تعرضت له هذه الدول من استعمار و استغلال و تبعية- الا أن تداعياتها قد بدأت عقب انغماس الدول النامية في اللجوء للإقتراض الخارجي منذ بداية الخمسينات و حتى بداية عقد الثمانينات ، و بالتحديد بعدما أعلنت المكسيك توقفها و عجزها عن سداد ديونها الخارجية في أوت 1982. حتى و ان كان قد ضعف صدى دويها نسبيا في السنوات الماضية، الا أنها لا تزال تؤثر بوضوح في توجيه اقتصاديات الدول النامية، ولا يظهر لها أي بارقة حل جذري في المنظور القريب .

و الجزائر كواحدة من هذه الدول،كانت ولا تزال عملية التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل الذي يهز مضجع رجال السياسة و الاقتصاد على حد السواء.

لكن التنمية الاقتصادية الى حد كبير تتوقف على مدى التغلب على مشكلة التمويل أي على مدى قدرة الاقتصاد في تدبير الموارد الحقيقة اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار.

ولكن في ظل الصعوبات و المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني غداة الاستقلال و إفرازات فترة طويلة من الإستعمار و أمام شح الموارد المحلية اللازمة لتنفيذ ما تم تخطيطه وبرمجته في شكل المخططات التنموية.ما كان للجزائر من بد سوى اللجوء الى الاستدانة من الخارج، و التي تمثلت في بداية الأمر في التحويلات التجارية قدمتها البلدان الممونة بالتجهيزات و الخدمات المرتبطة بها في اطار المشاريع الصناعية التي اتخذتها الجزائر كوسيلة للتنمية.ثم تطورت بعد ذلك الى قروض ثنائية مع البلدان المتقدمة او مع البنوك التجارية في هذه الدول أو مع المؤسسات المالية الدولية.

وقد استمرت الحاجة الى الاستدانة الخارجية قائمة و متزايـــدة عبر الزمـــن مما أدى الى أن

يصبح رأس المال الاجنبي مستأثرا بتمويل نسبة هامة من اجمالي المشاريع التنموية المحققة في البلاد، و اعتبر العنصر الحاسم في مسار عملية التنمية.

ولأسباب عديدة منها الداخلية و منها الخارجية أدت مجتمعة الى نهاية حتمية و هي تفاقم المديونية الخارجية ووقوع الجزائر فيما يصطلح عليه" بفخ المديونية"، التي أصبحت تثقل كاهل الدولة و تعيقها في أداء واجبها و تحمل مسؤولياتها.

- **مشكـلة البـحـث:**

عرفت المديونية الخارجية تطورات هامة في سنوات السبعينات و أوائل الثمانينات، الى أن انفجرت الأزمة سنة 1986 بفعل انخفاض أسعار النفط ووصول الجزائر الى حالة العجز عن التسديد.

هذا التطور في حجم المديونية واكبه بالضرورة نمو شديد السرعة في حجم الأعباء التي أصبحت تتحملها، ممثلة في مبـالغ الأقساط و الفوائـد السنوية التي كانت التنمية أولى بـها.و التي أصبحت تلتهم جزء كبير من عائدات الصادرات، الشيء الذي ألقى بظلاله على واقع و مستقبل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

و انطلاقا من هنا فإن الدراسة ترى من الضروري البحث في الآثار التي أفرزتها أزمة المديونية الخارجية للجزائر على واقع و مستقبل التنمية الاقتصادية فيها.

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح التساؤلين التاليين:

- كيف تطورت المديونية الخارجية للجزائر بشكل أصبحت فيه تشكل تهديدا للجهـود التنموية ؟
- وما هي الآثار التي خلفتها أزمة المديونية الخارجية على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

- **فـرضية البـحـث:**

ولذلك فالفرضية المحورية التي يدور حولها هذا البحث هي:أن الأموال التي اقترضتها الجزائر و التي شكلت فيما بعد المديونية الخارجية لم تحقق-ولأسباب عديدة- ما كان يفترض بها أن تحققه، بل على العكس من ذلك كانت لها آثار و انعكاسات وخيمة على التنمية الاقتصادية فيها.

- أهـمية البـحـث:

ولما كان الأمر كذلك، فان أهمية البحث تكمن فيما تحتله المديونية من مكانة رئيسية في الاقتصاد الجزائري ، و ما شكلته لفترة طويلة من تأثير على التنمية الاقتصادية في بإعتبارها كانت و لا تزال تشكل حجر عثرة أمام كل الجهود الرامية الى دفع عجلة التنمية،كما أنـــها تبقى تشكل خطرا قائما يهدد كل النتائج المحققة من خلال الإفرازات والآثار التي خلفتها.

- نطـــاق البـحـث:

- النطـــاق الزمـــاني:

تحدد النطاق الزماني للبحث بالفترة الممتدة من سنة 1986 الى السنوات الأربع الأولى من القرن الواحد و العشرين. و سبب ذلك يعود الى أن سنة 1986 تمثل بداية انفجار أزمة الديـون. و سنة 2004 هي نهاية برنامج الانعاش الاقتصادي الذي تم تسطيره بفعل تراجع معدلات المديونية وتحسن عائدات الصادرات.

- النطـــاق المكـــاني:

بعد استعراض و تحليل ظاهرة المديونية الخارجية للبلدان النامية. و التطرق الى التنمية في الفكر الاقتصادي، خصصت الدراسة للاقتصاد الجزائري.

- أهـــداف البـحـث:

تتمثل أهداف البحث فيمايلي:

-تحليل ظاهرة المديونية الخارجية للبلدان النامية و ما أحدثته في اقتصادياتها.

-الاحاطة بالجانب النظري للتنمية الاقتصادية و تطور مفهومها و نظرة الاقتصاديين اليها.

-كشف النقاب عن أزمة المديونية الخارجية للجزائر وتتبع مسيرة التنمية فيها.

-اظهار مختلف الأثار و الانعكاسات التي أفرزتها أزمة المديونية على عملية التنمية الاقتصادية و بالتالي الثمن الذي دفعه الشعب الجزائري جراء الوقوع في هذا الفخ.

- أسلـوب البـحـث:

لقد اقتضت طبيعة هذا البحث و بغرض التحقق من فرضيته تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يستند الى الدمج ما بين المنهج الاستدلالي (النظري) القائم على الدراسة النظرية و التاريخية لموضوع المديونية الخارجية في البلدان النامية، و المنهج

الاستقرائي (التطبيقي) القائم على استنباط النتائج بعد استقراء مسارات البيانات الاحصائية. كما اعتمدت الدراسة على المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في أدبيات التنمية في إبراز أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- **هيكل البحث:**

من أجل الاحاطة و الالمام الشامل بموضوع أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية و التحقق من صحة فرضية البحث، تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول رئيسية:

خصص الفصل الاول لدراسة و تحليل ظاهرة المديونية الخارجية للبلدان النامية ،وذلك من خلال استعراض تشكل ، تطوروأسباب المديونية الخارجية وأثارها على اقتصادياتها و المقترحات المطروحة لمعالجتها.في حين تناول الفصل الثاني، التنمية الإقتصادية في الفكر الإقتصادي ومختلف النظريات والنماذج التنموية القديمة منها والجديدة.أما الفصل الثالث فتناول الأثار التي خلفتها أزمة المديونية على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، بعد التعرض الى مسيرة التنمية في الجزائر و تطور مختلف مؤشرات المديونية الخارجية.

- **صعوبات البحث:**

بعد اتمام الجانب النظري للموضوع انحصرت الصعوبات في الجانب التطبيقي حيث اصطدمنا بنقص المعلومات ،خاصة في بعض القطاعات المعنية بفترة الدراسة.

الفصل الأول: تحليل ظاهرة المديونية الخارجية في البلدان النامية.

مقدمة.

المبحث الأول: تشكل المديونية الخارجية للبلدان النامية.

المبحث الثاني: أسباب المديونية الخارجية.

المبحث الثالث: اثار المديونية الخارجية على اقتصاديات البلدان النامية.

المبحث الرابع: المقترحات المطروحة لمعالجة المديونية الخارجية للبلدان النامية.

خلاصة.

مقدمـــــة الفصل :

الاقتراض من الخارج سياسة لجأت إليها دول عديدة منذ زمن بعيد وقد سجلت بعض الدول نجاحات بارزة في الاستفادة من القروض لكن الدول ذات الدخل الضعيف أو البلـــدان النامية تعرضت لتفاقم مشكلة الديون حتى بلغ الأمر لدى بعضها إلى ظهور مشاكل عديـــدة على مستوى اقتصادياتها .

ومن هنا يتجلى لنا أن ظاهرة المديونية ليست ظاهرة جديدة إنما أدى نسيان الأحداث التاريخية إلى غض النظر عن الروابط العضوية الموجودة منذ إحداث النقود ما بين النشاط الاقتصادي وتمويله بالديون . إن القرض والدين ملتحمين بتداول النقود و العملة .

وإذا قمنا بتعريف الدين النقدي فيمكن اعتباره كعلاقة ما بين دائن تتوفر لديه فوائض نقديـــة يبحث عن توظيفها ومدين في حاجة إلى تمويل. وتزول هذه العلاقة المؤقتة في مبدئها بـــسد الأموال المقترضة[1] .

[1]- أحمد هني ، المديونية ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر،1992،ص5.

المبحث الأول : تشكل وتطور المديونية الخارجية للبلدان النامية.

إن أزمة المديونية الخارجية لم تعد ظاهرة تلقي بظلالها فقط على اقتصاديات الدول المدينة ، بل أصبحت أيضا لها انعكاساتها على عدد ضخم من الدول المدينة والدائنة ، البنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية.

فمعظم الدول النامية –خاصة الأكثر مديونية–تواجه صعوبات ومضايقات على مستوى الأسواق المالية الدولية.

وقبل الحديث عن وضعية المديونية بالنسبة للبلدان النامية قبل أن تفجر أزمة الثمانينات والصورة الجديدة التي أخذتها في عقد التسعينات كان لزاما علينا أن نتطرق إلى مفهوم المديونية الخارجية .

1- مفهوم المديونية الخارجية :

رغم تعدد تعاريف المديونية الخارجية بتعدد الأطراف المعنية بها إلا أنه هناك تعريف يعتبر حوصلة عمل قامت به مجموعة عمل دولية متعددة الأطراف سنة 1988 حيث عرفت المديونية والديون الخارجية على النحو التالي :

" المديونية الخارجية هي قيمة الالتزامات القائمة والموزعة ، في أي فترة من الزمن ، للمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع أوبدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون أساس " [1] .

2- قياس المديونية الخارجية :

بالإضافة إلى استعمال القيم المطلقة في قياس حجم المديونية الخارجية ،يمكن أيضا استعمال بعض النسب أو المؤشرات لإعطاء صورة واضحة عن حجم وعبء المديونية الخارجية ومن النسب المعبرة والمستعملة في هذا الشأن [2].

2-1- المديونية / الناتج الوطني الخام (PNB):

تعني هذه النسبة أنه عندما تكون مرتفعة ، أن المدين في وضعية خطيرة ، لأن قدرته على خدمة المديونية انطلاقا من الناتج الوطني ، ضعيفة جدا.

---

[1]- بلقاسم العباس ،" إدارة الديون الخارجية "، مجلة جسر التنمية ، العدد 30 ، 2004، ص5.
من الموقع ، www.arab-api.org

[2]- رمزي زكي ، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ،1989،ص131.

2-2- المديونية / الصادرات :

يفيد ارتفاع هذه النسبة بأن البلد المدين سيكون أمام أزمة سيولة لانه انطلاقا من صادراته لا يمكنه الحصول على العملات الصعبة الكافية للاستجابة لاحتياجات تسديد خدمات الديون وتمويل وارداته في نفس الوقت.

2-3- الفوائد / الصادرات :

عندما تكون هذه النسبة مرتفعة ، تفيد بأن هناك اتجاها لاقتراض إضافي مما يعقد مشكلة خدمة المديونية في الأجل الطويل.

2-4- خدمات المديونية / الصادرات :

من المفروض أن القروض التي تتحصل عليها الدولة المدينة ، تستعمل لتنمية الصادرات والاستثمارات المنتجة للاستعاضة عن الواردات ، والتي تولد قدرة إضافية على التسديد ، ومنه فإن كانت هذه النسبة مرتفعة ، فإن البلد المعني في وضعية القابلية للتأثر بالتقلبات الخارجية (تغيرات أسعار الفائدة ، إنخفاض أسعار الصرف ، إنخفاض تدفق رؤوس الأموال الخارجية ...) والتي قد تقود البلد إلى وضعية العجز عن الدفع .هذا بالاضافة إلى نسب أخرى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

نسبة المديونية التجارية (الخاصة) من إجمالي المديونية ، حصة المديونية ذات معدلات الفائدة المتغيرة،حصة المديونية قصيرة الأجل من إجمالي المديونية ... إلخ والتي تهدف إلى قياس بنية وشروط المديونية ، وهناك نسب أخرى ، تسمح بقياس مدى تأثر دولة ما بالتقلبات الخارجية وهي :

نسبة الديون قصيرة الأجل/ الصادرات فعندما تكون هذه النسبة مرتفعة ، تفيد بأن الدولة في وضعية خطيرة جدا من الناحية المالية ، لان الديون قصيرة الأجل ، انطلاقا من تعريفها ، هي تلك التي تسدد خلال فترة قصيرة نسبيا مقارنة مع الديون المتوسطة والطويلة الأجل ، التي تسمح للمدين بتصحيح وضعيته الاقتصادية والمالية [1].

[1]- Arezeki ighemat, la crise de l'endettement des pays en développement, ENAG, Algérie, 1999, p 16-17.

وبناء على جملة من هذه المؤشرات في قياس المديونية ، يصنف صندوق النقد الدولي البلدان المدينة إلى ثلاثة أصناف : دول مثقلة بالديون و متوسطةوغير مثقلة بالديون مثلما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم 1: معايير التصنيف المستعملة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للبلدان المدينة.

المعيار / الترتيب	مثقل بالديون %	متوسط %	غير مثقل بالديون %
الدين الإجمالي / الناتج الوطني الخام	أكبر من50	بين30 و50	أقل من30
الدين الإجمالي /موارد الصادرات	أكبر من 275	بين 165 و275	أقل من165
خدمات الدين / موارد الصادرات	أكبر من30	بين 18 و30	أقل من18
الفوائد / موارد الصادرات	أكبر من 20	بين 12 و20	أقل من12

المصدر : عبد الحميد بولودنين ،" تسيير ازمة مديونية الدول النامية – حالة الجزائر – "رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 94/93،ص41.

3- وضعية الديون وتطورها :

بعد الحرب العالمية الثانية وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا المدمرة ، حيث قامت بالاستثمار في الاقتصاد الأوروبي لمساعدته على الوقوف والنهوض مجددا ، وبعدها أصبحت الدول الأوروبية الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وبفعل هذه العلاقات التي أصبحت تربط بين الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاديات الأوروبية تمكن الدولار من فرض نفسه كعملة تداول دولية .

لذلك فقد قامت العديد من الشركات الأمريكية بالاستثمار في الخارج خاصة في أوروبا الغربية وفي البلدان النامية أيضا التي بدأ الكثير منها يحصل على استقلاله واسترجاع سيادته من خلال موجة التحرر التي عرفتها ستينيات القرن الماضي .

ومن الواضح أن هذه البلدان كانت تطمح في المقام الأول إلى النهوض باقتصادياتها من خلال وضع برامج تنموية طموحة .لكن المشكل الذي صادفها هو عدم وجود أو عدم كفاية الموارد المالية المتاحة ، مما اضطرها إلى اللجوء إلى الاقتراض من الخارج. وعليه يمكن تتبع مديونية البلدان النامية من خلال تقسيمها إلى المراحل التاريخية التالية :

3-1- تنامي ديون البلدان النامية حتى 1980[1]:

خلال سنوات 1960 ، كانت البلدان المكونة للعالم الثالث ترتكز على صفات مشتركة فيما بينها من حيث وجودها في دائرة التداول كمصدرة للمواد الأولية ومستوردة للمواد الانتاجية التنموية الاستهلاكية ، وفي تلك الحقبة كان من الصعب اهمال التفاوت الكبير الموجود فيما يخص التصنيع. وكما أسلفنا الذكر فقد لجأت بلدان العالم الثالث إلى الاستدانة من الدول المتقدمة والظاهرة كانت تبدو طبيعية .فلأجل التنمية كانت الاستدانة والنتيجة المنطقية لذلك هي تشابك العلاقات المالية الدولية .

غير أن المديونية وإلى غاية فترة كبيرة من سنوات 1960-1970 لم تكن تشكل خطورة كبيرة على التنمية ، ففي أغلب البلدان المدينة كانت الدخول تتجاوز أسعار الفائدة ، فكان من الصعب التصور بأن تصبح دولة ما غير قادرة على الدفع ، حتى في الدول التي تقترض لتسديد إجمالي فوائد ديونها ، فمؤشرات المديونية كانت متحسنة في العديد من الحالات.

وكنتيجة لذلك ، فإن عددا كبيرا من البلدان المدينة عرفت نموا سريعا خلال حقبة الستينيات ، ولكن نتائجه الاقتصادية كانت بسيطة خلال سنوات 1970 ، رغم علاقات التبادل الملائمة في أغلب الحالات بالإضافة إلى العرض الوافر للتمويل الخارجي في الأسواق المالية الدولية.

والملاحظ أن النمو بدأ يتناقص في بعض الدول في سنوات 1980 خاصة الافريقية منها مثلما يبينه الجدول التالي:

---

[1] - جان كلود بارتيملي،"ديون العالم الثالث"، ترجمة حسين حيدر ، منشورات عويدات ،لبنان ،1996،ص20.

جدول رقم 2 : معدل نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) للفترة (60-80)

- التغيرات السنوية المتوسطة بالنسب المئوية -

مجموعة الدول	1973-1960	1980-1973
مجموع البلدان النامية	6.0	4.7
الدول ذات الدخل الضعيف		
أسيا	4.6	5.4
أفريقيا	3.5	1.4
الدول ذات الدخل المتوسط		
دول مستوردة للبترول	6.3	5.2
دول مصدرة للبترول	7.0	3.7
الدول الصناعية	5.1	2.5

المصدر: عبد الله بلوناس، " أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة مع دراسة حالة الجزائر" ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 96/95 ،ص15.

ورغم استعمال البلدان النامية وسيلة الإقتراض الخارجي لتغطية العجز في حساباتها الجارية، وضمان تجهيز صناعاتها الناشئة فقد سجلت نموا معتبرا .

فالدول الصناعية الجديدة مثلا ، كانت أحسن حالا من الدول الإفريقية ، إذ كانت حصتها في التجارة الخارجية من الناتج الداخلي الخام 10.5% سنة 1965 ، ثم انتقلت إلى 19.2% سنة 1975.

وارتفع معدل نمو الصادرات منتقلا من 5.4% إلى 7.1% بين سنوات (1960-1970) بينما انخفض بالنسبة للدول ذات الدخل الضعيف والدول ذات الدخل المتوسط الأخرى من 5.4% إلى 0.3% بالنسبة للأولى ، ومن 5.4% إلى 2.6% بالنسبة للثانية [1].

وبسبب القروض السهلة لسنوات 1970 ، استمر تدفق الواردات من التكنولوجيا والسلع التجهيزية أكثر من تدفق الصادرات ، تلبية لمتطلبات حركة التصنيع الواسعة المعتمدة كنموذج في التنمية .

[1]- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،2000،ص59.

وفي ظل هذه الظروف ومع نمو العجز في موازين المدفوعات والدخول في حلقة مفرغة بين صادرات أقل وواردات أكثر ، جعل الديون تتطور وتتفاقم – كما سنرى لاحقا – سنة بعد سنة إلى أن انفجرت الأزمة سنة 1982.

3-2- تفجر الأزمة : (أزمة الثمانينات)

إن تفجر الأزمة ارتبط تاريخيا بإعلان دولة المكسيك سنة 1982 رغبتها في تأجيل مستحقات مديونيتها لمدة تسعين يوما .

وكان لهذا التصريح تأثيرا مباشرا على كبار الدائنين وكان حينئذ للبنوك الرئيسية الأمريكية التسعة مستحقات على المكسيك تبلغ 13.5 مليار دولار ، كانت تمثل بالنسبة للبنوك الأقل تأثرا 35% من رأسمالها ، وبالنسبة للبنوك الأكثر تأثرا 65% من رأس مالها ، والقواعد التي يتوقف عليها حساب الأموال (الأصول) التي لم تدفع فوائدها لمدة 90 يوما جد صارمة في الولايات المتحدة [1].

وبطبيعة الحال ، على البنوك أن تغطي هذه الديون على أساس آجال ، غير أن الالتزامات كانت صارمة – فيما يخص حالة المكسيك- إلى حد أن البنوك التسعة الكبرى أجبرت على اقتطاع مجموع فوائدها السنوية ، وفي بعض الحالات تقديم نتائج حساباتها بالخسارة ، وهذا ما قد يهدد بانهيار البورصة ويحدث فزعا في أوساط المودعين.

واعتبر عندئذ أن أزمة المديونية كانت تهدد الاقتصاد العالمي حيث أن إمكانية عجز بعض الدول المدينة عن تسديد ديونها – شأن المكسيك والبرازيل والأرجنتين – كان يعني إنذار بحدوث إفلاسات متتالية في النظام المصرفي العالمي وخاصة الأمريكي .

وبعد المكسيك جاء دور بعض البلدان – لا سيما منها بلدان أمريكا اللاتينية – التي اضطرت جميعها إلى التوقف عن تسديد ديونها ، سواء تعلق الأمر بالفوائد المستحقة أم بالفوائد ومستحقات الأصول ، وبهذا شرعت هذه البلدان في مفاوضات مع كل من البنوك الدائنة وصندوق النقد الدولي بغية الوصول إلى اتفاق، وفي السنتين المواليتين لعجز المكسيك فقد عجزت ثلاثون (30) دولة عن تسديد خدمة مديونيتها (مما يمثل نصف مديونية البلدان النامية)[2].

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، " المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر المتوسط : عائق أمام التنمية الأورو-متوسطية "، الجزائر،2000 ،ص23.

[2]- نفس المرجع السابق ، ص24.

وإذا كانت الأزمة قد انفجرت في بداية الثمانينات، فإن الظروف التي دفعت لذلك توفرت في مرحلة السبعينات ، وتعود أصول تكون المديونية إلى الخمسينات ، وفي تلك الفترة كانت نسبة المديونية خفيفة نوعا ما ولم تكن تشمل آنذاك إلا حوالي أربعين(40) بلدا .

3-3- التطور والتوزيع الجغرافي للمديونية الخارجية للبلدان النامية :

إلى غاية أوائل السبعينات بقيت نسبة المديونية الخارجية للبلدان النامية ضعيفة نوعا ما، إذ أنها لم تبلغ آنذاك إلا 61.72 مليار دولار ممثلة بهذا 41.1% من الدخل الوطني الإجمالي ، وكانت نسبة خدمة المديونية تقدر بـ 14.7 %.

وفي الفترة مابين 1971 و 1980 فإن مديونية البلدان النامية عرفت ارتفاعا شبه منتظم ويقدر بـ21% في كل سنة في المتوسط ، وتضاعفت قيمتها بخمس مرات في تلك الفترة إذ انتقلت من 72.9 مليار دولار إلى 572.75 مليار دولار .

وخلال الفترة الممتدة من 1981 إلى 1995 ظلت المديونية الخارجية الإجمالية للبلدان النامية ترتفع ، إذ انتقلت من 755 مليار إلى 2068 مليار دولار ، ورغم المبادرات المتخذة بخصوص تخفيض مديونية البلدان الأكثر فقرا لكن واصلت المديونية الخارجية للبلدان النامية ارتفاعها حيث سجلت سنة 2000 مبلغا قدر بـ 2100 مليار دولار ، وفي تقريرها لعام 2003 الخاص بالمديونية الخارجية للبلدان النامية ، المنشور على شبكة الأنترنت قدرت اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث (CADTM) ديون البلدان النامية حتى سنة 2002 بـ 2400 مليار دولار .والجدول التالي يبين تطور والتوزيع الجغرافي لديون البلدان النامية:

جدول رقم 3: تطور المديونية الخارجية للبلدان النامية وتوزيعها الجغرافي (1970-2002) .

(بملايير الدولارات الأمريكية)

السنة / مجموع الدول	1970	1975	1980	1986	1990	1995	2000	2002
البلدان النامية	61.72	161.94	572.75	1062.22	1280.50	1715	2100	2400
منها :جنوب افريقيا جنوب الصحراء	5.65	14.90	56.28	116.08	173.73	165.2	231	210
أمريكا اللاتينية والكرايبب	27.73	67.99	242.59	410.94	431.09	636.6	792	790
جنوب شرق أسيا	19.33	44.27	126.82	266.58	350.03	–	829	680

المصدر : تم تجميع البيانات استنادا إلى :

– عبد الله بلوناس ، مرجع سابق،ص 18

-Ahsen Abdelmaleki ,"faut-il annuler la dette du tiers monde", 2000,p5, site www.usenghor-francophonie.org .

-Cadtm ," les clifferes de la dette. 2003" , p/,site.www.cadtm.org.

ويلاحظ ان حجم المديونية النسبي المحدد بنسبة خدمة الديون / الصادرات قد ازداد ثقلا ، مما أرهق بشدة اقتصاديات البلدان المدينة ، وبدأ هذه الثقل ينقص في أوائل التسعينات ، إلا أن خدمة المديونية بلغت درجة أرغمت البلدان المدينة على التصدير أكثر مما قلص من حجم الإنتاج الوطني المخصص للاستهلاك الداخلي مسببا بذلك تدهور ظروف السكان المعيشية.

جدول رقم 4: تطور مؤشرات المديونية للبلدان النامية(بالنسبة المئوية)

	1970	1980	1986	1988	1990	1992	1994	1996	2001
الديون/الصادرات	108.9	132.2	266.6	223.9	198.7	191.6	178.5	164.3	112.2
خدمة الديون/ الصادرات	14.7	21.4	32.3	26.9	21.4	20.5	18.8	19.2	17.6

المصدر : تم تجميع بيانات الجدول من :

-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص26.

- Nation unies conseil économique et social, 'Dette extérieure des pays en developpement ,1997.site :www.cetim.ch.

– بلقا سم العباس، مرجع سابق، ص8.

كما أن المديونية تؤثر أيضا ماليا على البلدان المدينة ،حيث نلاحظ منذ سنة 1982 نزيفا لرؤوس أموال البلدان المدينة نحو البلدان الدائنة.فمنذ بداية أزمة المديونية انعكس اتجاه التدفق المالي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية مما سبب لهذه الأخيرة نزيفا من ملايير الدولارات نحو البلدان المتقدمة والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم 5 : التدفقات المالية في العالم الثالث للفترة(1982-1987)

(بملايير الدولارات الأمريكية)

	1982	1983	1984	1985	1986	1987	المجموع
مدخولات	116	97	88	84	82	85	552
مخروجات	132	132	132	152	144	187	830
الفارق	16-	35-	44-	63-	62-	62-	287-

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص26.

وفي الفترة الممتدة بين 1982 و1987 ، فإن النفقات المتعلقة بخدمة المديونية قد تجاوزت كل سنة تدفق الأموال نحو البلدان المدينة ،وخلال ست سنوات فقط بلغ صافي الخسارة في إطار الواردات والنفقات في البلدان النامية مالا يقل عن 287 مليار دولار.

ويعتبر هذا الوضع حلقة مفرغة ، حيث أصبحت التسديدات في إطار المديونية مرتفعة إلى درجة أنها تزيد في كل سنة من خسارة رؤوس أموال البلدان المدينة وحتى تتمكن فقط من تعويض هذه الخسارة ، فإن هذه البلدان تضطر إلى الاقتراض أكثر فأكثر وعليه فنسبة خدمة المديونية الخارجية ترتفع بحدة.والجدول التالي يبين التحويلات الصافية للبلدان النامية حسب المناطق للفترة الممتدة ما بين 1998 و2002 .

جدول رقم 6 : التحويلات الصافية الإجمالية للبلدان النامية (1998-2002)

(بملايير الدولارات الأمريكية).

التحويل الصافي	2002	2002-1998
أمريكا اللاتينية	38-	186-
أفريقيا جنوب الصحراء	4-	26-
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	17-	41-
جنوب أسيا	4-	19-
شرق أسيا	29-	201-
الكتلة السوفياتية سابقا	3-	17-
المجموع	95-	490-

Source : Cadtm.op.cit.p7

إذن نلاحظ أن البلدان النامية دائما مازالت تتخبط وتعاني من مشكلة تدفق الأموال حيث في الفترة الممتدة ما بين 1998 و 2002 فإن هذه البلدان خسرت مالا يقل عن 490 مليار دولار.

وهذا ما يؤكد ما قيل سابقا في أن هذه البلدان قد وقعت في فخ المديونية ،وبالتالي تحت طائلة البلدان الدائنة عن طريق المؤسسات المالية الدولية.

4- بنية وخصائص مديونية البلدان النامية :

سنحاول من خلال هذا العنصر، أن نتفحص المديونية وخدماتها لمختلف المناطق.

4-1- بنية المديونية قبل 1990:

تعتبر المديونية الأفريقية عموما طويلة الأجل ، مقارنة مع البلدان النامية الأخرى ، ففي إفريقيا جنوب الصحراء تمثل المديونية طويلة الأجل 84% من إجمالي الديون سنة 1990 ،عكس 77% سنة 1980 بينما في شرق أسيا والباسفيك وأمريكا فإنها تمثل 80% خلافا لـ88% في جنوب أسيا .

وبصفة عامة ومنذ سنة 1980 فإن القارة الإفريقية والشرق الأوسط لهما مديونية عمومية أو مضمونة وهذا بسبب هيمنة الدولة على كل النشاطات ، وعدم الثقة في قدرة القطاع الخاص، ففي الفترة (1980-1990) على سبيل المثال ارتفعت المديونية العمومية أو المضمونة في مجموع البلدان النامية بـ 175% وزيادة مخزون المديونية بـ123% ، وهذا

بسبب الأزمة المكسيكية (1982) وزيادة طلب البنوك التجارية الدولية للضمانات وهذا ما جعل القروض الخاصة تنخفض فيما ازداد التمويل العمومي للتنمية، وتعتبر المديونية الإفريقية في المفهوم الدولي غير كبيرة الحجم ، ولكن عند مقارنتها مع قدرة البلد على توليد المصادر المالية فإنها تعتبر جد ثقيلة .

وتمثل المديونية المتعددة الأطراف منها (4/1) من المديونية طويلة الأجل في سنة 1980 ، مقابل 17% في أمريكا اللاتينية ، 13% في شمال إفريقيا والشرق الأوسط و20% في شرق أسيا والباسفيك .

أما المديونية الخاصة المضمونة، فكانت تمثل سنة 1980 بنسبة 37% من المديونية الطويلة الأجل لإفريقيا جنوب الصحراء وهو ارتفاع يصل إلى المستوى المسجل في القارات الأخرى.

وحسب الأرقام المقدمة من طرف منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (OCDE) لسنة 1989 فإن 31.5% من إجمالي المديونية الخارجية لإفريقيا مشكل من قروض التصدير.

4-2- خدمة الديون قبل 1990:

أما بخصوص خدمة المديونية فقد تجاوزت 8.4 مليار دولار سنة 1970 إلى 75 مليار دولار بعد عشر سنوات لتصل 123 مليار سنة 1990 حسب البنك العالمي ، 87% من هذا المبلغ يعود للمديونية العمومية أو المضمونة عكس 62% سنة 1980.

وإذا قارنا خدمات المديونية إلى إجمالي الصادرات ، فإننا نجد أنها تمثل 32.3% سنة 1986 لمجموع البلدان النامية (عكس 21.4% سنة 1980) .

وإذا أخذنا إفريقيا جنوب الصحراء على سبيل المثال، فإننا نجد هذه النسبة تصل إلى 28.3% سنة 1986 (عكس 10% سنة 1980)، ثم تقلصت هذه النسبة إلى 19.1% سنة 1990، ومن ثم فهي تعتبر قريبة من المتوسط العالمي الذي يقدر بحوالي 19.8% سنة 1990.

4- 3- بنية المديونية بعد 1990 :

بعد 1990 فإن المديونية الخاصة طرأ عليها وعلى خدماتها تغيير ،نتيجة تغير الاستراتيجية الدولية في التعامل مع الأزمة ، وتغير الظروف الاقتصادية الدولية ، ومدى تأثرها بذلك بالإضافة إلى السياسات الداخلية المتبعة في البلدان النامية. ويرجع سبب تغير

استراتيجية المديونية الدولية، بناء على مفهوم ضرورة تخفيض المديونية ،ومختلف المبادرات في هذا الاتجاه ، ابتداء بمبادرة برادي سنة 1989 ،ثم تخفيض المديونية الثنائية لمصر وبولونيا ،ومبادرات تورنتو 1988، هيوستن 1990، نابولي 1994، وكولونيا 1999.

ونلاحظ منذ سنة 1989 ، أن أزمة المديونية بالنسبة للدول النامية تجلت في حالتين حسب البلدان المدينة :

- تحسن محسوس في ملاءة عدد معين من أهم مديني أمريكا اللاتينية.
- انخفاض مؤشرات المديونية أو ركودها أحيانا، بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء.

فالملاحظ أن المدينين الكبار لأمريكا اللاتينية (الأرجنتين ، البرازيل ،الشيلي ، المكسيك ، فنزويلا) سجلوا عودة رؤوس الأموال الخاصة ، وتحويلات صافية موجبة.

أما بالنسبة لمديونية إفريقيا، فرغم الجهود الكبيرة لتصحيح اقتصادياتها من طرف عدد كبير من البلدان والمبادرات الدولية في هذا الاتجاه، إلا أن أزمة المديونية في إفريقيا جنوب الصحراء لم تفقد حدتها، فنسبة المديونية إلى الناتج الوطني الخام للعام 1996 سجلت 68.7% مقارنة بـ 75.3%سنة 1995 و70.1% سنة 1993.

أما المدفوعات المحققة كخدمات مديونية بالنسبة المئوية من الصادرات فقد انخفضت حيث سجلت سنة 1996 نسبة 14.8% مقارنة بـ 22.5% سنة 1990 و28.2% سنة1986[1].

لكن المتأخرات تراكمت بسرعة، كما أن خدمات المديونية إضافة إلى المتأخرات ارتفعت بقوة لتصل إلى رقم مخيف 80% من صادرات 1991.

وفي نفس الوقت سجلت المنطقة انخفاضا مستمرا في الدخل الفردي وتدهور لمعدلات التبادل.

وقد بلغت مديونية البلدان النامية سنة 2001 مبلغ 2442.1 مليار دولار وتتكون هذه المديونية في أغلبها من استحقاقات طويلة الأجل (82% سنة 2001) وتتوزع هذه الأخيرة إلى 73% في شكل دين عام ومضمون و27% في شكل دين خاص غير مضمون ، بينما تشكل الديون قصيرة الأجل 18% والديون المستحقة لصندوق النقد الدولي 3% وتتوزع مديونية البلدان النامية بشكل غير متساوي ما بين المناطق الجغرافية ومجموعات البلدان

[1] - Nations unies conseil économique et social, Op.cit.p45.

حسب مستويات الدخل .وقد كانت بنية مديونية البلدان النامية لسنة 2001 حسب الجدول التالي:

جدول رقم 7: بنية مديونية البلدان النامية حسب المناطق وحسب مستويات الدخل لسنة 2001.
(بملايير الدولارات الأمريكية).

المنطقة	إجمالي المديونية	%	%الدين طويل الأجل	%الدين العام
شرق أسيا والهادي	604.3	25	80.0	67.5
أوروبا وأسيا الشرقية	485.9	20	79.1	74.0
أمريكا اللاتينية والكاريبي	787.1	32	83.8	63.0
شمال إفريقيا والشرق الأوسط	196.6	8	76.4	95.6
جنوب أسيا	159.3	6	95.16	92.5
إفريقيا جنوب الصحراء	208.9	9	80.7	92.7
المجموع	**2442.1**	**100**	**82**	**73**
الدول منخفضة الدخل وذات مديونية ثقيلة	342.6	14.0	81.6	84.0
الدول متوسطة الدخل وذات مديونية ثقيلة	502.3	20.0	81.9	64.9
الدول منخفضة الدخل وذات مديونية متوسطة	52.6	2.0	86.6	93.42
الدول متوسطة الدخل وذات مديونية متوسطة	703.8	28.1	82.8	69.07
الدول النامية الأخرى (متوسطة و منخفضة الدخل وذات مديونية بسيطة)	890.6	36.0	81.6	74.6
المجموع	**2442.1**	**100**	**82.0**	**73.0**

المصدر: – بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص6.

يتضح من الجدول أعلاه أن بنية المديونية في البلدان النامية لسنة 2001 تتوزع كما يلي : الديون طويلة الأجل تستأثر بنسبة 82% من إجمالي الديون ، مع فروقات كبيرة بين مجموعات الدول ، حيث تتميز دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا مثلا بارتفاع نسبة

المديونية قصيرة الأجل وديون صندوق النقد الدولي التي تصل إلى حوالي 24%من إجمالي مديونيتها ، كما يشكل الدين العام والدين المضمون نسبة مرتفعة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، في حين تنخفض هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية حيث ترتفع نسبة الدين الخاص غير المضمون إلى 37% .

أما بالنسبة لتوزيع المديونية على الدول حسب مستويات دخلها، يظهر أن الدول ذات الدخل المتوسط حظيت بحوالي 48% من الإجمالي، بينما حظيت ذات الدخل المنخفض بحوالي 16%، منها نحو 14% للدول ذات المديونية الثقيلة ونحو 2% للدول ذات المديونية المتوسطة.

4- 4- خدمة المديونية بعد 1990 :

أما فيما يخص خدمة المديونية فإنه في منتصف سنة 1993 ، كان عدد البلدان النامية ، والبلدان التي هي في حالة تحول ، والتي لها مشكلات مرتبطة بخدمات الديون 61 دولة ، وهذا بسبب التراكم المهم للمتأخرات ، وإعادة جدولة الديون ، هذه الدول مديونيتها تقدر بـ530 مليار دولار ، موزعة تقريبا بالتساوي بين دائنين عموميين ودائنين خواص.

من بين الدول التي لها مشكلة خدمات المديونية (4/3) منها تصنف من طرف البنك العالمي من الدول المثقلة بالديون ، والبقية أغلبها ذات مديونية عادية ، 40 من هذه الدول لها متأخرات لدى المؤسسات المالية الدولية ،23منها متأخرات كانت أمام أهم الهيئات المتعددة الاطراف.

الدول التي لها صعوبات في ضمان خدمات ديونها تختلف وطبيعتها على حسب حجم الصعوبات ومستويات الدخل والتنمية فيها ويمكن التمييز بينها كالآتي:

- 34 بلدا أغلبها تقع في إفريقيا، وهي بلدان ذات دخل ضعيف، (3/2) من مديونيتها تجاه دائنين عموميين، وعمليا نصفها تجاه دائنين ثنائيين.
- 20 بلدا من هذه البلدان ذات دخل متوسط، يقع أغلبها في أمريكا اللاتينية وتتميز مديونيتها بأنها تتضمن ديون البنوك التجارية بنسبة ذات أهمية.

ومن هنا يتأكد لدينا أن أزمة المديونية ضربت ولا تزال تضرب خاصة البلدان الضعيفة الدخل، والتي أغلبها بلدان إفريقية لها صعوبات مرتبطة بخدمة المديونية.

وقد بلغت مدفوعات المديونية للبلدان النامية سنة 2001 حوالي 253 مليار دولار أغلبها ديون طويلة الأجل 88%،وفي نفس الوقت وصلت قيمة خدمة أساس المديونية إلى259.7 مليار دولار، ما يجعل صافي تدفقات الديون حوالي (-15.7) مليار دولار ، أما قيمة خدمة المديونية (الفوائد) فبلغت نحو 122.2 مليار دولار مما يجعل صافي التحويلات على المديونية حوالي (-137.9) مليار دولار أي أن إجمالي ما تحصل عليه البلدان النامية من مدفوعات الديون الجديدة يقل بكثير عن ما تدفعه للدائنين لخدمة أصل الدين وفوائده والتي بلغت حوالي 381.9 مليار دولار سنة 2001.

وقد وصل صافي تدفقات المديونية طويلة الأجل إلى حوالي (19.5) مليار دولار سنة 2000، بينما بلغت قيمة صافي الاستثمار الأجنبي نحو 168.2 مليار دولار وتدفقات الاستثمارات المالية حوالي 18.5 مليار دولار[1].

المبحث الثاني: أسباب المديونية الخارجية للبلدان النامية.

تمثل مشكلة المديونية الخارجية كارثة كبيرة أصابت الشعوب الفقيرة رغم ما تزخر به بلدانها من ثروات مادية وبشرية كثيرة لكن هذه المشكلة لم تأت وحدها كما يحدث على حين غرة زلزال أو إعصار مدمر. إنها نتيجة للعديد من الأسباب يمكننا تصنيفها ضمن فئتين: الأسباب الداخلية (الأسباب الخاصة) والأسباب الخارجية (الأسباب الموضوعية).

1- الأسباب الداخلية لأزمة المديونية:

يقصد بالأسباب الداخلية تلك الأسباب المرتبطة باقتصاديات البلدان المدينة. وتلعب هذه الأسباب دورا هاما في تفاقم أزمة المديونية للبلدان النامية والتي تعود أساسا إلى الاختلال في السياسات الاقتصادية لهذه البلدان ويمكن ذكرها فيما يلي:

1-1- التصنيع غير الفعال [2]:

أزمة المديونية الخارجية يعود منشأها إلى اللجوء المتكرر للاقتراض من الخارج، لتمويل برامج التنمية.

---

[1]- بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص7.

[2]- عبد الله بلوناس ، مرجع سابق ، ص33.

فبعد حصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي أنشأت مشاريع طموحة لتنشيط اقتصادياتها، هذه المشاريع مصممة أساسا، ليس لأجل التنشيط المباشر لإنتاج سلع التصدير، وإنما لترقية الصناعة الوطنية، وإقامة المنشآت القاعدية وبالتالي فإن هذه الصناعات لا تجلب العملة الصعبة الضرورية لخدمة المديونية لأنها موجهة أساسا للسوق المحلية، وأمام المنافسة الأجنبية من جهة وكثرة المؤسسات العمومية من جهة أخرى أدى هذا إلى تسجيل عجز في ميزانية هذه المؤسسات.وبالتالي تخصيص حصص متزايدة لدعم هذه المؤسسات أي نزيف أموال التنمية والنتيجة مديونية داخلية وخارجية مرتفعة.

1-2- عدم كفاءة السياسات الداخلية:

المشجعة للادخار المحلي والاستثمار، السياسات النقدية والضريبية، سياسة الأسعار، سياسات معدلات الفائدة ومعدلات سعر الصرف،كلها ساهمت في تخفيض الادخار المحلي وضعف الاستثمار ونقص فعاليته وشجعت من جهة أخرى الاتجاه إلى الادخار الخارجي الذي سيضاف إلى الادخار الوطني لتمويل التنمية وهروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الأسواق الخارجية وتدهور الصادرات[1].

1-3- العجز في موازين المدفوعات :

تعتبر المديونية دوما نتيجة لعجز ميزان المدفوعات وبصفة أدق العجز في ميزان الحسابات الجارية (المشتريات من السلع والخدمات من الخارج أكبر من المبيعات). ومن ثم فتكرار العجز لعدة سنوات يعطي بالضرورة مديونية خارجية.

وأغلب البلدان النامية عرفت منذ مدة طويلة وضعية العجز في حساباتها الجارية الشيء الذي أدى إلى تراكم المديونية الخارجية.

1-4- الدور التدخلي للدولة:

إن حكومات البلدان النامية دعمت دورها ومراقبتها على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية من خلال اتباعها للنهج الاشتراكي، فتدخل السلطات العمومية باستمرار في مجالات الإنتاج والمالية والإنفاق العمومي أصبح واضحا منذ وقت بعيد.

هذا بالإضافة إلى مركزية القرارات المتعلقة بتحرير وتشغيل الموارد، نظام الأسعار، عدم فعالية مؤسسات القطاع العام، التبذير، عدم واقعية أسعار الفائدة ...إلخ ،كل هذا أدى إلى

---

[1]- ماهر كنج شكري، و مروان عوض، المالية الدولية ، دار الكتاب ، الأردن،2004، ص49.

عزوف المدخرين على الاحتفاظ بأموالهم داخل الوطن وبالتالي عدم قدرة المؤسسات المالية على منح قروض طويلة الأجل.

وتحت تأثير هذه العوامل، تتسع الفجوة بين الادخار المحقق ومعدل الاستثمار المطلوب، ومنه اللجوء إلى التمويل الخارجي.

1-5- هروب رؤوس الأموال:

عدد كبير من البلدان النامية تفاقمت أزمة ديونها الخارجية في الوقت الذي ارتفعت فيه وبشكل ملحوظ احتياطات رعاياها بالخارج، في شكل هروب رؤوس الأموال واستثمارات.

وعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت ثروة" موبوتو" رئيس الزايير سنة 1997 حوالي 8 مليار دولار كأرصدة في البنوك السويسرية واستثمارات في البلدان الغربية، في حين بلغت مديونية الزايير في نفس السنة حوالي 12 مليار دولار.

مثال آخر بلغت ثروة " دوفالي "سنة 1986 رئيس هايتي900مليون دولار في حين وصلت مديونية هايتي في نفس السنة إلى 750مليون دولار [1]

وفي الواقع ، ظاهرة هروب رؤوس الأموال لها أثرين سلبيين :

- إضعاف القدرة على الاستثمار الداخلي.
- حتمية اللجوء إلى رأس المال الأجنبي لتعويض رؤوس الأموال الوطنية الهاربة.

ورغم عدم توفر إحصائيات دقيقة عن رؤوس الأموال الهاربة، فالجدول التالي يعطي تقديرات لستة بلدان نامية :

[1] -Cadtm,Op.cit , p1.

جدول رقم 8: تقديـــرات هـــروب رؤوس الأمـــوال

(بملايير الدولارات الأمريكية).

السنة / مجموع الدول	1970	1977	1980	1984	84-76
الأرجنتين	0.108	0.466	3.960	2.994	20.889
البرازيل	0.378	3.244	1.727	3.366	12.105
كوريا الجنوبية	0.127	0.559	0.362	0.604	2.844
المكسيك	3.445	3.597	5.235	4.231	42.192
الفلبين	0.726	840.	0.397	1.031	3.114
فنزويلا	3.443	1.194	5.412	4.016	24.021

Source : hosseine Askari, « Innovation et dette du tiers monde », OCDE, Paris, 1991, p39.

وظاهرة هروب رؤوس الأموال تعود لأسباب عديدة نذكر منها :

- الاختلاسات والفساد الإداري والمالي.
- انخفاض أسعار الفائدة المحلية.
- تراجع أسعار صرف العملة المحلية.
- جاذبية الاستثمارات الخارجية.
- بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

1- 6- سوء توظيف القروض[1] :

لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هذه سمة الـــسبعينات وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة تم الاقتراض من اجلها، لكن سوء التخطـــيط وتغيير السياسات الاقتصادية وتخبطها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية أدى إلى فشل الكثيـــر من المشروعات، وقد اقترنت عملية الاقتراض في العديد من الأحيان بزيـــادة كبيـــرة فـــي الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات التي تقترض كثيرا للرفع من مستوى معيـــشة شـــعوبها بشكل مصطنع كرشوة لشراء ولاء الشعب وسكوته.

فإذا ما قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية (الغربيـــة) وبين توظيفها في البلدان النامية سنلاحظ أن الأولى ركزت على استيراد المواد الخام الأولية

[1]- محمد ولد عبد الدايم ، " أسباب الديون "، مجلة المعرفة ،الجزيرة ، 2002، ص5.من الموقع: www.aljazira.net

ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي لهذه البلدان، أما البلدان النامية ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعة بأسعار زهيدة مما جعلها عرضة للأزمات التي حدثت في أسواق هذه المواد والنتيجة البديهية لكل ذلك هو تفاقم وزيادة حدة المديونية.

1- 7 - الجمود في هياكل الإنتاج:

والاعتماد على تصدير بعض السلع الأولية كما أسلفنا الذكر، بالإضافة إلى الجفاف، الكوارث الطبيعية، وتدهور البيئة لا سيما في أفريقيا مما أسفر عن تدهور في الإنتاج الزراعي وارتفاع تكاليف الواردات الغذائية بالعملة الصعبة.

1- 8- الحروب وتزايد النفقات العسكرية:

يؤكد الاتحاد الأمريكي لحقوق الإنسان والتنمية أن العالم في منتصف الثمانينات كان ينفق مبلغ 200مليون دولار على التسلح كل 24 ساعة ، وأن ثلاثة أرباع (4/3) هذه الأسلحة تشتريها دول العالم الثالث.

وفي دراسة لمجلة التمويل والتنمية –مارس 1992 – خلفت النزاعات العسكرية خلال 30 سنة ما يقارب 7 ملايين ضحية في أفريقيا لوحدها حيث تكرس دول أفريقيا جنوب الصحراء من القروض للنفقات العسكرية ما يفوق 4 مرات ميزانيتها المخصصة للصحة وكذلك الأمر بالنسبة لدول شرق أسيا.

1- 9 - فشل الإصلاحات الهيكلية في بعض البلدان:

في دراسته الصادرة في 13 مارس 1994 أقر فريق من خبراء البنك العالمي، أن البلدان الإفريقية فشلت بصفة شبه كلية في إصلاحها الهيكلي بسبب فشل في تنفيذ توجيهات المؤسسات المالية الدولية الأمر الذي أدى إلى نتيجة حتمية ألا وهي تراكم الديون ومستحقاتها.

2- الأسباب الخارجية لأزمة المديونية :

هناك أسباب لا ترجع إلى السياسات والظروف الداخلية للبلدان النامية في تفسير ظاهرة المديونية،" وتبين عدة دراسات في أسباب المديونية ،أن التصرف الشخصي لحكام دول العالم الثالث ، وسوء التسيير في هذه البلدان لا يدخل إلا بقدر 20% في إحداث الأزمة ،أما

العوامل الخارجية وتصرفات البنوك الأجنبية و تدخل بنسبة 80% في إحداث أزمة المديونية"[1].

ويمكن ذكر هذه الأسباب فيما يلي:

2-1- الركود الاقتصادي العالمي:

الممثل في الصدمتين (74-75)، و(80-82) والآثار الناتجة عن ذلك، حيث انخفض نمو الاقتصاد العالمي، وبصفة أخص في البلدان النامية، حيث انتقل من 4.1 % في الفترة (70-79) إلى 3% سنة 1988.

هذا الانخفاض في معدل النمو العالمي قلص من الطلب على منتجات البلدان النامية من طرف الدول الصناعية ، وهو ما أدى إلى تدهور عوائد صادراتها ، بسبب انخفاض أسعار التصدير ، وارتفاع أسعار الاستيراد ومنه تدهور معدلات التبادل .

وكانت البلدان النامية المستوردة للنفط أكبر المتضررين من هذه الأوضاع الاقتصادية، الشيء الذي جعلها تقف عاجزة وغير قادرة على تحصيل العملة الصعبة الضرورية لإنجاز التزاماتها المالية تجاه الأطراف الدائنة.

2- 2- الصدمات البترولية المتتالية 1973-1979-1986:

كان لارتفاع أسعار البترول من 12 دولار سنة 1973 ، إلى اكثر من 38 دولار في 1980/1979 ، أثرا كبيرا في تضخيم الفاتورة البترولية للدول المستوردة للبترول ، حيث قدرت على التوالي :7 مليار دولار سنة 1973 ،24 مليار دولار سنة 1974 ،وحوالي 100مليار دولار سنة1980 [2].

أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط – منظمة أوبيك- فقد تولدت لديها فوائض ضخمة في موازين مدفوعاتها. والتي قامت بتوظيفها في البنوك التجارية العالمية على شكل ودائع قصيرة الأجل، والتي قامت هي الأخرى بإعادة تدويرها على شكل قروض للبلدان النامية التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها تحت ثقل الفاتورة البترولية.

---

[1]- أحمد هني ، مرجع سابق ، ص 27.

[2]- ضياء مجيد الموسوي ، ثورة أسعار النفط 2004 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2005،ص61.

حيث انتقل حجم الدين الإجمالي لهذه البلدان من 91 مليار دولار سنة 1972 إلى 572.25 مليار دولار سنة 1980، ثم إلى أكثر من 1200 مليار دولار سنة 1989[1].

أما الصدمة البترولية الثالثة لسنة 1986، فقد كانت لها أثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول، بسبب الانخفاض المفاجئ لسعر البترول في الأسواق الدولية (من 35 دولار إلى 10 سنة 1986). ما نتج عنه مباشرة انخفاض عائدات الصادرات لهذه البلدان الأمر الذي جعلها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية فأدى ذلك إلى تفاقم وتضخم الديون الخارجية.

2- 3- ارتفاع أسعار الفائدة:

وهو من أبرز الأسباب الخارجية التي أدت إلى ارتفاع القروض البنكية الخاصة في البلدان النامية وزيادة خدماتها خاصة بعد الصدمة البترولية الثانية (1979-1980).

حيث على إثر فشل السياسات الاقتصادية الكينزية في مواجهة الأزمة الحادة للاقتصاد الرأسمالي تم التحول إلى سياسات اقتصادية جديدة مستوحاة من أفكار المدرسة النقدية، والتي من مميزاتها إعطاء الأولوية في مواجهة الأزمة إلى محاربة التضخم عن طريق تقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن سياسة إحداث العجز في الميزانية ولجوئها إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية، وهو ما قامت به على الأخص الولايات المتحدة الأمريكية في بداية1980[2].

ولقد أدت هذه السياسات إلى ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير حيث ارتفعت من 12% سنة 1979 إلى 16.6% سنة 1981.

وأمام هذه الوضعية الجديدة لم تعد القروض تمثل مصدرا للتمويل في البلدان النامية، فأسعار الفائدة الحقيقية (معدل الفائدة الاسمي – معدل التضخم) التي كانت في المتوسط سالبة في سنوات 1970، تحولت إلى موجبة تماما مع بداية عقد الثمانينات.

ولهذا أخذت التدفقات الصتوية لخدمات الدين (الأقساط+الفوائد) تتجاوز الديون نفسها، ووصلت الفجوة قمتها سنة 1982، حيث بلغت الديون الممنوحة للعالم الثالث 50 مليار

---

[1]- ضياء مجيد الموسوي ،" مديونية البلاد الإسلامية وكيف يعالجها الفقه الإسلامي" ، ملتقى الفكر الإسلامي 24،الجزائر، 1990 ،ص23.

[2]- محمد مجيطنة ،" الدين والمديونية في الرأسمالية وانعكاساتها على الدول النامية" ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،90/91، ص185.

دولار في حين كان عليه أن يدفع 105 مليار دولار كخدمات ديون ، وهو ما يترجم زيـــادة الاقتراض من أجل التسديد لخدمات المديونية وتغطية الاحتياجات الوطنية.

2- 4- انخفاض سعر الصرف للدولار:

خاصة على إثر اتفاق كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا الاتحادية، فرنسا، إنجلترا واليابان على التخلي عن دعم الدولار في الأسواق النقدية والمالية في النصف الثاني من سنة 1985.وبما أن الدولار يمثل العملة الأساسية التي تقوم بها مديونية البلدان النامية (حوالي80%) فإن أي انخفاض في قيمة هذه العملة تكون له آثار سلبية علـــى الوضـــعية المالية لهذه البلدان.

ففي الفترة (79-83) قدر ارتفاع نسبة المديونية بحوالي (5/2) يعود أساسا إلى سعر صرف الدولار من حوالي 4 فرنك فرنسي سنة 1980 إلى 10 فرنك فرنسي سنة 1985[1].

2- 5- إضافة إلى الأسباب السابقة فان السبب الرئيسي في انفجار أزمة المديونيـــة خـــلال السنوات 1980 هو دون شك إقصاء البلدان النامية من الحصول على موارد طويلة الأمد في السوق المالية العالمية وحدث هذا بسبب:

احتكار هذه الموارد الطويلة الأمد من طرف البلدان الكبرى المصنعة، فبعد فترة وفرة الأموال في سنوات 1970، سجلت البلدان الكبرى المصنعة عجزا في تمويلها الداخلي بسبب انخفاض ادخارها الذاتي وهذا بسبب العجز الجديد الذي عرفته البلدان المصدرة للبترول والتي لم تبق تعرض الدولارات النفطية في السوق العالمية.

وهكذا بدأت البلدان الكبرى المصنعة تتدخل أكثر فأكثر في المالية العالمية طالبة أموالا طويلة الأمد لسد حاجياتها الخاصة، وبدأت الأموال المعروضة في هذه السوق تفضل مثل هذا التوظيف للبلدان المصنعة، وتتجنب البلدان النامية ، وأصبحت هذه الأخيرة تعاني من نقص الأموال المتاحة للتوظيف فيها ، وتدخل في أزمة موارد خارجية وهذا ما يسمى بعاقبة الإقصاء .

وعندما بدأت البلدان المصنعة تطلب هي الأخرى أموالا من السوق سجلت حركة أسعار الفائدة ارتفاعا متواصلا ، حيث أصبح ثمن القرض في الفترة ما بين (1981-1986) دائما

---

[1]- مروان عطون ،النظريات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1989،ص218.

فوق 11% ويعني هذا أن سداد عائد 11% في السنة يتطلب توظيف صناعي للمال يعود على الأقل بربحية قدرها أكثر من 11%، أي إنتاجية نادرة الوجود في البلدان النامية .
وهذا ما عزز إقصاء البلدان النامية العاجزة عن دفع فوائد مرتفعة وعزز تمركز الأموال المتاحة للتوظيف في الأسواق الكبرى للشمال، مثل بورصة نيويورك، لندن وباريس..حيث الفوائد جذابة وأكيدة ومضمونة[1].

المبحث الثالث: آثار المديونية الخارجية على اقتصاديات البلدان النامية:

بعد استعراضنا لتشكل المديونية الخارجية وتطورها والأسباب الداخلية والخارجية لها، يتضح لنا جليا حجم الدمار الذي أحدثته الديون الخارجية على اقتصاديات هذه البلدان وعلى مسيرة التنمية بها.

1- الأثر على الاستثمار :

منذ عام 1982 حين طفت مشكلة الدين الخارجي على السطح هبطت معدلات الاستثمار هبوطا شديدا في معظم البلدان التي تعاني مشكلة الديون، سواء بالمقارنة التاريخية، أو بالقياس إلى البلدان الأخرى، فقد هبط متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة البلدان الخمسة عشر المثقلة بالديون هبوطا شديدا من 24% في الفترة (1971-1981) إلى 18% في الفترة (1982-1987).
ويمكن للدين أن يؤثر على الاستثمار من خلال مسارين: -الدين المعلق - و - تقييد الائتمان-، ويحدث الدين المعلق حين تعجز البلدان عن خدمة دينها بالكامل، وهكذا تتحدد المدفوعات الفعلية بعملية مفاوضات بين البلد المدين ودائنيه.
وفي هذه الظروف ، يرتبط مقدار مدفوعات الدين عادة بأداء البلد المدين الاقتصادي لا بالشروط التعاقدية للدين ، وإذا تحسن أداء البلد المدين الاقتصادي في هذه الحالة فإن جزءا من المكاسب ستمتصه زيادة مدفوعات الدين ، أي أن جزءا على الأقل من عائد أي استثمار قد يستحق للدائنين (في شكل مدفوعات خدمة دين أكبر) لا للبلد ذاته .

---

[1]- أحمد هني ، مرجع سابق ،ص 31-32.

ومن ثم ، فإن الدين الماضي المتراكم سيكون بمثابة – ضريبة- أجنبية على الإنتاج الحالي والمقبل ، مما يضعف الحافز على الاستثمار ويشجع هروب رؤوس الأموال ومن المحتمل كذلك ، أن يؤدي الأثر المثبط للدين المعلق إلى تثبيط جهود الحكومات للاضطلاع بسياسات التكييف الهيكلي وقد يكون له أثر سلبي على حوافز القطاع الخاص على الاحتفاظ بالأصول المحلية .

ويظهر أثر تقييد الائتمان في وضع يكون فيه المدين عاجزا عن الحصول على أي قروض أجنبية جديدة، ولكن يحقق توازنا بين المدخرات والاستثمار، فقد يكون عليه أن يبقي أسعار فائدته المحلية أعلى من الأسعار في الأسواق المالية الدولية، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على قدرته على الاستثمار[1] .

2- إضعاف القدرة على التمويل:

ضغط المديونية له آثار مباشرة على القدرة المالية للبلدان النامية ليس فقط كون هذه الدول ليست قادرة على خدمة مديونيتها لأنها في أغلب الأحيان تقترض من جديد لتسديد ديون سابقة مستحقة، بل إضافة إلى ذلك عرفت في السنوات الأخيرة ما يسمى -الانتقال الصافي السلبي للموارد-، هذه الوضعية عرفها عدد كبير من البلدان النامية، وتبرر هذه الظاهرة عندما تكون مدفوعات خدمة الدين أكبر من القروض الجديدة المتحصل عليها، وهذا بفعل تباطؤ الإقراض الجديد والارتفاع في أسعار الفائدة، مما يؤدي عبر الزمن إلى أن الموارد الحقيقية إنما تنتقل من البلدان المدينة إلى البلدان الدائنة وليس العكس[2] .

وإذا أخذنا على سبيل المثال سنة 1985، فإن التحويلات الصافية السلبية لموارد البلدان النامية نحو البلدان الدائنة كانت تقدر بـــ26.3مليار دولار ثم29 مليار دولار سنة 1986 ، وفي الواقع كانت التدفقات سالبة تماما في عشرية الثمانينات .

فالتدفقات نحو البلدان المدينة خلال الفترة (78-82) كانت مساوية لـــ65 مليار دولار.

والتحويلات من البلدان النامية إلى البلدان الدائنة خلال الفترة (83-87) كانت تساوي 100 مليار دولار.

---

[1]- ايدواردو بوروتز تم ،"آثار الدين الخارجي على الاستثمار "، التمويل والتنمية ، سبتمبر 1989،ص17.

[2]- ضياء مجيد الموسوي ، "مديونية البلاد الإسلامية وكيف يعالجها الفقه الاسلامي"، مرجع سابق ، ص 5.

وهذا ما يفسر رد فعل البنوك التجارية على أزمة المديونية سنة 1982 بتخفيض القروض الممنوحة للبلدان النامية، حيث انخفضت من 91 مليار دولار سنة 1981 إلى 1 مليار دولار سنتي 88/87.

بالإضافة إلى انخفاض قروض المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الممنوحة إلى البلدان النامية.

3- الآثار على التجارة الخارجية:

باعتبار التجارة الخارجية،وما تمثله من علاقات سلعية (تصدير وإستيراد) ، ومن علاقات نقدية (أسعار صرف وتحركات رؤوس الأموال الأجنبية) ، تمثل دوما – في حالة البلدان النامية – القطاع المتلقي للصدمات ، خاصة على المدى المتوسط أو الطويل ، والسبب في ذلك يعود إلى ما ينتاب صادرات البلد (التي عادة ما تكون من المواد الأولية) من تقلبات متنوعة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ، وما يرافق ذلك من تقلبات في قدرة البلد الذاتية على الإستيراد ، ومكانة المكون الاستيرادي في برامج الاستهلاك والإنتاج والتشغيل والاستثمار مرتفعة، نظرا لجمود بنيات الإنتاج واعتماده على الخارج إلى درجة كبيرة .

3- 1- انخفاض الواردات:

نتيجة ضغوط خدمة المديونية، تضطر البلدان النامية إلى ضغط وارداتها من السلع والخدمات، ليس فقط السلع الرأسمالية (تكنولوجيا) وإنما كذلك سلع الاستهلاك، على سبيل المثال، اتجهت وارداتها نحو الانخفاض منتقلة من 7.2% سنة 1980 إلى 4.1% في 1986، ثم إلى 2.7% سنة 1987 قبل أن ترتفع إلى 5.8% سنة 1989.

3- 2- ارتفاع الصادرات:

تلجأ الدولة المدينة إلى الزيادة من صادراتها لأجل تعويض آثار انخفاض القدرة على التمويل وخدمة ديونها، كما أن برامج التصحيح الهيكلي التي طبقتها معظم البلدان النامية المدينة تشترط ضرورة اعتماد سياسة ترقية الصادرات بهدف العودة إلى خدمة الديون باستمرار، ودون تأخير، وتغطية الإستيراد الضروري من السلع التجهيزية والغذائية.

غير أن القدرة على التصدير لم تعد المحدد الوحيد أو الرئيسي في الأجل الطويل لمدى القدرة على الإستيراد، إذ أصبح عبء الديون الخارجية المتزايدة عنصرا شديد الوطأة في تأثيره على تلك القدرة[1].

وكما هو معروف في البلدان النامية، أن قدرة الاقتصاد الوطني فيها على الإستيراد هي أحد العوامل المحددة لقدرتها على النمو.

وتحدد عموما الطاقة الكلية على الإستيراد من خلال المعادلة[2] :

$$C\,m=\frac{(X+F)-(D+P)}{B}$$

حيث:

Cm: الطاقة الكلية على الإستيراد .

X: حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

F: مقدار انسياب رؤوس الأموال الأجنبية (قروض، مساعدات ، هبات، استثمارات أجنبية خاصة).

D: مدفوعات خدمة الديون (الأقساط + الفوائد).

P: تحويلات أرباح ودخول الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة للخارج.

B: سعر الوحدة من الواردات.

ومن خلال المعادلة، نستنتج أن الطاقة الكلية للاقتصاد الوطني على الإستيراد تتحدد بحجم الموارد المتاحة من العملات الأجنبية، وبمستوى أسعار الواردات .

وكما هو واضح أن طاقة الإستيراد لأي بلد نامي تتزايد بتزايد كل من :

- عوائد الصادرات من السلع والخدمات (x).
- انسياب رؤوس الأموال الخارجية إلى الاقتصاد الوطني (f).

ومع ضرورة تناقص كل من:

- المبالغ المخصصة لخدمة المديونية (D).
- أرباح وعوائد الاستثمارات الأجنبية (p).
- سعر الوحدة من الواردات (B).

---

[1]- رمزي زكي، مرجع سابق، ص 144.

[2]- نفس المرجع السابق ،ص 144.

وتضعف القدرة على الإستيراد للبلد المعني، في الحالة العكسية لما سبق ذكره.

من جهة أخرى، نشير إلى أن تشجيع الصادرات لأجل الحصول على العملة الصعبة لتلبية حاجيات الإستيراد وخدمة الديون، لها أثرين سلبيين بالغين، كثيرا ما تتغاضى عنهما البلدان المدينة تحت ضغط الأمر الواقع.

أولاهما أن البلدان المدينة عندما تكون في وضعية تضطر معها إلى توجيه جزء كبير من إنتاجها الوطني إلى الأسواق الخارجية، تقع من جهة أخرى في مشكلة الندرة في السوق المحلي، والتي تزداد بشكل كبير إذا مال الإنتاج الوطني نحو الانخفاض، وكذا الإستيراد، وثانيهما، أن البلدان المدينة، وبحكم ضعف مواقفها للتفاوض على أسعار بيع منتجاتها فإنها تجد نفسها مجبرة على تصدير منتجاتها بأسعار مفروضة من البلدان الصناعية المستوردة لها وهو ما يقلل من أرباح البلدان المدينة النامية، خاصة إذا كانت أسعار المواد المصدرة تميل نحو الانخفاض في حين أسعار المواد المستوردة تميل نحو الارتفاع، وهو الغالب، مما تتدهور معه معدلات التبادل وتنخفض إيرادات الصادرات من العملة الصعبة.

4- تزايد العجز في ميزان المدفوعات:

إن تفاقم المديونية الخارجية وتزايد أعباء الديون، هو أحد العوامل الأساسية في معاناة كثير من البلدان النامية في موازين مدفوعاتها.

واستمرار ظاهرة المديونية سيؤثر عكسيا على التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، باعتبار أن هذا العجز يشكل نزيفا مستمرا في إمكانات البلدان النامية، مما يؤدي إلى عجزها عن تحقيق معدلات النمو المرجوة، ويؤكد الدكتور رمزي سلامة عن آثار أزمة الدين الخارجي السلبية بقوله:"فللمرة الأولى يتعين على ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية أن يسددوا مدفوعات ارتفاع أسعار الفائدة على الديون القائمة، عن معدل نمو الاقتراض الجديد، إنها ظاهرة النقل السلبي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ، وفي الأجل الطويل لابد من زيادة معدلات الاستثمار والصادرات ، بمعدل مساو أو أكبر من معدلات نمو الديون وحتى ولو لم يحدث أي نمو في الواردات ، فسوف يتعين زيادة الصادرات ونموها يحتاج إلى المزيد من الاستثمار ، خاصة للبلدان ذات النقل الصافي السلبي ، ومع ذلك فقد ينخفض الاستثمار فيها انخفاضا كبيرا ، إذا أريد تقليل العجز في الحسابات الخارجية ، ومن هنا يكمن اللغز ، أو الحلقة المفرغة للديون – الصادرات–الاستثمار–فالديون– ومن ثم يبقى

العجز في ميزان المدفوعات للبلد المدين هو الغالب ، وحتى لو تحقق التوازن أو الفائض فإنه يبقى مؤقتا فقط مادام الدين يستهلك نسبا عالية من الصادرات"[1].

المبحث الرابع: المقترحات المطروحة لمعالجة أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية.

نظرا للآثار السلبية التي تركتها مشكلة المديونية الخارجية على الاقتصاديات النامية، إضافة إلى ما وجهته هذه المشكلة من تهديد الى نظام الائتمان الدولي بالانهيار، من خلال احتمالات الإفلاس لكبريات البنوك الأجنبية الدائنة، فرض على العالم ضرورة الانتباه إليها ومعالجتها، حتى أصبح محورا للحوار بين الشمال والجنوب ، طرحت في المحافل الدولية والإقليمية مقترحات عدة من قبل مختلف الأطراف المعنية بمسألة الإقراض الدولي لحل الأزمة أو للتخفيف من حدودها ، فقدمت الأطراف الدائنة مقترحات تدافع عن مصالحها المتجسدة في الحفاظ على رأس المال الدولي ، وفي نفس الوقت قدمت الأطراف المدينة مقترحات حاولت من خلالها التخلص من الأزمة ، والسمة البارزة لهذه المقترحات هي التناقض والتضارب فيما بينها ، فكل منهما قد ألقى بالمسؤولية على الآخر في إحداث وتفاقم هذه الأزمة وبالتالي لعلاجها وسنستعرض الآن أهم تلك المقترحات :

1- المقترحات المطروحة من طرف البلدان الدائنة:

تصاعد القلق في الأوساط المالية الغربية، وخصوصا الأمريكية منها، نظرا لتزايد حجم القروض الممنوحة للدول النامية. فقد قدمت المصارف التجارية الأمريكية في نهاية السبعينات نصف الديون المعلنة لتلك الدول ، وقد أوضح بعض خبراء المال أن هذا مؤشرا خطيرا يهدد ثبات النظام المصرفي الأمريكي والدولي سيما وأن العديد من هذه المصارف قد تعرضت بالفعل إلى مشاكل مالية خطيرة جراء تعثر العديد من البلدان المدينة في دفع أعباء ديونها المستحقة ، ومطالبتها المتكررة لإعادة جدولة هذه الديون ، فازدادت نسبة الديون المشكوك في تحصيلها . وهكذا ظهرت مقترحات ومبادرات من جانب البلدان الدائنة لمعالجة هذه الأزمة نستعرضها على النحو التالي:

---

[1]- حسن صادق، " أزمة الديون والنظام البديل"، ملتقى الفكر 24، الجزائر، 1990، ص6.

1-1- مبادرة بيكـــــر:

بمناسبة انعقاد الجمعية العامة السنوية لصندوق النقد الدولي في سيول (كوريا الجنوبية) في أكتوبر 1985 ألقى كاتب الدولة الأمريكي للخزينة آنذاك "جيمس بيكر"، خطابا رسميا أعلن فيه عن مخطط لإعادة هيكلة ديون البلدان التي تعاني عجزا في التسديد ويحمل عنوان "برنامج من أجل نمو متواصل " لكنه معروف بـــ "مبادرة بيكر" .

ومبادرة بيكر هذه تخص 15 بلدا من البلدان الأكثر مديونية وهي : البرازيل ، المكسيك الأرجنتين ، بوليفيا ، الشيلى ، كولومبيا ، الإكواتور ، البيرو ، الأروغواي ، فنزويلا، المغرب ، نيجيريا ، كوت ديفوار، الفليبين ويوغوسلافيا ، وترتكز هذه المبادرة على ثلاثة خطوط رئيسية هي :

- اتباع برنامج للتصحيح الهيكلي الموجه أساسا نحو استعادة النمو.
- إقراض جديد منسق من جانب البنوك التجارية تجاه هذه البلدان إلى 20 مليار دولار للفترة (1985-1988) [1].
- المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ستمنح خلال السنوات الثلاثة الموالية قروض تقدر بمبلغ 9 ملايير دولار للبلدان النامية المستدينة [2].
- واعتبر بيكر أن المسؤولية تتقاسمها ثلاثة أطراف:

الدول المدينة بتطبيقها لإصلاحات واسعة ولمدة طويلة ، حيث يجب عليها أن لا تهمل جهودها بعد ثلاثة سنوات ، البنوك التجارية بمنحها لقروض جديدة ، والمؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف بممارستها لمزيد من المراقبة والإشراف والتمويل .

وقد أقرت مبادرة بيكر ضمنيا ، من جهة أخرى ، أن القدرة على الوفاء للبلدان المدينة لا يمكن استعادته بسياسة التقشف التي يقترحها صندوق النقد الدولي في ذلك الحين ، في إطار شرطيته .

ومن هنا اقترح بيكر أنه بدلا من التعديل نحو الأسفل بضغط الطلب والواردات ، وتعظيم التقشف ، الانتقال إلى جهد هيكلي يبنى على أساس التصحيح نحو الأعلى عن طريق النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات .

---

[1]- عرفان تقي،التمويل الدولي،دار مجدلاوي،الأردن،2002 ، ص 88.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 97.

ولأجل تحسين البرنامج وإعطائه حركية أكثر ، أضاف بيكر في الاجتماع السنوي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي سنة 1987 ، اقتراحات جديدة وهو ما يطلق عليها بمقاربة القائمة (L'APROCHE DU MENU) والتي تعني عدد من الخيارات المالية الموجهة لتسهيل وتخفيف العبء المالي على البنوك التجارية وحسبه فإن الأدوات المساعدة لهذه "القائمة" تكمن أساسا فيما يلي :

- منح قروض تجارية وقروض لتمويل المشاريع الصناعية.
- تكوين مؤونات لهذه القروض .
- إنشاء سندات جديدة نقدية.
- إنشاء أوراق نقدية أو سندات قابلة للتحويل بأسهم محلية.
- عمليات مقايضة الدين.
- تبديل المديونية بعملة محلية .
- رسملة الفوائد .
- منح قروض لميزان المدفوعات.

وحسب بيكر ، فإنه لابد على المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، من إدخال تغييرات تتعلق بنشاطها .

وردود الفعل على مقترحات بيكر كانت سريعة من طرف هاتين المؤسستين ، حيث بلغ إجمالي ما أقرضته المنظمتان في السنتين التاليتين(1986-1987) إلى كل من الأرجنتين ، البرازيل، الشيلي، المكسيك، الفليبين ويوغوسلافيا نحو 4.5 مليار دولار أمريكي[1].

والسؤال الذي يطرح هو : هل نجحت مبادرة بيكر في التخفيف من عبء المديونية ؟

والجواب هو أنه رغم أن مبادرة بيكر تضمنت عناصر جديدة إلى أنها لم تحظ بالإجماع سواء من قبل البنوك الدائنة التي أصبحت تتردد أكثر فأكثر في التعامل مع البلدان المدينة أو من قبل هذه البلدان التي كانت تتخوف من أن شروط البنك العالمي ستضاف إلى شروط صندوق النقد الدولي المرهقة ، ونظرا لعدم استجابة البنوك التجارية استجابة فعلية بقت مبادرة بيكر عديمة الجدوى[2] .

---

[1]- جاك بولاك ،" البنك الدولي وصندوق النقد الدولي" ، ترجمة أحمد منيب ، الدار المالية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، مصر ،2001،ص22.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص 98.

وأدت هذه الوضعية إلى البحث عن استراتيجية بديلة ، تمثل أثرها الأول في ظهور فكرة معالجة الديون التجارية المفرطة من طرف الدائنين الرسميين ، لاسيما بتمويل عمليات الشراء في السوق الثانوية ، وقد تم تطبيق هذه الفكرة لأول مرة في بوليفيا عام 1988و هذا ما شكل منعطفا جديدا في استراتيجية تسيير المديونية ، والذي مهد لمخطط برادي.

1- 2- مخطط برادي :

إن فكرة التمويل العمومي لعمليات شراء الديون في السوق الثانوية – وتطبيقها في بوليفيا– لهي عنصر أولي لظهور استراتيجية حقيقية للتسيير العمومي للمديونية ، إذ أن هذه الإستراتيجية تستهدف في نفس الوقت معالجة الديون الثنائية وإعادة هيكلة الديون المصرفية، ويعتبر مخطط برادي امتدادا وتجسيدا لها .

وقد صادقت الجمعية العامة لصندوق النقد الدولي في أفريل 1989 ، على هذا المخطط الذي يحمل اسم كاتب الدولة الأمريكي للخزينة "نيكولا برادي" ، الذي دعا إلى دعم عملية تخفيض الدين على أساس حالة بحالة في الاتفاقيات الاختيارية (الطوعية)التي تتفاوض عليها البلدان النامية مع دائنيها من البنوك التجارية ، وهي محددة لدول أمريكا اللاتينية التي اتسمت ديونها الخارجية بارتفاع أحجامها المطلقة وتنامي مدفوعات خدمتها بشروط صعبة ، واعتبر برادي مقترحه هذا نقيضا لخطة بيكر ، بينما هو في الواقع تحوير لبعض فقرات تلك المبادرة (الخطة) التي وصفها بالفشل ، وترتكز مبادرة برادي على أربعة أركان رئيسية هي[1] :

- تؤجل البنوك الخاصة النظر ولمدة 03 سنوات عن شرطي التعهد السلبي والإقتسام المعروفتان في اتفاقيات الديون التجارية بين البنوك الدولية والبلدان النامية، وأن يتعهد المدينون بعدم رهن أصولهم لأي من البنوك بأسس تمييزية . هذا واقترح أيضا تحويل جزء من الديون إلى سندات طويلة الأجل وبضمانات دولية ،وكذا إعادة شراء الديون من قبل المدينين أنفسهم وبمساعدات تقدم لهم من المؤسسات المالية الدولية والدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة .
- مطالبة حكومات الدول الدائنة باكتشاف السبل اللازمة لتذليل العقبات المحاسبية والضريبية من على عاتق البنوك التجارية التي تشترك في خطط تخفيض الدين.

---

[1]- عرفان تقي، مرجع سابق، ص89.

- زيادة مساهمة المؤسسات المالية الدولية في عملية تخفيض الدين ، على أن تبرز موارد البنك الدولي بزيادة رأسماله ليصل إلى 75 مليار دولار وأن يستخدم صندوق النقد الدولي موارده المتوافرة ، فضلا عن مطالبة دول الفائض بالمساهمة في تمويل الخطة .
- ضرورة عزل المسحوبات المقررة – ضمن برامج صندوق النقد الدولي– من إدارة الحسابات الختامية للبنوك الخاصة ليكون بمقدور الصندوق والبلدان المدينة السير قدما في تنفيذ برامج التكييف في حالة عدم وجود التزامات مسبقة من قبل هذه البنوك المساهمة في تمويل إعادة الجدولة، أو تخفيض الديون .

وتجدر الإشارة الى أن البلدان المدينة التي تقبل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ستحصل بموجب هذا المقترح على تسهيلات لمدفوعات الفائدة تصل إلى 3 سنوات لكافة أنواع قروضها ، إضافة إلى شطب 3% من أصل الدين سنويا خلال تلك الفترة .

و"وفقا لهذا المخطط فقد أقامت في عام 1995، 21 دولة اتفاقيات لإعادة هيكلة ديونها المصرفية ، شملت مبلغ 170مليار دولار ، وبلغت تخفيضات الديون المحققة 76 مليار دولار ، مقابل كلفة قدرها 25 مليار دولار "[1] .

وهكذا تعد هذه المبادرة تقدما ملموسا في إدارة مشكلة الديون التجارية للبلدان النامية المثقلة بالديون.

1- 3- خطة ميازاوا :

قدم وزير المالية الياباني" ميازاوا" في عام 1987 خطة تقوم على ثلاثة عناصر :

- تحول البلدان النامية جزءا من ديونها الخارجية إلى سندات بضمان أصل الدين عن طريق حق امتياز على احتياطات صرفها وعوائد التصرف في الأصول التي تملكها السلطات العامة فيها .
- إعادة جدولة ما تبقى من الدين بفترات سماح تصل إلى 5 سنوات ، وذلك لتخفيض مدفوعات الفائدة أو إيقافها أو حتى الإعفاء منها ، وأولها مستحقات اليابان .

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص100.

- تزيد المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف إقراضها للبلدان التي تنفذ الخطوتين السابقتين، مع ضرورة الاعتماد على برنامج إصلاح اقتصادي تحت رعاية الصندوق والبنك الدوليين.

وتفيد التجارب أن البلدان المتقدمة قد تنازلت فعلا عن ديونها لأقل البلدان المدينة دخلا التي طبقت هذه الخطة.

1- 4- إقتراح ميتران :

اقترح الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" في إحدى المؤتمرات الدولية خطة تقوم على أساس إنشاء صندوق داخل صندوق النقد الدولي خاص بالدول المدينة المتوسطة الدخل يتولى ضمان دفع الفائدة المستحقة على بعض القروض التجارية التي حولت سابقا إلى سندات مضمونة من قبل الصندوق ، شريطة أن توافق الجهات الدائنة على إجراء خصومات كبيرة على قيمة مستحقاتها وتخفيض معدلات الفائدة يرافق ذلك برنامج إصلاح اقتصادي برعاية صندوق النقد والبنك الدوليين ، أما لتمويل هذا الصندوق المقترح فهنا يمكن أن تسحب البلدان الدائنة نصيبها من الإصدارات الجديدة لحقوق السحب الخاصة بغية إمكانية استخدامها لصالح البلدان المدينة ، أما بالنسبة للبلدان الأقل دخلا فقد اقترح لحل ديونها الخارجية إعفاء ثلث تلك الديون المستحقة وإعادة جدولة الباقي ، علاوة على ذلك فقد قرر إطالة أجل استحقاق الديون مع توحيد الديون بأسعار السوق ولمدة أقصاها 25 عاما ، إضافة إلى التوحيد بأسعار فائدة أقل، بشرط أن تنخفض هذه الأسعار لأقل من النصف ولفترة سداد أمدها 15 عاما . تلك هي أهم خطط تخفيض الدين الكبرى المقترحة من طرف البلدان الدائنة.

2- المقترحات المطروحة من طرف المؤسسات المتعددة الأطراف:

في الحقيقة، هناك حلول كثيرة مقترحة من المؤسسات الدولية، ولكن سنركز هنا فقط على الحلول التي تقدمت بها المؤسسات والمنظمات المهتمة بمشاكل المديونية والتنمية للبلدان النامية، كمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي.

2- 1- الحلول المقترحة من طرف CNUCED

يمكن تقسيم الحلول المقترحة من طرف هذه المنظمة إلى حلول عامة وحلول خاصة فالحلول العامة تشمل ثلاث مقترحات أساسية وهي:

-إما إنقاص ثقل المديونية، وعلى سبيل المثال، تخفيض معدلات الفائدة، مبادلة الديون بهبات، إطالة فترات التسديد ...إلخ .

-إما زيادة قدرة البلدان المدينة على ضمان خدمة ديونها.

-وإما التوفيق بين الحلين السابق ذكرهما .

كما اقترح الأمين العام للمنظمة حلولا أخرى على مستوى البلدان النامية أو على المستوى الدولي.

فعلى مستوى البلدان النامية، يجب تعويض التصحيح ذو الطابع الانكماشي بالتصحيح ذي الطابع التوسعي يتطلب بيئة خارجية ملائمة، وسياسات تسعى إلى:

- ضمان الاستعمال الفعال لطاقة الإنتاج مستقرة.
- زيادة حجم الادخار المحلي .
- تحسين نوعية الاستثمارات .

وأما على المستوى الدولي ، فالإجراءات المتخذة تتطلب بالضرورة أن تستفيد البلدان المدينة من تدفقات إضافية لرؤوس الأموال من طرف المجموعة الدولية. أما الحلول الخاصة المقدمة من طرف المنظمة للخروج من أزمة المديونية والواردة في تقريرها لسنة 1986 فتتضمن ما يلي :

- حلول ترتكز على تحويل الديون الخاصة-الحقوق-إلى هيئة رسمية لتسيير هذه الحقوق.
- حلول ترتكز على تخفيض قيمة الدين.
- حلول ترتكز على تثبيت وتحويل المديونية إلى مساهمات.

بالنسبة للحل الأول، تقوم الهيئة المكلفة بتسيير الحقوق، بشراء ديون البنوك الخاصة على البلدان النامية بتخفيض معين، مما يسمح لها بمنح تخفيض السعر للبلدان النامية وتمديد استحقاقات ديونها.

أما الحل الثاني ، المتعلق بتخفيض قيمة المديونية ، فتتم إما بتخفيض القيمة الإجمالية للمديونية(رأس المال+ الفوائد الممنوحة) في إطار المساعدة العامة للتنمية ، وإما بتخفيض فقط مدفوعات الفوائد على كل مدة الدين ، أو على فترة معينة فقط ، مثل ما ورد في برنامج برادي بالإضافة إلى وضع تحت تصرف البلدان المدينة أموالا إضافية لتدعيم جهود التصحيح الهيكلي .

وأما الحل الثالث، فيمكن تفصيله في العناصر الآتية[1] :

- ربط مدفوعات الدين (رأس المال والفوائد) بقدرة الدفع للبلدان المدينة ، أي على أساس عائدات الصادرات من العملة الصعبة .
- منح قروض جديدة للبلدان النامية ، بما يجعلها قادرة على تسديد متأخرات ديونـــها (رأس المال + الفوائد)، ويسمى هذا النظام من طرف المنظمة برسملة الفوائد .
- تحويل ديون إلى مساهمات في البلدان المدينة ، أو ما يسمى بعمليات تبديل المديونية بأصول ، والمساهمة في رؤوس الأموال الاجتماعية للمؤسسات العمومية .
- ربط تسديد الديون بأسعار البترول بالنسبة للدول المصدرة للبترول ، فتكون نسبة تسديد الديون مرتفعة عند ارتفاع أسعار البترول ، والعكس بالعكس .

وكذلك تثبيت مدفوعات المديونية بأسعار مجموع المنتجات المصدرة من طرف البلدان المدينة بنفس الطريقة السابقة أو مجموعة محددة من المنتجات المصدرة فقط.

ومن جهة أخرى، تقوم منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتقديم مساعدات تقنية للبلدان النامية، بالإضافة إلى المساعدات المالية في إطار صندوق التخصيص الخاص المعد لمساعدة هذه البلدان.

2- 2- الحلول المقترحة من طرف المؤسسات المالية المتعددة الأطراف :

سنقتصر هنا على أهم الهيئات المالية الدولية المتعددة الأطراف، وهما صندوق النقد الدولي والبنوك المتعددة الأطراف للتنمية.

---

[1]- عبد الله بلوناس ، مرجع سابق ،ص85.

2- 2- 1- استراتيجية صندوق النقد الدولي:

يرى صندوق النقد الدولي أن أزمة المديونية تجد طريقها إلى الحل بالتزام الأطراف الأربعة المرتبطة بها بالمساهمة الفعالة في إيجاد حل لها، وهي:البلدان المدينة، البلدان الدائنة، البنوك الخاصة والمؤسسات المالية الدولية.

فالدولة المدينة تقوم بتطبيق إصلاحات هيكلية لاقتصادها تمس كل المجالات : السياسة الميزانية والنقدية ، سياسة أسعار الفائدة وأسعار الصرف ، السياسة الضريبية ، الاستثمارات الخارجية ...إلخ.

والدولة الدائنة من جهتها تلتزم بزيادة نمو اقتصادياتها لتنشيط الاقتصاد العالمي ، حل مشاكل موازين المدفوعات للبلدان التي تعاني عجزا في ذلك ، وربط علاقة تعاون بين البلدان التي عجزا والبلدان التي تملك فائضا ، بالإضافة إلى تخفيض أسعار الفائدة عن تلك السائدة في السوق ، وهذا لتخفيف ثقل المديونية على البلدان النامية ، وخاصة تلك المثقلة بالديون .زيادة على ذلك فإن البلدان الدائنة تقوم بقبول إعادة جدولة ديون البلدان المدينة التي تعاني من مشاكل سيولة ، تصل بها إلى العجز عن الدفع .

هذا بعد المفاوضات مع الصندوق النقد الدولي وتطبيقها لبرنامج التصحيح الهيكلي ، وهذا لمنح الوقت والسيولة اللازمين لهذه البلدان لإعادة ترتيب هياكل اقتصادياتها .

أما البنوك الخاصة التجارية عليها أن تساهم في حل هذه الأزمة وذلك بمنحها أكثر للقروض للبلدان المدينة لمواصلة برامج تنميتها.

2- 2- 2- استراتيجية البنوك متعددة الأطراف:

مساهمة البنوك المتعددة الأطراف للتنمية- تشمل إضافة للبنك العالمي البنوك الجهوية للتنمية- في حل أزمة المديونية تكون من خلال إتباعها لما يلي:

- إجراءات ذات طابع كمي ، من خلال زيادة رؤوس أموالها إلى مستوى يمكنها فيه منح قروض إضافية ، خاصة للبلدان الأكثر مديونية .
- إجراءات ذات طابع كيفي ، تنص على أنه يجب على البنوك الجهوية للتنمية الدولية أن تقوم على الخصوص بما يلي :
- تغيير سياستها وطرقها في منح القروض، أي إزالة الشرطية.

- أن تلعب دور الوسيط في مساهمات مانحي الأموال، وذلك بمنحها ضمانات على القروض المبرمة مع أطراف مالية أخرى.

والرجوع بشكل كبير إلى طرق التمويل المشترك مع المساهمين الماليين الآخرين ، بالإضافة إلى تشجيع استعمال وسائل مالية ، جديدة تمكن من جعل خدمة المديونية تتناسب مع مدفوعات البلد المدين ، وإنشاء الآليات الضرورية لتوجيه الفوائد في الحسابات الجارية لبعض البلدان المتطورة إلى البلدان المدينة .

3- المقترحات المطروحة من طرف البنوك الخاصة :

منذ إعلان المكسيك في أوت 1982 ، عجزه عن تسديد ديونه وتوقفه عن الدفع كان هذا الإعلان بداية لأزمة المديونية العالمية ، وشكل هذا تهديدا للدائنين -البنوك-،مما جعلهم يعتمدون على إستراتيجية جديدة لمنع إفلاس بنوكهم إثر هذه الصدمة المالية الخطيرة، وتتمثل هذه الإجراءات الجديدة في ارتفاع مؤونات البنوك وتوصيات لجنة "كوك" .

بالنسبة للبنوك ، فقد خفضت بطرق شتى الأخطار المحدقة بمحافظها المالية ، فالبنوك الأوروبية و الأمريكية أنشأت منذ 1989 مؤونات لبعض الأموال المشكوك فيها ـــ قد تصل إلى 80% من السداد - كما قللت من عرض القروض على البلدان النامية [1].

وعلى سبيل المثال ، فإن بعض البنوك مثل (deutshe bank) أول بنك في ألمانيا شكل مؤونات بلغت إلى 70% من موجودا ته لدى البلدان النامية المثقلة بالديون .

البنوك الإنجليزية وصلت مؤونتها سنة 1987 متوسط 22% من موجوداتها لدى البلدان النامية أما البنوك السويسرية والألمانية فقد فضلت رسملة الفوائد (إضافتها إلى رأس المال)على تسديدها في السنوات (82-83) مع تشكيل مؤونات للقروض .

وللمحافظة على المؤونات عند المستوى الذي بلغته ، قامت بتشكيل مؤونات بالنسبة لكل قرض جديد ممنوح للبلدان المثقلة بالديون ، هذه القروض التي لم تمنح إلا لثلاث دول هي : الأرجنتين ،البرازيل والمكسيك بين بداية 1985 و جوان 1988.زيادة على ذلك فقد نظمت بزيوريخ (سويسرا) سوق استثنائية للمديونية بمبلغ 50مليار دولار في السنة ، مع تخفيض يتراوح بين 15% إلى 90% (بوليفيا) .

---

[1]- سيد علي بوكرامي ، "الاستراتيجية الجديدة والمعالجة التمييزية للمقرضين"،ملتقى الفكر 24،الجزائر ،1990،ص4.

أما البنوك الأمريكية ، فرفعت رأسمالها بـ13% في السنة 1983 إلى 1986 ومنه فقروضها لم ترتفع إلا بشكل ضعيف ، كما شكلت مؤوناتها للخسارة ففي سنة 1987 قرر أحد البنوك الأمريكية تشكيل مؤونات لحقوقها مع البلدان النامية أساسا على أمريكا اللاتينية بمبلغ 3 مليار دولار .

أما البنوك اليابانية ، فقد اتخذت إجراءات مختلفة ، حيث لم يسمح إلا بتكوين مؤونات أقصاها 5% من موجوداتها ، ولم تستفد من حسومات ضريبية إلا بـ01% ، عكس ما استفادت منه البنوك الأوروبية من تخفيضات ضريبية واعتبار المؤونات دخولا ، لا تفرض عليها الضريبة ، مثل ما حصل في فرنسا وألمانيا ، إلا أن البنوك اليابانية زادت من رؤوس أموالها الخاصة ، ومنذ سنة 1987، أنشأت مجموعة تتكون من 28 بنك ياباني مؤسسة تقوم بشراء القروض التي على البلدان المدينة بتخفيض معين في السوق الثانوية ، وهذا ما يؤدي إلى تكوين مؤونات أكثر ارتفاعا على القروض.أما عن توصيات لجنة "كوك" (نائب المحافظ للبنك المركزي بإنجلترا) من أهم ما أشارت إليه بعد أزمة 1982 ، هو ضرورة أن تقترب نسبة الأموال الخاصة إلى الالتزامات على الأقل بـ 7.25% في نهاية 1992 ، أي ارتفاع تغطية الالتزامات برؤوس الأموال الخاصة للبنك ، وهذا يشكل ضمان معدل لتغطية المخاطرة[1] .

وهكذا ، أعاد أصحاب البنوك النظر في حكمهم على البلدان النامية وأخذوا احتياطاتهم من حيث الإجراءات السابقة الذكر والتنسيق فيما بين البنوك .

4 – الحلول المقترحة من طرف البلدان المدينة :

قدمت البلدان النامية المدينة مقترحات عدة لحل أزمة مديونيتها الخارجية ، رمت بظلالها في إبراز دور الدول المانحة والمنظمات الدولية وكذلك البنوك التجارية الدولية في تأزم وتفاقم الأزمة وبالتالي فقد بحثت الدول المدينة عن حلول الأزمة المذكورة من خلال تحسين مبادرات الأطراف الدائنة ذاتها ، وابتكار مقترحات جديدة ،وأهم هذه المقترحات (الحلول) ما يلي:

---

[1]- سيد علي بوكرامي ، مرجع سابق ،ص5.

4- 1- إعادة جدولة الديون:

تعد هذه العملية إحدى السبل التي تلجأ إليها الدول التي تصادف مشاكل في الوفاء بخدمة دينها الخارجي في الآجال المحددة،إضافة إلى تدهور في حصيلة صادراتها ، ويقصد بها تأجيل وتمديد مدة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة أو التي ستستحق السداد من أصل القرض لمدة محدودة وبشروط جديدة، إذن فإن البلد الذي يطلب إعادة جدولة ديونه عادة ما يكون في وضع لا يتمكن إذا ما استمر بتسديد ديونه أن يمول إستيراداته الاستهلاكية أو التنموية أو الحصول على قروض جديدة،جراء اهتزاز الثقة في مقدرته على الدفع أو ما يسمى بانخفاض جدارته الائتمانية، ويدخل البلد المعني أولا في مفاوضات مع البلدان الدائنة للاتفاق على تأجيل السداد بعد اذعانه للمطالب التي يفرضها الدائنون ، علما أنه ليس جميع أنواع الديون تقبل جدولتها كالديون المستحقة لمنظمات دولية أو إقليمية ، وإنما فقط الديون التجارية والحكومية [1].

4- 1- 1- أهداف إعادة جدولة الديون:

وتتجلى في نقطتين رئيسيتين:

1- تمكين البلد المدين من التغلب على النقص الحاصل في السيولة الناجمة عن عجزه في الإيفاء بالتزامات خدمة ديونه المستحقة أو التي ستستحق في الأمد القصير.

2- فسح بعض الوقت وإعطاء فرصة مناسبة للبلد المقترض للقيام بتصحيح هيكل اقتصاده الوطني ذات الآثار طويلة الأجل وتحسين أوضاعه الداخلية .

4- 1- 2- عناصر عملية إعادة الجدولة:

لابد لأي بلد يطلب إعادة جدولة ديونه الخارجية أن يكون مستعدا للقيام بما يلي:

1- توضيح المجالات التي ستستخدم فيها القروض.

2- توضيح الاحتياجات الجارية للبلد المدين وأهميته لا سيما في حقل تسديد الديون القائمة .

3- التوقعات المستقبلية حول إمكانية البلد المعني على الخروج من الأزمة المالية التي تجبره على طلب إعادة جدولة ديونه.

4- الإجراءات العملية المستخدمة في تصحيح هيكل الاقتصاد الوطني .

---

[1] -عرفان تقي ،مرجع سابق ،ص94.

5- الخطوات التي تتخذ مع جميع المقترضين عامة كشرط مهم في العملية .

ثم أن البلد الذي يطلب إعادة الجدولة لا يدخل في مفاوضات مع مجموعة البلدان الدائنةفقط، وإنما غالبا ما تطالب الحكومات الدائنة إشراف صندوق النقد الدولي على سياسات التصحيح الجارية في البلد المدين من خلال تسهيلات الدعم التي يقدمها الصندوق أو ترتيب شريحة ائتمان عليا تعقد معه كإجراء يسبق اتفاقية إعادة الجدولة ، وأهم الهيئات الوسيطة في مفاوضات إعادة الجدولة هي:

أ- نادي باريس:إعادة جدولة الديون الرسمية.

تشمل الديون الممنوحة من قبل الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية ، وتتم هذه المفاوضات في إطار نادي باريس الذي تشكل سنة 1956 برئاسة كبار مسؤولي الخزينة الفرنسية ، يضم 70 دولة ، ومنذ نشأته قام النادي بأكثر من 250 عملية إعادة الجدولة .بلغت قيمتها 260 مليار دولار ، وفي سنة 1992 أعاد النادي جدولة ديون 19 دولة بقيمة إجمالية تقدر بـــ3 مليار دولار ويلعب كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي دورا أساسيا في إدارة وتوجيه المفاوضات بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة الملزمة بتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف الصندوق كشرط أساسي لإعادة جدولة ديونها[1] .

ب- نادي لندن:إعادة جدولة ديون البنوك التجارية.

تشترط البنوك التجارية لإعادة جدولة ديون البلدان النامية أن تسدد أولا الفوائد المستحقة.

ويتراوح عدد البنوك التي تشترك في هذا النادي من 5-20 بنك ، والتي تشترط -عادة- قبل الموافقة على جدولة ديون البلد المعني الحصول على دعم من صندوق النقد الدولي على هيئة تسهيلات مؤازرة ليتسنى للبلد المذكور تطبيق سياسات تصحيحية لهيكل اقتصاده ، ومواصلة نموه الاقتصادي .

و بسبب اختلاف حجم المديونية والأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية، فإنه يوجد العديد من بنود إعادة الجدولة نحصرها فيما يلي[2] :

---

[1]- معيزي جزيرة ، " اصلاح المؤسسات المالية وانعكاساتها على الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قالمة، 2003-2004،ص23.

[2]- صباح نعوش، "إعادة جدولة الديون الخارجية"، المعرفة، ملفات خاصة، من الموقع: www.aljazeera.net

*** البنود التقليدية :**

يتسم هذا النمط بغياب قواعد ثابتة ومحددة للبلدان ، ويتوقف الأمر على إرادة الدائنين ، في حين بينت دراسات الصندوق أن هذه البنود غير ملائمة لمديونية البلدان الفقيرة ، فقد ساهمت في ارتفاع خدمة ديونها في المدى القصير ، فانتقلت من 17% من الصادرات عام 1980 إلى 30% عام 1986 .وفي قمة الدول السبع الكبرى المنعقدة بتورنتو عام 1988 أقرت أنماط جديدة .إن البنود التقليدية تسري حاليا على البلدان المدينة غير الفقيرة طبقا لتصنيفات البنك العالمي .

*** بنود هيوستن : عام 1990** تتم كما يلي :

- إعادة جدولة الديون العادية لمدة 15 سنة أو أكثر مع فترة سماح لمدة سنتين أو أكثر، وحساب الفوائد الجديدة وفقا لأسعار السوق .
- إعادة جدولة المساعدات الرسمية للتنمية لمدة 20 سنة مع فترة سماح بـــ 10 سنوات.
- عدم تجاوز أسعار الفائدة الجديدة أسعار الفائدة الأصلية .

أما شروط تطبيق هذه البنود تتمثل فيما يلي :

- عدم تجاوز الدخل الفردي في البلدان المدينة 2995 دولار ، وارتفاع حجم المديونية حسب نادي باريس ، إذا توفرت المعايير الثلاثة التالية :
  - حجم المديونية يفوق 50% من الناتج المحلي الإجمالي .
  - حجم المديونية يفوق 275% من حجم الصادرات .
  - خدمة الديون تتعدى 30% من الصادرات .

حتى الربيع الأول من عام 2002 تمت معاملة 16 دولة وفقا لهذا النمط ، وتعتبر الأردن في طليعة الدول العربية التي طبقت عليها بنود هيوستن .

*** بنود نابولي لعام 1994 :**

- إلغاء الديون العادية بنسبة 67% كأقصى حد، مع إعادة جدولة النسبة الباقية لمدة 6 سنوات بأسعار الفائدة السائدة في السوق.

-إعادة جدولة المساعدات الرسمية للتنمية لمدة 40 عاما مع فترة سماح لمدة 16 سنة.

- عدم تجاوز الدخل الفردي للبلدان المدينة قيمة 755 دولار .

عقدت بموجب بنود نابولي اتفاقيات مع 32 دولة الأكثر فقرا في العالم .

*** بنود كولونيا لعام 1999 :**

- إلغاء الديون العادية بنسبة 90% فأكثر وتعاد جدولة النسبة الباقية وفقا لبنود نابولي.
- المساعدات الرسمية للتنمية تسري وفقا لبنود نابولي .
- وضعت المؤسسات المالية الدولية قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من بنود كولونيا وعددها 41 دولة من بينها أربعة دول عربية .

4- 2- الحلول والمقترحات المنبثقة عن قمم واجتماعات البلدان المدينة :

إلى جانب السياسات التصحيحية التي اعتمدتها كل دولة مدينة على حدى من البلدان النامية ،ولمناقشة مشكلة المديونيه عمدت هذه الأخيرة إلى التكتل على مستوى جهوي أو قاري لاتخاذ التدابير اللازمة وممارسة الضغوط على الدائنين من خلال المقترحات التالية:

4- 2- 1- مجموعة قرطاجنة :

في ربيع 1984، اجتمع وزراء المالية والشؤون الخارجية لإحدى عشر دولة مدينة من أمريكا اللاتينية بقرطاجنة (كولومبيا). الذين أجمعوا أولا على ضرورة إيجاد مخرج سياسي لأزمة المديونية ،انطلاقا من إثبات استحالة حل هذا المشكل بدون حصول تنمية كلية للمنطقة ، وبعد الاجتماع الثاني بالأروغواي (ديسمبر 1985) أعلنت المجموعة عن موافقتها فيما يخص الاقتراحات التي تضمنتها مبادرة بيكر والتي نلخصها فيما يلي :

- ضرورة التزام البنوك التجارية بدفع مبلغ أكبر من المستوى المقترح من طرف بيكر (47 مليار دولار) مع الأخذ بالحسبان معدل التضخم المصاحب لذلك .
- تحديد سقف لخدمة المديونية بنسبة معينة من إيرادات الصادرات مع الأخذ بعين الاعتبار تطورات أسعار الفائدة .
- زيادة القدرة على الاقتراض للمؤسسات المالية الدولية ، دون زيادة شروطها .

- اتخاذ إجراءات ضد السياسة الحمائية للدول الصناعية ، وذلك بمنح تسهيلات الدخول لأسواقها ، والعمل بنظام التعويض ضد انهيار أسعار المواد الأولية .

لكن مبادرة قرطاجنة هذه ، لم تلق مطالبها استجابة من الدول الدائنة .ولكن في نفس الوقت شكلت المحاولة الأولى لإنشاء فكر وموقف مشترك اتجاه مشكل المديونية من طرف البلدان المدينة.

4- 2- 2- قمة أكابولكو :

اجتمعت ثمانية بلدان من أمريكا اللاتينية بـــ(أكابولكو) المكسيكية في نوفمبر 1987 حيث تم التأكيد من طرف الجميع على ضرورة ربط مشكلة المديونية مع حتمية التنمية الاقتصادية لبلدانهم ،كما يجب أن تخضع المديونية للقدرات الحقيقية للتسديد لكل دولة بشكل منفصل .

لم تتوصل القمة إلى إجراءات ملموسة ،إلا أنها أعلنت بالمقابل اعتماد إستراتيجية الحوار مع الدائنين على أساس المبادئ التالية :

- ضرورة خفض أسعار الفائدة.
- المطالبة بمساعدات إضافية لمواجهة تحقيق برامج التنمية.
- مراجعة سياسة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

4- 2- 3- قمة منظمة الوحدة الإفريقية :

قدمت البلدان الإفريقية المجتمعة في 30 نوفمبر 1987 بأديسا بابا (إثيوبيا) حلولا لأزمة المديونية في القارة الأفريقية والتي يمكن تصنيفها إلى نوعين من الإجراءات ، الأولى تتخذ من طرف البلدان الإفريقية ذاتها ، والثانية تتخذ من طرف المجموعة الدولية[1] :

فالإجراءات التي يجب اتخاذها من طرف البلدان الإفريقية هي :

- تدعيم وتحسين آليات تسيير المديونية.
- الاستعمال العقلاني المتزايد لموارد القارة جميعها(بشرية-مادية-مالية)، وهذا بفضل تحرير هذه الموارد واستعمالها لأغراض التنمية.
- تخفيض التضخم وتحسين فعالية التسيير الاقتصادي والمالي، للبلدان النامية المدينة.

1- نادية بن يوسف، " أزمة المديونية الخارجية في الدول الأفريقية "، مجلة دراسات ، من الموقع :www.dirassat.net

- إنشاء مؤسسات متعددة الفروع بكل المجالات (إنتاج، توزيع،...) وهذا لتضمن البلدان النامية بعض القدرة على التفاوض في علاقتها مع مؤسسات وشركات الدول المتطورة.
- تطوير أسواق رؤوس الأموال ، وهذا لوضع حد لهروب رؤوس الأموال ، ومواصلة الجهود لإنشاء صندوق النقد الافريقي ،وتدعيم دور ونشاط البنك الإفريقي للتنمية .
- مواصلة جهود منظمة الوحدة الإفريقية الموجهة نحو إنشاء نادي للمدينين الأفارقة مكلف بالمشاركة في تسوية أزمة المديونية الإفريقية.
- إنشاء بنك معلومات على المديونية الإفريقية، وهذا لتوفير أفضل المعلومات حول مديونية القارة وأحسن تسيير لها.

أما الإجراءات التي يجب اعتمادها من طرف المجموعة الدولية وخاصة المؤسسات المالية الدولية و الجهوية ،وكذلك البنوك التجارية الخاصة على النحو التالي :

- تثبيت أسعار المنتجات القاعدية والضغط على الإجراءات الحمائية وتسريح الاحتياطات الأفريقية المودعة في البنوك الخارجية وهذا من أجل تحسين البنية الاقتصادية الدولية وجعلها أكثر ملاءمة للتصحيح الاقتصادي والتنمية السريعة لأفريقيا.
- زيادة الحصص المالية الموجهة لإفريقيا.
- اعتماد المبادئ التالية في إطار المفاوضات مع الدائنين حول المديونية الإفريقية:

-التسديد بالعملة المحلية لجزء من المديونية العمومية الثنائية .

-تخفيض معدلات الفائدة الحقيقية على القروض القديمة،وإطالة فترات الاستحقاق ومدة العفو للقروض الخاصة .

- إعادة جدولة متعددة السنوات (على الأقل 5 سنوات) مع فترة استحقاق على الأقل 50 سنة، ومدة عفو بـــ10 سنوات ومعدلات فائدة معدومة.

رغم الجهود المبذولة من طرف دول القارة في هذا المسعى إلا أن هذه المقترحات لم تلق صدى لدى الدول الدائنة ، إلا ما يندرج منها في إطار إستراتيجية الدائنين والمؤسسات المالية الدولية ، التي أصرت على ضرورة تطبيق إصلاحات عميقة للبنية الاقتصادية للدول التي تعاني صعوبات تتعلق بمديونيتها،وهذا ما أقرته الدول الدائنة في تورنتو عام 1988 .

بالإضافة إلى مبادرة برادي الرامية إلى تقليص الديون عن الدول المتوسطة الدخل، والتي تمثل الديون الخاصة نسبة عالية من ديونها.

لكن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتخفيف عبء المديونية الخارجية ، مما اضطر الدائنين إلى وضع بنود أخرى أكثر ملاءمة لأوضاع البلدان الإفريقية والبلدان الأكثر فقرا وتوالت تباعا متمثلة في بنود هيوستن 1990 ، نابولي 1994 وكولونيا 1999 كما تم الإشارة إليه سابقا .

4- 2- 4- مجموعة «24»:

وهي مجموعة انبثقت من مجموعة دول عدم الانحياز -77- والتي تقدمت بعدة اقتراحات للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية والتخفيف من الصعوبات التي تواجهها البلدان المدينة منها:

- تحرير التجارة العالمية.
- التخفيف من النفقات الكبيرة على التسلح، وتحويل الفوائض الناتجة عن ذلك إلى مساعدة البلدان النامية مباشرة، أو عن طريق التنمية الدولية المختصة بمنح القروض الميسرة للبلدان النامية الأكثر فقرا.
- رفع الحواجز الجمركية أمام صادرات البلدان النامية.
- المطالبة بمفاوضات شاملة تجمع الدائنين والمدينين على حد السواء.

لكن الدول الصناعية عارضت هذه الاقتراحات باستثناء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة[1].

4- 2- 5- مقترح كاسترو :

قدم الرئيس الكوبي "فيديل كاسترو" مقترحا لمعالجة أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية ، فقد ألقى كاسترو باللائمة على الدول الرأسمالية بوصفها تعمدت إلى إقامة علاقات غير متكافئة مع البلدان النامية ، حيث يرى أن السلم والتنمية لا ينفصلان ، والسلم سيكون مهددا وضعيفا مادام معظم دول العالم النامي معرضة للفقر وتعيش في حالة تخلف اقتصادي وبذلك ينظر كاسترو إلى أزمة التنمية ككل نظرة سياسية -اقتصادية قائلا :"في هذا الوضع غير المحتمل يثقل عبء الديون الخارجية العالم الثالث بشدة "، ويذكر أيضا "من المحتمل أن

---

[1]- حسن صادق، مرجع سابق، ص12.

يكون الدين الخارجي للعالم الثالث لا يمكن تسديده بفلكيته وسرعة نموه الغريبة والتفاقم المستمر في ظروفه أحد أفضل التعبيرات عن عدم عقلانية وحيوية النظام الاقتصادي الدولي الهرم ".هكذا يعتقد كاسترو أن جميع الحلول السابقة لمعالجة مشكل المديونية الخارجية قد فشلت وحان الأوان لإنهاء الأزمة من خلال إلغاء الديون بدلا من محاولة تأجيلها أو تخفيضها بوصفها حلولا مسكنة للأزمة لا تحل جذورها.على أن يتم من خلال تشكيل اتحاد البلدان المدينة الذي يمكن أن يطالب بالمقترح المذكور تحقيقا لمصالح جميع الأطراف[1] .

5- حلول أخرى:

هذه الحلول التي سنذكرها فصلناها عن الحلول السابقة ، ليس لكونها وردت كحلول منفصلة عن الإجراءات والاقتراحات التي سبق ذكرها وإنما فقط لتسهيل تناولها بالدراسة والتحليل ومن هذه الحلول عمليات تبديل المديونية وإعادة التمويل والتي سنتطرق إليها فيما يلي :

5-1- عمليات تبديل المديونية : (Debt-equity swaps)

منذ أن أعلن المكسيك توقفه عن تسديد ديونه سنة 1982 ، اتخذت البنوك الدائنة لاسيما الأمريكية منها ،جملة من الإجراءات للتخلص من ديونها على المكسيك ، وذلك بتكوينها لمؤونات للديون المشكوك فيها ، وتوظيف جزء من الأرباح لتغطيتها ، وطرح الجزء غير المغطى للبيع في السوق الثانوي بسعر منخفض ، وقد شهدت هذه العمليات ، بمختلف تركيباتها نشاطا واستعمالا كبيرين منذ (1985-1986) من طرف البلدان المدينة التي انتهزت هذه الفرصة للتخفيض من ديونها .

وتكمن أهمية عمليات مبادلة المديونية، في كونها تسمح بتخفيض جزء من مستحقات الديون وتنشيط الاستثمارات، لاسيما الأجنبية منها، كما تقلص إلى حد ما الاحتياج من العملة الصعبة لتسديد خدمات الديون.

فأطراف العملية هم أربعة : دائنين ،مدينين ، وسطاء ومستثمرين.وآلية سير العملية تكون على النحو التالي [2]:

---

[1]- عرفان تقي، مرجع سابق، ص98.

[2]- Arazeki Ighemat,Op.cit.p89.

عندما ترغب شركة متعددة الجنسيات مثلا في الاستثمار في بلد مدين تطلب من الوسيط الذي عموما هو البنك ، أن يشتري لها قروض هذا البلد من السوق الثانوي ، الذي تباع فيه القروض بخصم معين من قيمتها الاسمية قد تصل أحيانا إلى 90% ، كما هو الحال سنة 1987 بالنسبة للبلدان الأقل ملاءة ، وحوالي 33% الى 34% بالنسبة للبلدان الأكثر ملاءة. تقوم الشركة بعد ذلك بعرض القرض(سواء معبرا عنه بالدولار او بأي عملة أجنبية أخرى)،على البنك المركزي للدولة المدينة الذي يعيد شراءه بالعملة المحلية ،حيث البنك المركزي قيمة أقل من القيمة الاسمية،ولكن أكبر من القيمة السوقية في السوق الثانوي للمستثمر،الذي يقوم بالاستثمار قي البلد المدين.

هذا الإطار العام لمبادلة المديونية،وفيما يلي بعض الصيغ الأخرى:

5- 1- 1- مبادلـــة المديونية العمومية:

مشكلة المديونية اتجاه البنوك التجارية تم التحكم فيها بشكل كبير من خلال عدد كبير من الطرق والآليات السابقة الذكر , وتوجهت الأنظار نحو تخفيض المديونية العمومية الثنائية والدور الذي يمكن أن تلعبه آليات السوق في ذلك ،مبادلة هذه المديونية بأخذ مساهمات أو سندات أو كذلك استثمارات بيئية ,أو لتمويل مشاريع التنمية ،عرفت دفعا قويا منذ سنة 1990 ، حين وافق نادي باريس على مبدأ تخفيض المديونية الثنائية بموجب تبديل جزء من الالتزامات بالعملة المحلية ،وأخذ الدائنون ببنود هيوستن لصالح الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى التي تسمح لكل دائن بمبادلة إلى غاية 100% من المديونية المبرمة من طرف دولة مدينة بشروط مفضلة وإلى غاية 10%من المديونية المبرمة بشروط السوق ،أو إلى 10مليون دولار(استثناء 20 مليون دولار) إذا كان مبلغ المديونية يمثل مبلغا كبيرا جدا.

بالإضافة إلى العديد من المبادرات التي تصب في هذا المجال كالبرنامج الكندي لتبديل المديونية المقدم في قمة "ريو ديجانيرو" في جوان 1992 والذي يسمح لعشرة(10)دول من أمريكا اللاتينية بمبادلة المديونية وتمويل مشاريع وطنية متعلقة بالبيئة ، وقيام الخزينة الفرنسية في ماي 1993 ببيع ديونها على الفليبين ،الهندوراس وتنزانيا ....إلخ .

5- 1- 2- مبادلة المديونية عن طريق التصدير :

ويمكن أن تنفذ هذه التقنية من خلال:

- بنك مستورد أجنبي يقبل تسلم السلع المنتجة من طرف البلد المدين، ولا يسدد إلا جزءا من سعر هذه السلع، أما الفرق بين القيمة الحقيقية والسعر المسدد فيستعمل لسحب جزء من المديونية بقيمتها الاسمية.
- أو مستورد من دولة صناعية يشتري سندات ممثلة للمديونية الخارجية لبلد مدين المستبدلة بالعملة المحلية من طرف البنك المركزي ويستعمل ناتج عملية الاستبدال لأجل تسديد وارداته .

5- 1- 3- إعادة شراء الدين:

بموجب هذه العملية يقوم المدين بشراء دينه عندما تنخفض قيمته في السوق الثانوية للديون ،وبهذا يتخلص من دفع الفوائد وتعويض الدين بكامله في المستقبل ،لكن هذه العملية لابد أن تتحقق بالعملة القابلة للتحويل أو بعملة الدائن .

وبسبب ارتفاع تكلفة إعادة الشراء للدين تحجم كثير من البلدان المدينة عن هذه العملية مما جعل المؤسسات المالية الدولية تشجع هذه العملية وخاصة البنك العالمي.

ومن الدول التي قامت بهذه العملية "بوليفيا" وكان هذا عام 1988-1989 عندما قامت بشراء 340 مليون دولار من ديونها على البنوك بفضل قروض قدمتها منظمات دولية.

كما قامت بها بولونيا كذلك بين سنتي 1989 -1991 عندما اشترت جزء من ديونها الخاصة المقدرة بـــ160 مليون دولار، بمعدل يقل عن (3/1) من قيمتها الاسمية،وتكفلت الحكومة بإنشاء صندوق – عبر شبكة من الوسطاء – مهمته تحصيل الديون في الأسواق الثانوية .

5- 1- 4- مبادلة المديونية لصالح حماية البيئة:

وتعود هذه الفكرة إلى الدكتور (lovejoy) من الصندوق العالمي للبيئة وهي منظمة غير حكومية في الولايات المتحدة الأمريكية. وعوض مبادلة المديونية بالمساهمة في رأس مال مؤسسة عمومية، يقوم مشتري الدين بمنحه كهبة في صندوق حماية البيئة للبلد المدين .

وقد تمت أول عملية من هذا القبيل سنة 1987 بين بوليفيا وهيئة المحافظة العالمية التي اشترت من (city bank) ما يكافئ 650000 دولار من الديون التجارية بـــ15.38% من قيمتها الاسمية أي 100000 دولار ومقابل ذلك تقوم حكومة بوليفيا بإنشاء صندوق بالعملة المحلية رأسماله 250000 دولار للحفاظ على البيئة. وفي سنة 1991 يسرت عمليات

تحويل المديونية من هذا النمط لثمان(8) بلدان هي: مدغشقر ،زامبيا، الإكوادور،كوستريكا، الفلبين ،جمهورية الدومينيك ،بولونيا والمكسيك .

لكن رغم هذا فإن هذه العملية تبقى محدودة لأنها لا تخص إلى جزءا من الديون، ويبقى تدخل الهيئات المالية الدولية مثل البنك العالمي ضروريا كي تأخذ العملية مجرى أخر.

5- 1- 5- مبادلة المديونية بالعملة المحلية :

هذه الآلية تتصل أساسا بمقيمي الدول المدينة الذين يشترون مديونية دولهم ،بفضل حصولهم على سندات تمثل المديونية الخارجية لدولهم في السوق الثانوية ،عن طريق الأموال التي يمتلكونها في الخارج أو التي يحصلون عليها من نشاطات التجارة الخارجية وسوق الصرف ،ويقوم البنك المركزي بإصدار سندات جديدة محررة بالعملة المحلية مقابل الديون المستبدلة.

هذه السندات الجديدة يمكن أن تباع من طرف المقيمين في سوق رؤوس الأموال أو تستخدم لتسديد مديونية موجودة بالعملة المحلية.إن هذه التقنية تختلف عن عملية مبادلة المديونية بمساهمات،إذ تتميز عنها بعدم وجود للاستثمار المعادل المأخوذ بالعملة المحلية في مؤسسة عمومية للبلد المدين ،فالهدف الأساسي هو تشجيع إعادة رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج.

5- 1- 6- مبادلة المديونية بمساهمات :

وتسمى أحيانا مبادلة المديونية بأصول، وتستعمل لتخفيف ثقل المديونية.فالمديونية يمكن مبادلتها مباشرة مقابل عقارات في البلد المدين، مع أو بدون تخفيض، مما يخفض من مدفوعات الفوائد [1].

وتعتبر مبادلات الديون مقابل مساهمات الأكثر استعمالا ،حيث زادت أهمية هذه التدفقات التي لا تخلق دينا(الاستثمار المباشر ومقايضات الدين بالأسهم) كثيرا بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون ،في حين هبط صافي الإقراض لهذه البلدان من كل المصادر فيما بين(1986-1988) إلى 4.4مليار دولار،بينما زادت قيمة التدفقات التي لا تخلق دينا الى أكثر من الضعف.

[1] -Hossien Askri, Op.cit , p 42

آلية سير مبادلة المديونية بطريقة المساهمة سهل،فإذا كان هناك مستثمر يبحث عن المساهمة في شركة في دولة معينة،فانه يشتري من البنوك الدائنة دينا يمثل مديونية هذه الدولة تجاه الخارج ،مع تخفيض مقارنة بالقيمة الاسمية،وبعد موافقة السلطات المختصة للدولة المستقبلة،يعرض المستثمر الدين على البنك المركزي لهذه الدولة،ليسترجع بالعملة المحلية ما أعطى.فيشتري إذن سندات المساهمة. وهكذا يأخذ المستثمر عملات محلية لاستثماره مع تخفيض،مما يعني ذلك الحث على الاستثمار والتحريض عليه.

5- 1- 7- مبادلة المديونية بسندات:

والمقصود بها مبادلة دين بتخفيض مقابل سند صادر بنفس العملة القابلة للتحويل ،مدة السند 20 سنة ،وهو قابل للمفاوضة البنكية .

وقد استعملت هذه الطريقة في المكسيك سنة 1989 حين أصدر سندات مقابل ديون عليه ضمنتها الخزينة الأمريكية (إذ قام المكسيك بشراء أذونات غير قابلة للبيع مدتها 20 سنة،ذات قسيمة معدومة بـــ0.325 مليار دولار) تعوض له بـــ2.56 مليار دولار سنة 2008 ، من طرف الخزينة الأمريكية ،وهذا ضمانا للدائنين كي يستردوا اموالهم عند انتهاء أجال السندات، لكن يظل خطر عدم دفع الفوائد قائما وهذا ما جعل هذا البرنامج قليل الفعالية.

إن التقنيات السابقة المعتمدة في تخفيض المديونية وان كانت لم تكن لها تأثيرات واسعة على مشكل الديون،إلا أنها أدخلت طرقا تساهم في تنويع ومرونة الحلول لهذه المشكلة.

ومن إيجابيات هذه التقنيات ما يلي:

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية.
- تخفيض حجم مستحقات الديون.
- تشجع على عودة رؤوس الأموال الهاربة.
- تسمح للبنوك بتقليل تعرضها للمخاطر.
- تساهم في تمويل مشاريع التنمية والحفاظ على البيئة.

لكن رغم هذه الايجابيات،فان عمليات مبادلة المديونية تنطوي على بعض المخاطر وتحمل العديد من السلبيات منها:

- لها أثار سلبية على عرض النقود , وزيادة الضغوط التضخمية .

- قد تؤدي إلى الخروج الصافي لرؤوس الأموال بدلا من دخولها .
- تدخل الدائنون والمنظمات الدولية في الشؤون الداخلية للبلد المدين.
- هذه التقنيات قد تضر ببعض القطاعات الحيوية كالتربية والصحة. ولكن رغم هذه السلبيات فإن هذه الآليات تستطيع التخفيف من مشاكل المديونية وتجنب المدين العواقب الوخيمة لإعادة الجدولة في حالة فشل البرنامج المرتبط بها.

5- 2- إعادة تمويل الديون:

ويقصد به إعادة تشكيل الدين لإعطاء وجه جديد للمديونية ،وهدفه تخفيض الخدمة السنوية للمديونية عن طريق إطالة مدفوعاتها على فترة طويلة مقارنة مع ما ورد في الاتفاق الأصلي.

إن إعادة تشكيل الدين يشير إلى المفاوضات مع الدائنين وإعادة تنظيم الديون للوصول إلى وجه جديد للمديونية، وذلك إما عن طريق إعادة التمويل أو إعادة الجدولة.

ومن ثم فإن إعادة تمويل الديون المعتمد كحل للأزمة ينبني على النقاط التالية:

- في البداية ،نشير إلى أنه إذا كانت الوضعية المالية لدولة مدينة ما صعبة ، ولكنها مؤقتة لا تعود للخلل في البنية الهيكلية للسياسة الاقتصادية أو عدم توازن المبادلات الخارجية كاعتماد مبادلاتها الخارجية على تصدير منتوج واحد كمصدر للعملة الصعبة ،فإن في هذه الحالة من الأفضل إتباع طريقة إعادة تمويل الديون، فالبلد في هذه الحالة ليس مجبر على إتباع البرامج الاقتصادية المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ورغم أن الدائنين الذين يقبلون بهذا الخيار لهم الحق في الإطلاع على الوضعية الاقتصادية للبلد لكن يكفي أن يتخذ البلد المدين إجراءات نقدية وتقييدية للميزانية وتخفيض العملة المحلية لإرضاء الدائنين، فطلب إعادة التمويل يفيد بأن لا علاقة بين أزمة المديونية وطريقة التسيير في البلد المدين ، وهذا عكس إعادة الجدولة[1].
- إعادة التمويل تنبني على أن فكرة التأخر في النمو يرجع إلى الانخفاض في الواردات من السلع الوسيطية والتجهيزية الضرورية للإنتاج والذي يمكن استدراكه بتخلص البلد

[1] -Mourad benachenhou, Réformes économiques, dette et démocratie, Ed .Ech` rifa Algérie, 1992, P84-87.

من مديونيته الخارجية والحصول على الوقت اللازم للتفاوض حول إطالة مستحقات الديون .

- إعادة التمويل لا تناقش فيها مبلغ المديونية ، ولا بنية أسعار الفائدة ، فالبلد المدين يتفاوض على إطالة المستحقات مع دائنيه على أساس مبدأ دفع كل المديونية .
- إعادة التمويل يتخذ كموضوع مفاوضات له ،إما كل عقد قرض يدرس على حدى مهما كان الشكل أو مستحقات المديونية لسنة محددة .

وخلاصة القول فإن اعتماد مثل هذا الحل يكون مفيد لبلد له مشكلة سيولة مؤقتة ، وليس خلل في السياسة الاقتصادية من حيث بنيتها الهيكلية ، لأنه في هذه الحالة فإن إعادة التمويل تجبر البلد المدين في النهاية على إعادة جدولة ديونه ،بسبب ارتفاع مخزون المديونية التي ستمتص بعد ذلك نسبا عالية من خدماتها عائدات الصادرات ،مما يجعل البلد غير قادر على الدفع .

5- 3- رسملة الفوائد :

تخفيض المديونية عن طريق رسملة الفوائد يريد من تخفيض السيولة الراهنة المدين،بتخفيض الفوائد المدفوعة خلال الفترة الجارية، وعادة ما يستخدم ذلك بديلا عن النقود السائلة .

رسملة الفوائد تكون مفيدة إذا كانت خدمات المديونية لا تشكل صعوبات للمدين إلا على المدى القصير والمتوسط ، وبالعكس إذا كانت خدمات المديونية لا تشكل صعوبات للمدين إلا على المدى الطويل، لأنه عند تأجيل تسديدها فإنها تشكل عبئا ثقيلا في المستقبل أكبر مما كانت عليه، ولا تساهم في تحسين السياسات الاقتصادية الداخلية.

وعليه ورغم الصعوبات التي تنطوي عليها هذه العملية إلا أنها تلعب دورا مهما في إطار حل شامل للأزمة ،وليس بإعتماداتها كوسيلة منفردة لأنها في هذه الحالة تؤدي الى تضخم مخزون المديونية،خاصة بالنسبة للدول التي ترجع أزمة المديونية فيها إلى كونها أزمة ملاءة وليست أزمة سيولة مؤقتة[1] .

[1]- Askari. Op. cit. p 44.

5- 4- تخفيض الفوائد :

ومضمونها هو تخفيض معدلات الفائدة من بلدان الدائنين، بيد أن هذا الأمر لا يتحقق إلا قليلا ، وخلال بعض الفترات فقط.فإذا كانت الديون تنازلية ، أي اتجاه المنظمات المالية الدولية ،كمنظمة التنمية وصندوق النقد الدولي و وجد أن معدلات الفائدة جد منخفضة على أساس أنها تقرض بشروط سهلة ،أما الديون غير التنازلية المرتبطة اتجاه البنك العالمي فإنها لا تشهد تخفيضا في الفوائد لأنها تمول من السوق الدولية لرأس المال،مؤدية بذلك التزاماتها –الفائدة– تجاه دائنيها بما تقبضه من فوائد ديونها على البلدان النامية .

أما صندوق النقد الدولي فإن مديونيته ضعيفة وأهم ما يقدمه من قروض هو من رأسماله الخاص ويبقى نادي باريس منفردا بميزة تحديد أجال دفع الفوائد ، وإعطاء مدد أكبر للعفو للدول التي تلجأ إليه .

إذن من خلال استعراضنا لمختلف الحلول المطبقة لمعالجة هذه المأساة فإننا نقف على حقيقية واضحة وهي أن هذه الحلول فشلت فشلا ذريعا في القضاء على هذه الأزمة ،حيث أنه إذا كانت مديونية البلدان النامية في الثمانينات تشكل تهديدا للنظام المصرفي العالمي فإنها في السنوات الأخيرة شكلت خطرا على البلدان النامية فقط وعلى مسارات التنمية فيها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على خطورة هذه الظاهرة .لذلك لم يبق أمام البلدان النامية وخاصة الفقيرة منها سوى حل واحد ووحيد من شأنه التخفيف من هذه الكارثة ألا وهو مطلب إلغاء الديون .

5- 5- إلغاء الديون:

لم يعد الاقتصاد بعيدا عن السياسة ولا السياسة بعيدة عن الاقتصاد حتى أن فكرة المديونية لم تصبح مشكلة اقتصادية فحسب بل تجاوزت ذلك إلى مشكلة سياسية .وبذلك أخذت الأحداث السياسية تلعب دورا بالغ الأهمية في شطب وإلغاء الديون .ومفهومه ببساطة إزالة الديون وما تبعها من الوجود ،ونشير إلى أن هذه العملية لا يمكن أن تمس إلا الديون العمومية ،أما المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ،فإنها لم تقم بعملية إلغاء الديون لأن هذه العملية تجبرها على إعادة تكوين احتياطاتها لمواجهة الديون الملغاة،ونفس المشكل تواجهه البنوك التجارية.

يشترك صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إدارة هذه المبادرة التي أطلقت في سبتمبر 1996و تشمل هذه المبادرة"الدين الرسمي " المستحق على البلدان المانحة، وتجدر الإشارة إلى أن الديون المستحقة لتلك الحكومات تشكل معظم الديون المستحقة على البلدان الفقيرة المشمولة بالمبادرة ،تقليديا، كانت الديون المستحقة على البلدان الفقيرة للحكومات المانحة تعاد برمجتها ويصار إلى تخفيضها من قبل ما يعرف بـــ"نادي باريس ". وتعتبر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هذه فريدة لناحية جعلها ديون المؤسسات المالية الدولية جزءا من برنامج تخفيف أعباء الديون هذا .

وفي حين أن أربعة بلدان هي : بوليفيا ،غويانا ، موزمبيق وأوغندا أنجزت برنامج المبادرة الأصلي وحصلت على تخفيض أقساط خدمة ديونها فإن القواعد الأولى التي وضعتها المبادرة اعتبرت قاسية بحيث تجعل من الصعب على البلدان المعنية أن تأهل للاشتراك بالبرنامج ، وأن تحصل على تخفيف الأعباء إذا هي قبلت في البرنامج .

أجرى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي- بحض من بلدان مجموعة السبعة - تغييرات ملموسة في المبادرة عام 1999 بكولونيا .ووفق برنامج المبادرة الجديدة الذي بدأ تطبيقه في شهر أكتوبر 1999، أصبح في وسع عدد أكبر من البلدان التأهل للاستفادة من المبادرة ،وتم تسريع إمكانية الحصول على تخفيف الأعباء كما تم توجيه البرنامج باتجاه البلدان التي لها احتياجات اجتماعية ملحة. في هذه القمة (قمة كولونيا) وافقت تلك البلدان على تحسينات للمبادرة كما اتخذت خطوات للتنازل على ديونها الرسمية الثنائية المستحقة لها على أفقر الدول المدينة.

وفق أحكام المبادرة الأصلية و المعززة ، توافق البلدان الفقيرة المؤهلة للاستفادة من المبادرة على اعتماد برامج إصلاحات اقتصادية يديرها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومقابل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي هذه ،توافق المؤسسات المالية الدولية على :

1 – إعفاء تلك البلدان من دفع رسوم خدمة الديون المستحقة لها عليها.

2 – لدى انتهاء البرامج تخفض هذه المؤسسات أصل الدين المستحق على البلدان المعينة وكجزء من هذه العملية توافق البلدان الدائنة على تقليص أو إلغاء الديون الثنائية المستحقة لها على البلدان المستفيدة من المبادرة. ويمكن أن يتم ذلك إما من خلال "نادي باريس" أو من جانب البلد الدائن.

يشدد مؤيدو المبادرة على وجوب ألا يتم إعفاء بلد ما من ديونه إلا إذا قام بإصلاحات اقتصادية، ويقولون أن إلغاء الديون دون إصلاحات هو هدر للأموال .

عندما تم إطلاق المبادرة المعززة تم تحديد 41 بلدا على أنها مؤهلة للاستفادة منها وهو أمر يستند إلى عدة عوامل.

ومن بين البلدان المعنية بهذه المبادرة نجد 34 بلدا إفريقيا جنوب الصحراء وهو ما يعكس حجم الكارثة التي خلفتها أزمة المديونية على شعوب القارة السمراء.

وما أن تنجز البلدان المعنية برنامج الإصلاحات فإنها ستجد ديونها تنخفض إلى النصف كما جاء في بيان أصدره مدير صندوق النقد الدولي ورئيس البنك العالمي في 22 ديسمبر 2000 وعندما يجتمع تخفيف الأعباء الجديد هذا مع تخفيف أعباء الديون التقليدي عن طريق "نادي باريس" ، ومع تخفيض أعباء الديون الثنائية التي تعهدت بها البلدان المانحة ستشهد البلدان الفقيرة المدينة ديونها تنخفض بمعدل الثلثين ،ونتيجة لذلك على ما يقول مسؤولو صندوق النقد الدولي ستعفى هذه البلدان مما تبلغ قيمته حوالي 55 مليار دولار من موجبات خدمة الديون [1] .

[1] سراج السنوسي ،"إصلاح المؤسسات المالية الدولية "، من الموقع : usinfo .state. gov

خلاصة الفصل :

لقد سمحت لنا الدراسة، من خلال هذا الفصل بالوقوف على حقيقة المديونية الخارجية في البلدان النامية وكيفية تكونها وتشكلها إلى أن تطورت حلقاتها وأصبحت تشكل هاجسا خطيرا يهدد حاضر ومستقبل التنمية فيها.

وقد قمنا بإعطاء تصور عن تطور الديون الخارجية، من حيث حجمها وباستعمال مختلف المؤشرات بالإضافة إلى توزيعها الجغرافي على مختلف مناطق البلدان النامية.

بالإضافة إلى التعرض إلى بنية وخصائص المديونية لهذه البلدان والأسباب الداخلية والخارجية التي ساهمت في تضخم مديونية هذه البلدان، ووجـدنا أن من أبرز الأسباب الداخلية :التصنيع الغير الفعال، عدم كفاءة السياسات الداخلية ،العجز في موازين المدفوعات، الدور التدخلي للدولة وهروب رؤوس الأموال وسوء توظيف أو استعمال القروض...إلخ

أما الأسباب الخارجية فتتمثل في الركود الاقتصادي العالمي، الصدمات البترولية المتتالية، ارتفاع أسعار الفائدة و انخفاض سعر صرف الدولار.

كما تطرقنا الى الآثار الاقتصادية للمديونية على البلدان النامية وذلك من خلال دراسة الأثر على الاستثمار، إضعاف القدرة على التمويل، الآثار على التجارة الخارجية وتزايد العجز في ميزان المدفوعات.

وأمام تفاقم هذه الأزمة ومختلف الآثار السلبية لها على اقتصاديات هذه البلدان كان لابد من تحرك كل المجتمع الدولي للتخفيف من هذه الآثار على الشعوب الفقيرة لذلك أبرزنا مختلف الحلول المقترحة سواء من البلدان الدائنة ،البلدان المدينة ،المؤسسات المتعددة الأطراف أو البنوك الخاصة وكانت خلاصة بحثنا في هذا الفصل هو عدم نجاعة الحلول المطبقة لحد الآن ،لذلك تعالت الأصوات في السنوات الأخيرة المطالبة بإلغاء ديون البلدان النامية كحل أخير ولا بد منه لإيقاف تفاقم هذه الأزمة .

ورغم مبادرات البلدان الصناعية الكبرى في هذا المجال إلى أنها تبقى محتشمة ولا تقضي على المشكلة، كلية حيث أنها وضعت شروط قاسية لاستفادة الدول من هذه المبادرات لذلك وجب على البلدان المتقدمة أن تعالج موطن الداء مباشرة للقضاء عليه .

من هنا يكون لزاما علينا أن نتطرق إلى ماهية التنمية الاقتصادية وشروط دفعها ومختلف النماذج التنموية التي أدى تطبيقها إلى تضخم المديونية الخارجية للبلدان النامية .

الفصل الثـــاني: التنمية في الفكـــر الاقتصـــادي.

مقدمة.

المبحث الأول: ماهية التنمية،متطلباتها ومعوقاتها.

المبحث الثاني: نظريات ونماذج تخطيط التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها.

خلاصة.

مقدمـــــة الفصل:

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانا بـــارزا فـــي الأمـــور العالمية منذ الحرب العالمية الثانية، كذلك غدت دراسة التنمية الاقتصادية ومـــشاكلها تحتـــل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي، بعد أن كانت تحظى باهتمام ضئيل من علماء الاقتصاد قبل الحرب العالمية الثانية، ولا يرجـــع ذلـــك الاهتمـــام العالمي إلى اكتشاف مفاجئ لمدى انتشار التخلف الاقتصادي في العالم. بل يرجع أساسا إلى تغيير في المواقف تجاه وجوده.ولأسباب عديدة أصبحت مشكلة التخلف من أكثر المـــشكلات إلحاحا في النصف الثاني من القرن العشرين ولمواجهة هذه المشكلة تركزت جهود البلـــدان المدينة في وضع خطط إنمائية متينة كفيلة بتحقيق نتائج ايجابية على المستوى الداخلي مـــن خلال تحسين مستوى معيشة السكان والتقليل من البطالة رغم المشاكل التـــي واجهتهـــا ولا زالت تواجهها ولعل من ابرز وأصعب هذه المشاكل مشكلة المديونية الخارجية.

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية ،متطلباتها ومعوقاتها.

1- ماهية التنمية الاقتصادية:

إن عملية تعريف التنمية الاقتصادية ليست بالمهمة البسيطة، لان خبرات الدول المتقدمة قد أظهرت أنه لا يوجد تعريف وحيد للتنمية الاقتصادية قد يكون مرضيا وملائما كليا وبكل ما في الكلمة من معنى لكل دولة حول العالم. وبعبارة أخرى فإن معنى مصطلح " تنمية اقتصادية " كان مشكلة واجهت الاقتصاديين، المخططين والقادة السياسيين الذين حاولوا إيجاد تعريف نهائي لها،قد يكون باستطاعة كل الدول اتباعه.

فكثير من المؤلفات الاقتصادية التي تبحث في موضوع التنمية تستخدم كلمة نمو وتنمية للتعبير عن معنى واحد. ذلك لأن المفهوم العام لكل منهما يتضمن زيادة الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي وفي الواقع فإن هناك فرق بين المفهومين يمكن توضيحه على النحو التالي:

1-1- النمو الاقتصادي[1]:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني، وفي نصيب الفرد من هذا الناتج، خلال فترة زمنية معينة. وهناك ثلاثة أنواع من النمو: النمو الطبيعي أو التلقائي، والنمو العابر والنمو المخطط. ويقصد بالنمو الطبيعي ذلك الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون الالتجاء إلى التخطيط على المستوى الوطني، وعادة فإن مثل هذا النوع من النمو يكون بطيئا برغم تعرضه في بعض الأحيان لتقلبات عنيفة في الفترة القصيرة وقد سارت بعض الدول الرأسمالية المتقدمة في مرحلة من مراحل تطورها على هذا النوع من النمو، وهذا النوع من النمو يتطلب مرونة كبيرة في الجانب الاجتماعي، والثقافي الذي يقوم فيه لكي يمكن أن ينتقل بسرعة من قطاع لآخر أما فيما يتعلق بالنمو العابر، فكما هو واضح من اسمه ليس له صفة الاستمرار والثبات وإنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تنتهي وبانتهائها ينتهي النمو الذي أحدثته، ويعرف الغالب الأعم من البلدان النامية هذا النوع من النمو الذي يحدث استجابة للتطورات المواتية في تجارتها الخارجية، إلا أن أثر هذا النمو يكون محدودا بسبب جمود الإطار الاجتماعي في هذه البلدان.

---

[1]- محمود يونس وأحمد رمضان نعمة الله، مقدمة في علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، مصر، بدون سنة، ص435.

أما النمو المخطط، فهو ذلك الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع. ولذا ترتبط فاعليته ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجماهير في عملية التخطيط على جميع مستوياته.

وجدير بالذكر أن النمو المخطط هو نمو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي في حين إن النمو العابر غير ذاتي الحركة، كما أن النمو الذاتي إذا استمر لفترة طويلة من الزمن قد يتحول إلى نمو مطرد.

1- 2- التنمية الاقتصادية:

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها عملية ينتم عن طريقها زيادة الدخل الوطني الحقيقي (مجموع الناتج الوطني من السلع والخدمات النهائية) لدولة ما على مر الزمن بحيث يترتب على ذلك ارتفاع متوسط نصيب هذا الفرد من هذا الدخل[1].

ويجب أن يكون من هذا التعريف ما يلي:

1- أن تعبير" عملية " يقصد به تفاعل مجموعة معينة من القوى تختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان،ينتج عنه حدوث تغيرات جوهرية في بعض متغيرات الاقتصاد الوطني. من أهمها التغيرات في عرض عوامل الإنتاج من ناحية، والتغيرات في هيكل الطلب على المنتجات من ناحية أخرى.

وتتمثل التغيرات في عرض عوامل الإنتاج في : اكتشاف موارد اقتصادية جديدة ، وتكوين رؤوس أموال جديدة ، واستحداث أساليب إنتاجية جديدة وتنمية المهارات الإنسانية، والتعديلات التنظيمية والقانونية المساعدة ...إلخ، على حين تتمثل التغيرات في هيكل الطلب على المنتجات في : تغير التركيب الحجمي والعمري للسكان، ومستوى الدخل الوطني وطريقة توزيعه، والتغيرات في الأذواق،...إلخ.

2- أن محور الاهتمام ينصب على الدخل الحقيقي وليس الدخل النقدي والسبب في ذلك هو أن التغيرات في الدخل النقدي تعكس التغيرات في إنتاج المجتمع من السلع والخدمات وتعكس أيضا التغيرات في المستوى العام للأسعار. فإذا حدث وتغير هذا الأخير وحده دون تغير الإنتاج فسيتغير الدخل النقدي ومثل هذا التغيير لا يهم عند دراسة التنمية الاقتصادية، أما موضع الاهتمام فهو الدخل الحقيقي لأن التغيرات فيه تصور التغيرات

---

[1] - محمد الفرجاني حسن، إفريقيا وتحديات العولمة، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003، ص140.

التي تحدث في إنتاج المجتمع من السلع والخدمات بعد استبعاد أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار[1] .

3- أن زيادة الدخل الوطني الحقيقي لا بد أن تقترن بارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، ذلك لأن عملية التنمية تحدث على مر الزمن ويحدث معها ذات الوقت نمو في السكان وزيادة معدل نمو السكان بمعدل يفوق معدل زيادة الدخل الوطني الحقيقي، وهو جوهر عملية التنمية، يترتب عليه انخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل والعكس صحيح. وعنى ذلك أن الاهتمام في عملية التنمية لا ينصب فقط على زيادة الدخل الوطني الحقيقي، وإنما لا بد أن يأخذ في اعتباره نمو السكان ونمو احتياجاتهم[2].

إذن يتضح من مجمل ما تقدم أن مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع من ذلك الخاص بالنمو، فعلى حين يقتصر مفهوم النمو على زيادة الدخل الوطني وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها الإنتاجية، فإن التنمية بالإضافة إلى ذلك، تتضمن إجراء تغيرات جذرية ليس فقط في تنظيمات وفنون الإنتاج وإنما أيضا في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية على هذا النحو لا يلقى قبولا من عديد من الاقتصاديين لأنه مفهوم تتداخل فيه الأحكام والقيم الشخصية ومعنى ذلك أنه بقدر ما تختلف آراء الكتاب بالنسبة لما يجب أن تكون عليه أهداف وسياسات التنمية بقدر ما تتعدد وتتباين تعريفات التنمية الاقتصادية. إلا أن الأكيد والذي لا شك فيه هو أن مفهومها أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي.

على أنه مهما كان المعنى المقصود بالتنمية الاقتصادية، فإن غالبية الذين تناولوا هذا الموضوع بالدراسة والتحليل انصب بعض اهتمامهم على الأقل على المتطلبات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، فما هي هذه المتطلبات ؟.

---

[1]- محمود يونس وأحمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق، ص438.

[2]- محمد الفرجاني ، مرجع سابق، ص 141.

2- المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية :

يجب على اي دولة من الدول النامية تسعى للتقدم أن يكون لها متطلبات محددة للتنمية الاقتصادية، إذ أن الطريق الوحيد للحاق بالتنمية الاقتصادية هو ملكية متطلباتها وإزالة العقبات التي تقف حائلا أمام التقدم الاقتصادي.

لذلك فيجب على الدولة التي تتجه للتنمية أن تفكر في المتطلبات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

2-1- القاعدة المحلية الذاتية :

ومن المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية وجود القاعدة المحلية التي تنطلق منها التنمية الاقتصادية. بمعنى أن المطلب الأساسي الأول للتنمية الاقتصادية هو ضرورة تأسيس عملية التنمية على قاعدة محلية داخل الدولة النامية. فيجب أن تعتمد التنمية على الدولة ذاتها ولا يمكن استيرادها من الخارج.

إن القوى الخارجية تستطيع أن تحفز وتسهل عمل القوى المحلية، ولكنها لا تستطيع إنمام عملية التنمية أو العمل كبديل عنها. وتقدر أهمية القاعدة المحلية إذا كان المسلم به أن هناك فارقا متسعا بين البدء في التنمية والحفاظ عليها. فبعض المشروعات قد يتم البدء فيها بمساعدات خارجية ولكن ذلك لا يضمن الحفاظ على التنمية الاقتصادية.

ووفقا لذلك فإن التنمية ستكون مستحيلة إذا لم تحتل مكانا في أذهان سكان الدولة، بمعنى أن التنمية يجب أن تعتمد على سكان الدولة ذاتها وليس على الأجانب لأن الاعتماد على المساعدات الخارجية سوف يعرقل مبادرات التنمية، فضلا عن إعطاء اليد الطويلة للمستثمرين الأجانب لاستغلال الموارد الطبيعية لمصلحتهم الذاتية.وهذا لا يعني ألا تطلب الدولة مساعدات خارجية والاعتماد فقط على مصادرها المحلية، فذلك قد يكون ممكنا ولكن ليس إلى مدى بعيد. فكثير من الدول النامية طلبت مساعدات من الدول المتقدمة في برامجها الإنمائية، إلا أنها فقدت مواردها الطبيعية ولم تتمكن من تحقيق التنمية لأنها اعتمدت بالكامل على المستثمرين الأجانب في استغلال الموارد الطبيعية.

2- 2- السوق:

ومن المتطلبات أيضا لعملية التنمية الاقتصادية وجود سوق مناسبة إذ أن التوصل للتنمية يستوجب إلغاء العوائق التي تجابه الدول النامية، ومن بين تلك العوائق هو محدودية السوق،

ولذلك يتطلب بحثها كأحد المتطلبات الأخرى للتنمية الاقتصادية، فعيوب السوق تؤدي إلى جمود عوامل الإنتاج ومكونات التوسع والتنمية القطاعية.

ولذلك فإنه لإيجاد سوق مناسبة يجب تحسين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية القائمة واستبدالها بمؤسسات أخرى، فيجب توسيع أسواق المال والنقد، وإتاحة تسهيلات ائتمانية أرخص وأكثر اتساعا للفلاحين وصغار التجار ورجال الأعمال، مع زيادة معرفتهم بفرص السوق وتقنيات الإنتاج الحالية.

وبناءعلى ذلك يجب على الاقتصاد السعي للاستغلال الأمثل للموارد الموجودة ، الشيء الذي يمكنها من إيجاد سوق مناسبة.

2- 3- الموارد الطبيعية:

تعتبر الموارد الطبيعة مهمة جدا للتنمية الاقتصادية، ومن بين هذه الموارد الطبيعية : الأراضي الخصبة، موقعها وبنيتها، وفرة الغابات ، المعادن، مصادر المياه، الموارد البحرية وغيرها،وللموارد الطبيعة مظهران:

- موارد طبيعية جديدة لم تكن معروفة من قبل وتم اكتشافها حديثا.
- الاستغلال المناسب للموارد المكتشفة سابقا.

والمظهر الأخير يعتبر أكثر أهمية لأن الدولة إذا كانت فقيرة ومحدودة الموارد الطبيعة، ولم تستغل الموارد القليلة التي بحوزتها بشكل ملائم، فلن تكون في وضع يسمح لها بالنمو المتسارع. وفي هذا الصدد توضح خبرة الدول المتقدمة كاليابان مثلا: أن الدول يمكن أن تنمو بسرعة ليس لأنها غنية بمواردها الطبيعة، وإنما لاكتشاف استخدامات جديدة للموارد المتاحة، لذلك فيجب على الدول النامية أن تبني تقنيات أفضل والقيام ببحوث علمية جديدة ومعرفة أبعد، بهدف استغلال مواردها الطبيعية بصورة ملائمة مع انفاق مالي قليل وخلال فترة زمنية أطول، وأكثر أهمية من التنقيب عن الموارد الطبيعية الوفيرة.

2- 4- التغير الهيكلي:

ينطوي التغير الهيكلي على التحول من مجتمع زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي حديث، إذ أن أغلبية الدول النامية هي مجتمعات زراعية، وحتى يكون لديها تنمية يجب أن تتحول إلى اقتصاديات صناعية حديثة، وما تتطلبه من تحويل جذري للمؤسسات القائمة وللأوضاع والبواعث الاجتماعية. فما هي فوائد التغيير الهيكلي للدول النامية؟.

من المعروف أن التغيير الهيكلي يؤدي إلى زيادة فرص التوظيف، وإنتاجية أعلى للعمالة وتراكم رأس المال واستغلال الموارد الجديدة وتحسينات في التقنية .

ولا يعني التحول من قطاع زراعي إلى قطاعات غير زراعية في اقتصاديات البلدان النامية، إلى إهمال القطاع الزراعي كلية لأن ذلك قد يؤدي إلى تدني في إنتاج الزراعة ومن ثم إسهام القطاع الزراعي في صافي الإنتاج الوطني. ولا يؤدي التحول من قطاع زراعي إلى قطاعات غير زراعية مثل قطاع الصناعة إلى أي نتائج سلبية لأن الزيادة في الإنتاج سوف توسع الطلب على السلع الاستهلاكية، ومن ثم تستعمل المدخلات الزراعية كحافز للتوسع في القطاع الصناعي، إلى جانب ذلك لا بد من وجود علاقة قوية بين قطاعي الزراعة والصناعة.

والمظهر الهام جدا للتغيير الهيكلي هو تطوير نظام اجتماعي، وليس هذا أمرا يسيرا لأنه يحتاج إلى إعادة النظر في بعض الثقافات والعادات والتقاليد وبناء نظام اجتماعي جديد، وحتى تكون التنمية ممكنة يجب تغيير كافة المؤسسات الاجتماعية، ويستوجب توفر ذلك استخدام أسلوب الإقناع وليس الإجبار.

وبناء على ذلك فإن النمو الاقتصادي عملية تؤثر ليس فقط على العلاقات الاقتصادية، ولكن على البنية الاجتماعية والثقافية الداخلية للمجتمع، وهذا يعني أن متطلبات التنمية ليست فقط اقتصادية ولكنها أيضا متطلبات غير اقتصادية، ولإحراز هذه المتطلبات يجب تغيير المجتمع ككل. هذه مشكلة كبيرة لأن هذا التغيير سيحدث تأثيره في الموارد البشرية التي تمثل العامل الأساسي في التنمية الاقتصادية. إذ لا يمكننا التوجه نحو التنمية دون إعداد الإنسان الذي سيتولى هذه المهمة والذي سوف يحدث استطلاع الآثار الناتجة وما إذا كانت الآثار إيجابية أو سلبية بما يؤثر على مصالحه.

2- 5- الموارد البشرية:

عندما نتحدث عن الموارد البشرية فإننا لا نعني الحجم المجرد المحدود كرقم معين من الأشخاص في الدولة، وإنما نقصد فعاليتهم ومدى إسهامهم في التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر الزيادة المتسارعة للسكان مع دخول فردية منخفضة ومعدلات متدنية للتكوين الرأسمالي بمثابة عائق كبير للتنمية الاقتصادية، خاصة وأن هذه الأخيرة تهدف إلى تحسين مستوى معيشة السكان وتحقيق مستويات عالية للدخل الفردي.

ويعتبر العنصر البشري العنصر الأساسي في العملية الاقتصادية لكونه العنصر المنتج والعنصر المستهلك. فزيادة العنصر البشري أو نقصانه يؤثر على العملية الاقتصادية عن طريق التأثير في الطلب وفي الإنتاج وفي الإنتاجية وفي تكاليف الإنتاج والمنافسة في السوق. وقد شهد منتصف السبعينات من القرن الماضي إعادة تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل تماشيا مع وجود اقتصاد نام[1].

وهناك طرق عديدة تجعل من الاستخدام الملائم للموارد البشرية طريقا نافعا جدا للتنمية الاقتصادية لا سيما إذا ما تحققت بعض الشروط التي نلخصها فيما يلي:

1- ضرورة تحديد السكان بهدف تخفيض معدل الولادات من خلال تنظيم الأسرة.

2- ضرورة تغيير أسلوب التعامل مع قوة العمل وتوجيهها نحو رفع إنتاجية العمل وقدرتها على الانتقال، على أن تصحب هذا التغيير تغييرات أخرى في الأمور العقائدية والثقافية والمؤسساتية والاجتماعية.

3- ضرورة تكوين العنصر البشري الذي يقتضي عملية زيادة مستوى المعرفة والمهارة والقدرات لكل مواطني الدولة، ولذلك تزداد أهمية التعليم والتدريب بقوة العمل إذا ما تم الاهتمام بالتنمية الاقتصادية .

2- 6- رأس المال :

يعد رأس المال من أكثر العوامل الاستراتيجية أهمية في عملية التنمية ويتصف بكونه المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية بصفة عامة، وهو عملية تراكمية وذاتية للتنمية الاقتصادية بمجرد أن تبدأ ، فالمطلب الأساسي لها هو تراكم رأس المال الحقيقي، آلية للتمويل والائتمان بحيث يتم استخدام الموارد في السلع الرأسمالية.

والسؤال الذي يطرح هو كيف يمكن التوصل إلى معدل تكوين رأس المال ؟

وإجابة هذا السؤال قد تختلف من دولة إلى أخرى لأن هناك إمكانيات أو وسائل عامة مختلفة للتوصل لمعدل التكوين الرأسمالي.

---

[1]- مريمات عديلة، " محاولة قياس أثر البورصة على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجمهورية التونسية (1991-2002)"،مذكرة ماجستير، جامعة قالمة، 2004/2003،ص48.

ويعتبر الادخار الإجباري هو النهج الواضح لأنه يتمتع بالمزايا الإضافية لتقليص الاستهلاك، وبالتالي فإن الموارد المتعلقة بالاستهلاك سوف يتم استخدامها لتكوين رأس المال. ومن الأساليب المختلفة للادخار الإجباري، استخدام الضرائب كأحد الأساليب الكامنة للادخار الإلزامي. كذلك هناك أسلوب ثاني وهو التمويل بالعجز حيث يرفع مدخرات المجتمع برفع الدخول النقدية وخفض الاستهلاك الحقيقي. ويمثل الاقتراض من الجمهور مصدرا آخر لتكوين رأس المال، وقد يكون الاقتراض العام إجباريا .

وحتى يكون الاقتراض العام وكذلك الخاص- ناجحا، يجب أن تكون جهود التراكم الرأسمالي والتنمية الاقتصادية مشجعة[1].

وهناك أسلوب آخر لتكوين رأس المال من خلال تغيير الواردات الاستهلاكية بالإضافة إلى تحويل البطالة المقنعة من الصناعات العقارية والخدمية، والهدف هو نقل العمال غير المنتجين في القطاعين الزراعي والصناعي إلى مشاريع متنوعة خالقة لرأس المال .

كل هذه الأساليب هي مصادر محلية تحتاج إلى تدعيمها بمصادر خارجية فرأس المال يمكن استيراده إما بطريقة مباشرة في شكل قروض وضمانات أو بطريقة غير مباشرة بسداد قيمة الواردات من خلال الصادرات. والبديل الثاني هو الأمثل للبلدان النامية.

2- 7- الاستثمار:

يعتبر تحديد نموذج صحيح للاستثمار في اقتصاد نام بنفس الأهمية مثل معدل تكوين رأس المال، ولكن هذا ليس أمرا بسيطا بالنسبة للبلدان النامية، حيث يعتمد النموذج الأمثل غالبا على وسائل الاستثمار المتاحة للدولة ، وعلى الإنتاجية الاجتماعية الحديثة للنماذج المثالية للاستثمار.

وهناك معايير مختلفة للاستثمار يمكن حصرها فيما يلي:

أ- الإنتاجية الاجتماعية الحدية:

وفقا لهذا المعيار فإنه يجب توجيه الاستثمار نحو الاستخدام الأكثر إنتاجية، فيجب ربط الاستثمار بالاستخدام الأفضل للعمل لإنتاج السلع التي ستسد الحاجات الأساسية للسكان، وتشجيع اقتصاديات خارجية أكبر، ويجب الاعتماد على استخدام المواد الخام المحلية، وتحسين أسلوب توزيع الدخل الحقيقي ، كما يجب أن تتركز الاستثمارات على تلك

---

[1]- محمد الفرجاني ، مرجع سابق، ص 149.

الصناعات التي توفر النقد الأجنبي وتخفض الضغوط على ميزان المدفوعات، وتعظم من نسبة الصادرات السلعية إلى الاستثمار .

ب- النفقات الاجتماعية والاقتصادية العامة :

والتي لها جانبان هما : العرض والطلب، حيث يقضي جانب العرض ضمنا ضرورة خلق الاستثمار لاقتصاديات خارجية في صورة تطوير مصادر الطاقة، وتنمية المصادر المشتركة للمواد الخام، وتطوير تسهيلات الائتمان والبحوث والنقل ...الخ.

في حين يتضمن جانب الطلب طرقا، سككا حديدية ، مباني، سدودا...إلخ ولكلا الجانبين يجب أن يرفع الاستثمار مستوى الإنتاجية، ويوسع الأسواق ويخفض التكاليف ويشجع إنشاء الصناعات الجديدة.

ج- النمو المتوازن:

وهو معيار هام جدا ووفقا له يجب أن يؤسس الاستثمار على مبدأ النمو المتوازن وبنفس المعدل في كل القطاعات ، بل وحتى داخل كل قطاع لأنها ترتبط كلها ببعضها البعض.

د- اختيار التقنيات:

يؤثر اختيار التقنيات على مقدار ونموذج الاستثمار في أي اقتصاد نام، سواء كان يجب استخدام فنون إنتاج كثيفة راس المال أو كثيفة العمل اعتمادا على الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة وبمعنى آخر فإنه إذا كانت الدولة متضخمة سكانيا وتعاني من البطالة المقنعة بالتوازي مع نقص رأس المال، فإنها مدفوعة لتبني تقنيات كثيفة العمل. وإذا كان لدى الدولة مشكلة نقص رأس المال وتحاول زيادة الإنتاج التصديري للحصول على عائد أكبر للنقد الأجنبي، فإنه من المستحب في هذه الحالة تبني تقنيات كثيفة رأس المال.

هذه هي إذن المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية ، ولكن هذه المتطلبات وحدها ليست كافية بدون المتطلبات الاجتماعية والثقافية التي تمثل جانبا مهما في التنمية الاقتصادية[1].

2- 8- المتطلبات الثقافية والاجتماعية:

كل متطلبات التنمية لها سمة اقتصادية، لأن المسائل الاقتصادية في الإنتاج مرتبطة بباقي النظام الاجتماعي ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض فمتطلبات التنمية الاقتصادية لها مردود على كل ما يتعلق بالثقافة،وسيتطلب التغيير الاقتصادي تغيرات أخرى في المجتمع،

---

[1]- محمد الفرجاني، نفس المرجع السابق،ص152.

فيجب أن تتغير الأوضاع الاجتماعية والثقافية للسكان حتى تحتل التنمية مكانها، وكل العوائق الاجتماعية للتنمية يجب إزالتها مثلها مثل العوائق الاقتصادية.

2- 9- الإدارة:

تعتبر الإدارة متطلب ضروري لإدارة التنمية الاقتصادية، نظرا لإمكانياتها في تنظيم المتطلبات الأخرى التي لا غنى عنها، فوجود إدارة قوية وفعالة متطلب هام للتنمية الاقتصادية وفي حالة غياب جهاز إداري جيد وفعال فإن خطط التنمية الخاصة منه أو العامة لا يمكن أن تنفذ كما ينبغي.

كما تجدر الإشارة إلى أن برنامج التنمية يتطلب أيضا نظاما إداريا ملائما للمتابعة من خلال الخطوط الموضوعة في القوانين، كما تتطلب التنمية الاقتصادية أيضا بعض الخدمات الأخرى مثل: النظام السياسي – العدالة – الشرطة – الأمن.

2- 10- التكنولوجيا الجديدة:

إن إدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج يساعد على التنمية الاقتصادية، وقد يكون أهم من الزيادة في مجموع رؤوس الأموال. ويراد بالتكنولوجيا الجديدة، عند استخدام هذا المصطلح، أشياء عديدة من قبيل: الاختراعات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة في الإنتاج، التحسينات في تصميم الآلات وأدائها، التحسين في التنظيم والإدارة، زيادة الكفاية في أنظمة التدريب والتأهيل ، إدخال المزيد من الكفاءة في أنظمة النقل والمواصلات [1].

3- معوقات التنمية الاقتصادية:

بالرغم من أن البلدان المتخلفة تشترك في عدد من الخصائص الرئيسة (مثل كفاية رؤوس الأموال المنتجة، وتخلف طرق الإنتاج، واختلال التوازن في العلاقات السائدة بين مختلف عوامل الإنتاج، والتعبئة الاقتصادية للخارج وما إلى غير ذلك)، فإنها أي البلدان النامية تختلف اختلافا بيّنا في العديد من أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولذا فإن هذه البلدان لا تشترك في كافة ما يعوق طريقها على التنمية بسبب تفاوت هذه المعوقات في أهميتها النسبية من بلد لآخر، بل ولاختلاف الأهمية النسبية لما يواجهه البلد الواحد من معوقات باختلاف مراحل نموه الاقتصادي.

---

[1]- محمد عزيز ومحمد عبد الجليل أبو سنينة ، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 2002،ص744.

وبصفة عامة يمكن تقسيم معوقات التنمية الاقتصادية إلى معوقات داخلية و خارجية [1]:

3-1- المعوقات الداخلية:

تتمثل هذه المعوقات ، من ناحية في قصور عوامل الإنتاج سواء من الناحية الكمية أو الكيفية أو الاثنين معا ومثل هذه المعوقات تسمى" المعوقات الاقتصادية" كما تتمثل من ناحية أخرى في طبيعة النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة وكذا الإطار الثقافي للمجتمع (القيم والحوافز والتقاليد والمعتقدات ...الخ) ومثل هذه المعوقات تسمى إجمالا " المعوقات الاجتماعية والثقافية ".

3-1-1- المعوقات الاقتصادية:

دون إعطاء أية أولوية لأحد المعوقات على الآخر فإن أهم هذه المعوقات تتمثل في :

أ- عدم وجود قاعدة وطنية محلية:

فمثلا فيما يتعلق بوجود قاعدة وطنية تعتمد عليها التنمية الاقتصادية بدلا من الاعتماد على الخارج، نجد أن كثيرا من البلدان- ولظروف مختلفة سياسية ، اقتصادية واجتماعية- ليس بوسعها الاعتماد على نفسها في برنامج التنمية إما لفقرها أو للضغوط الخارجية المتمثلة إما في الاستعمار المباشر أو غير المباشر في استغلال ثرواتها وظروف سكانها. هناك إشكاليات تتعلق بنقص اليد العاملة المؤهلة أو نقص رأس المال أو عدم القدرة على الشروع في برنامج التنمية الاقتصادية لذلك تعتبر القاعدة الوطنية المحلية للتنمية الاقتصادية عائقا من عوائق التنمية خاصة في ظل الظروف الدولية الجديدة والمتمثلة في عولمة الاقتصاد والتنمية[2] .

ب- نقص رأس المال :

أما العائق الآخر والذي تعاني منه كثير من البلدان الطامحة للتنمية الاقتصادية فهو نقص رأس المال، وبصفة عامة يمكن القول أن نقص رأس المال تتسبب فيه حلقة الفقر لكثير من البلدان، ومن ثم فإن الفقر هو سبب، ونتيجة لنقص رأس المال في البلدان النامية. وعدم كفاية التراكم الرأسمالي المحلي. والتي يمكن تفسيرها من خلال حلقتين

---

[1]- محمود يونس واحمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق،ص 440.

[2]- محمد الفرجاني، مرجع سابق،ص154.

مفرغتين أحدهما في جانب العرض من رأس المال النقدي (الادخار) والأخرى في جانب الطلب على ذات رأس المال [1].

وتتمثل الحلقة الأولى في انخفاض الدخل الفردي في البلدان النامية الذي يعني انخفاض القدرة على الادخار وهو ما يترتب عليه انخفاض رأس المال المستثمر وهذا بدوره يعني انخفاض الإنتاجية الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الدخل الفردي، وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة العرض.

أما الحلقة الثانية، فتتمثل في أن انخفاض حجم السوق المحلية يعني ضعف الحافز على الاستثمار مما يعني انخفاض رأس المال المستثمر وهو ما يترتب عليه انخفاض الإنتاجية وهذه بدورها تعني انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد أي انخفاض القوة الشرائية المتاحة له، وهذه يترتب عليها ضعف حجم السوق المحلية وهو ما يترتب عليه ضعف الحافز على الاستثمار وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة الطلب.

لذلك يرى كثير من الاقتصاديين ويولون أهمية خاصة لعامل التراكم الرأسمالي،ففقر البلدان المتخلفة يرجع إلى حد ما إلى نقص التجهيزات الرأسمالية المناسبة وذلك بسبب انخفاض القدرة على الادخار وضعف الحافز على الاستثمار .

ج – ضعف الأسواق المحلية:

من بين العقبات الرئيسية التي تقف حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية هو ضيق أسواقها المحلية فالتصنيع لا بد أن يعتمد ،على الأقل في مراحله المبكرة على الأسواق المحلية وذلك لأن فرص التصدير إلى الأسواق الخارجية عادة ما تكون محدودة بسبب ما يعترض طريقها من قيود أو منافسة دولية تتطلب مواجهتها كفاية إنتاجية عالية ، يضاف إلى ذلك أن ضيق الأسواق المحلية يؤدي إلى تقييد حجم المؤسسات ووجود فائض غير مستغل في طاقتها الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي ليس فقط إلى زيادة تكاليف الإنتاج ولكن أيضا إلى عدم الانتفاع بمزايا الإنتاج الكثير.

وفي الواقع فإن نطاق السوق المحلية في أي بلد يعتمد على عوامل كثيرة أهمها [2]:

- انخفاض مستوى الدخل الفردي.

---

[1]- محمود يونس وأحمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق، ص442.

[2]- محمد عزيز ومحمد عبد الجليل أبو سنينة، مرجع سابق، ص759.

- حجم السكان.
- الإنتاج بقصد الاكتفاء الذاتي.

د- نقص الموارد الطبيعية:

حقيقة أنه من الصعب الادعاء بأن أي بلد يعاني من نقص مطلق في موارده الطبيعيـــة، حيث أن إمكانية الاستفادة من هذه الموارد تعتمد على المعرفـــة الفنيـــة وأحـــوال الطلـــب والاكتشافات الجديدة، ورغم ذلك فإن البلدان النامية غالبا ما تتصف بضعف المتاح لديها من الموارد الطبيعية إذا ما قورن بالمتاح منها لدى البلدان المتقدمة.

وفي الواقع ، فإن الآراء كثيرا ما تختلف حول تقدير أهمية الموارد الطبيعية بالنسبة لعمليـــة التنمية الاقتصادية. لكن الشيء الذي لا شك فيه أن توافر الموارد الطبيعية وتنوعها ومستوى كفاءتها قد يكون عاملا مساعدا على سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية أو على الأقل يهيئ لها فرصة أفضل.

ه- أزمة المديونية الخارجية :

إن الديون والتنمية مجالين مترابطين ارتباطا وثيقا. فالمديونية الخارجية تعتبر من القضايا العالقة في البلدان النامية والتي أخذت حصة الأسد في النقاش الدائر منذ عقود خلت ولا تزال تثار حتى يومنا هذا، فحدة هذه المشكلة ألقت بظلالها على هيكل الأسعار والإنتاج والاستثمار والعمالة، مما هدد جوهر عملية التنمية الاقتصادية لما صاحبها من نقل للموارد الحقيقية إلى البلدان الدائنة، ومشكلة المديونية كما أسلفنا الذكر هي مشكلة أثارت العديـــد مـــن القلاقـــل الاجتماعية والسياسية في البلدان المدينة وقد أصبحت تهدد مستقبل أجيال برمتهـــا . حيـــث عرفت تطورات سريعة ومذهلة مما أجبر المجتمع الدولي على ضـــرورة التـــصدي لهـــذه المشكلة و ذلك من خلال الحلول المطروحة لمعالجتها.

وتعتبر مشكلة الديون عقبة رئيسية في طريق البلدان النامية نحو تحقيق التنمية الاقتـــصادية وذلك من خلال المبالغ الخيالية التي دفعتها ولا تزال تدفعها هذه البلدان لخدمة هذه الـــديون عوض توجيهها إلى مجالات تنموية مختلفة.

3-1-2- المعوقات الاجتماعية والثقافية:

تمثل المعوقات الاجتماعية والثقافية العائق الأكثر أهمية ، فالمعوقات الاقتصادية السابقة الذكر يمكن حلها بمجهود أقل من المعوقات الاجتماعية والثقافية.وأهم معوقات التنمية الاجتماعية والثقافية ما يلي :

أ- الانفجار السكاني :

تعاني معظم البلدان النامية من النمو السكاني المفرط، الذي يرتبط على نحو وثيق وبشكل واضح، بحالة الفقر الأساسية، وكل أمل لتحقيق تنمية مزدهرة يستعان بها للتغلب على حالة الفقر الأساسية مع وجود نسبة عالية لنمو السكان، إنما هو وهم وفكرة خاطئة لمعظم البلدان النامية ، لأن الواقع هو أن النسبة العالية لنمو السكان هي أحد العوامل التي تحول دون التمكن من التغلب على مشكل التنمية. كما تعاني البلدان النامية بالإضافة إلى نمو متزايد لعدد السكان من مشكلة سوء توزيع السكان[1].

وخلاصة ما تقدم أن ارتفاع معدل السكان وسوء توزيعهم وتركيزهم العمري يفرض على البلدان النامية في المدى القصير والمتوسط أعباء ضخمة في مجال الأمن الغذائي والسكن المناسب والخدمات الصحية والتربوية وفرص العمل... وغيرها وهي أمور كلها تعرقل مسار التنمية الاقتصادية [2].

ب- عدم ملاءمة البيئة الاجتماعية والثقافية:

ومن أهم ما يذكر في هذا الخصوص هو :

- **ارتفاع نسبة الأمية** : حيث تتفشى الأمية في صفوف الشعب خصوصا الفلاحين والنساء، حيث تصل في كثير من البلدان النامية إلى 80% (الهند، الباكستان، كينيا، المغرب، إيران) وربما 90%في تشاد وفي ظل تفشي الأمية على هذا النحو تصبح عملية التنمية معقدة للغاية.
- **سوء الوضع السكني**: الناتج عن الفقر والنمو السكاني السريع . فكيف يتسنى للعنصر البشري رفع إنتاجيته ومستواه الصحي والنفسي متدهورا . حيث يضطر إلى تقاسم غرفته مع أكثر من ثلاثة أشخاص .

---

[1]- محمد عزيز ومحمد عبد الجليل أبو سنينة، مرجع سابق، ص 758.

[2]- محمود يونس واحمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق، ص 447.

- **انخفاض المستوى الصحي:** إذا ما قورن مع مثيله في البلدان المتقدمة ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يوجد طبيب لكل 600 مواطن في حين أن عدد المواطنين لكل طبيب في كينيا هو حوالي 16000 وفي المغرب حوالي 14000 وفي الهند حوالي 4000، إلى جانب السعرات الحرارية المتاحة للفرد، ونسبة الوفيات وانخفاض توقع الحياة(الأمل في الحياة) في هذه البلدان.

ج- القيم الاجتماعية السائدة:

ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

- **المعتقدات الدينية:** وخير مثل يضرب في هذا المجال ما يحدث في بلد كالهند ، في حين يعاني ملايين الهنود من سوء التغذية ونقص البروتينات نجد المعتقدات الهندية تحظر ذبح الأبقار . ونفس الشيء يحدث مع الفئران التي تتلف الكثير من المحاصيل الزراعية ولا يجرأ احد إيذاءها لان المعتقدات الدينية تمنع ذلك.
- **النظام الطبقي:** وفي ظل هذا النظام تورث المهن أبا عن جد ، ومعنى ذلك أن المهن توزع على أساس الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة وليس على أساس الكفاءة وهذا ما يجعل عملية التنمية القائمة على التجديد وتحرك عوامل الإنتاج تجاه الأنشطة الاقتصادية الأكثر ربحية عملية شاقة.
- **العلاقات القبلية والعائلية:** التي تلعب دورا كبيرا في عمليات التوظيف الشيء الذي يشجع على الفساد وسوء الإدارة وتفشي ظاهرة الرشوة . مما يؤثر في قدرة الأفراد على اتخاذ القرارات الموضوعية، وذلك كله لا يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

د- سوء الإدارة :

أعطى كثير من الاقتصاديين وبصفة خاصة " شومبيتر" أهمية بالغة وعناية خاصة للمنظمين الذين يمكن لهم قيادة عملية التنمية الاقتصادية ، لكن ولظروف يعرفها العام والخاص فإن معظم العقول المؤهلة في البلدان النامية اضطرت إلى الهجرة نحو البلدان المتقدمة.

وهذا ما سمح للانتهازيين وأصحاب المصالح من احتلال مناصب بارزة في الإدارة في هذه البلدان. لا لشيء سوى خدمة مصالحهم الخاصة. الشيء الذي أنجر عنه العديد من الأمراض والآفات الاجتماعية منها خاصة ظاهرة البيروقراطية والمحاباة والمحسوبية

وهذا ما يعطي الانطباع حول هذا الجهاز الإداري الذي يتميز بنقص الكفاءة والضعف والإحساس بمركب النقص، مما يشجع ويساعد على الفساد[1].

ه- ضعف الطبقة المتوسطة:

ففي الكثير من البلدان المتخلفة نجد أن الأكثرية الساحقة من السكان تعيش في حالة فقر مدقع، في حين أن أقلية ضئيلة تتمتع بامتيازات كثيرة وتتركز في يدها الثروة الوطنية. ولقد ترتب على ضعف هذه الطبقة أو ربما في بعض الأحيان عدم وجودها آثار سيئة أدت إلى إعاقة التنمية في البلدان النامية ومن بين هذه الآثار :

- ضعف مستوى الادخار.
- عدم توافر طبقة الفنيين الذين تقوم على أكتافهم النهضة الاقتصادية كما حدث في أوروبا الغربية وأمريكا.
- انعدام الاستقرار السياسي: فمعظم الأنظمة في البلدان النامية لا تلقى الدعم الشعبي القوي الذي تحتاجه لكي تتفرغ لعملية التنمية ومن ثم فهي تكرس معظم وقتها للسهر على حماية نفسها من المشككين في شرعيتها وهذا ما يجعل عملية التنمية آخر اهتماماتها.

3- 2- المعوقات الخارجية:

يرجع بعض الاقتصاديين عدم نجاح البلدان النامية في تحقيق عملية التنمية إلى بعض العوامل الخارجية التي تقف وراء ذلك. وهذه العوامل يفرضها الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية.

فيرى البعض -مثلا- أن البلدان المتقدمة قد استخدمت قوتها الهائلة المنبثقة من الاستعمار والاحتكار للتوصل إلى اتجاه طويل الأجل لخفض شروط التجارة لصالحها وضد البلدان النامية.

ويشير هؤلاء إلى أنه في فترات الانكماش الاقتصادي تنخفض مستويات الإنتاج الوطني في البلدان المتقدمة مما يحول دون انخفاض أسعار منتجاتها بمعدلات كبيرة أو ربما تتمكن من المحافظة على الأسعار السائدة.

1- محمد عزيز ومحمد عبد الجليل أبو سنينة، مرجع سابق، ص 760.

بينما في فترات الرواج الاقتصادي تقوم البلدان المتقدمة بزيادة حجم الإنتاج غير أن النقابات العمالية تعمل على رفع مستويات الأجور بسرعة ومن ثم تتزايد مستويات أسعار منتجاتها بمعدلات متزايدة إلا أن الوضع يختلف عن ذلك تماما في البلدان النامية.

وكرد فعل مباشر لظروف الطلب العالمية تنخفض أسعار المنتجات الأولية في فترات الانكماش ثم ترتفع مرة ثانية في مرحلة الرواج للدورة الاقتصادية العالمية.

وقد تمثلت النتيجة النهائية لهذه التقلبات في الأجل الطويل – بصفة عامة- في ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية(والتي تستوردها البلدان النامية) بالنسبة لأسعار المنتجات الأولية والتي تصدرها هذه البلدان. ولم تستطيع هذه الأخيرة نتيجة لذلك إلا شراء كميات متناقصة من السلع الصناعية المستوردة مقابل نفس الكميات من السلع الأولية التي تقوم بتصديرها. ونتيجة لحدوث هذا التدهور في شروط التجارة الخارجية ظلت عملية التنمية في البلدان النامية تراوح مكانها[1].

ويمثل تأثير الاستثمارات الأجنبية أحد المعوقات الخارجية للتنمية، فقد اقتصرت إدارة وتوجيه الاستثمار الأجنبي بالأساس على تعزيز الإنتاج للصادرات التي وإن كانت قد ارتفعت بالطبع. إلا أن قصور السوق قد حال دون توسيع الصادرات للمدى الذي يسمح بالتأثير على باقي الاقتصاد، وبمعنى آخر فقد تم توجيه الاستثمار الأجنبي نحو زيادة السلع القابلة للتصدير، ولكن ذلك اثر على الاقتصاد ككل من خلال التأثير على كل من مستوى الإنتاجية والأجور، وعدم رفع مستوى المعيشة، وبقاء الأجور منخفضة ، وفوق كل ذلك سحب مبالغ كبيرة من الأموال للخارج بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات على حساب الأرباح ورواتب الإدارة .

[1]- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية – مفهومها، نظرياتها – سياستها ، الدار الجامعية ، مصر،2003 ، ص 123.

المبحث الثاني : نظريات ونماذج تخطيط التنمية الاقتصادية.

1- تطور إشكالية التنمية في الفكر الاقتصادي :

1-1- النمو في المدرسة الكلاسيكية :

تعد المدرسة الكلاسيكية الإطار النظري لمجموع الأفكار الاقتصادية السائدة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، والتي تناولت المسائل الاقتصادية بشكل تتقارب إلى حد ما،وإن اختلفت في التفاصيل، تتلخص نظرية النمو الكلاسيكية عموما في اعتبار النمو سباق ما بين التقدم التقني والنمو السكاني ففي البداية يحدث تقدم تكنولوجي فيدفع الاقتصاد لأن ينمو. ولكن ما يلبث أن يتجاوز النمو السكاني معدل النمو التقني مما يؤدي بالاقتصاد إلى حالة من الركود. ويعتمد التقدم التكنولوجي أساسا على التراكم الرأسمالي الذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها[1]. وبداية مع " أدم سميث" أشهر التقليديين على الإطلاق وواضع أسس علم الاقتصاد السياسي، تقوم دراسته على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وأسباب ثروة الأمم- وبخلاف التجاريين والفيزيوقراط – يرى أن زيادة ثروة الأمم تعود إلى تراكم رأس المال ، وبافتراض وجود هيكل اقتصادي معين يتميز بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، قائم على حرية التجارة وحرية الأفراد وسعيهم المتواصل لزيادة ثروتهم بدافع حب الذات والتنافس، وعلى اعتبار أن القوانين الطبيعية هي التي تحكم وتنظم سيرا لحياة الاقتصادية من خلال فكرة " اليد الخفية " التي تدفع نحو التوازن تلقائيا، وتجعل السعي نحو المصلحة الذاتية مصدرا للمصلحة القومية ككل ، وفي هذا يقول "آدم سميث ": إننا لا نتوقع غذاءنا من إحسان الجزار أو الخباز أو ... وإنما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة، نحن لا نخاطب انسانيتهم، وإنما نخاطب حبهم لذواتهم"[2].

يعتقد "آدم سميث" أن تحقيق الزيادة في الثروة ينتج عن اعتماد مبدأ تقسيم العمل والتخصص، غير أن ذلك مرهون من جهة بالإقبال على الادخار ومن جهة أخرى بمدى اتساع السوق، فالادخار مصدر لا بد منه لتراكم رأس المال اللازم، كما أن حجم السوق لا بد وأن يتناسب ونمو الإنتاج والمبادلات، إذ كلما كان السوق ضيقا كلما شكل ذلك عائقا أمام

---

[1]- رمزي ابراهيم سلامة ، اقتصاديات التنمية ، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، مصر،1990،ص317.

[2]- جون كونيت جالبريت، " تاريخ الفكر الاقتصادي : الماضي والحاضر" ترجمة أحمد فؤاد بليغ، المجلس الوطني للثقافة والآداب ، الكويت،2001 ، ص77.

تصريف واستيعاب الناتج المتزايد وفي ظل مواءمة هذه الظروف يصف آدم سميث عملية النمو بأنها عملية متجددة تلقائيا ولكنها محدودة[1].

فتخصص العمال في أنشطة معينة، يرفع من إنتاجيتهم، ويزيد من مهاراتهم وابتكاراتهم ، فتتحسن مستويات الإنتاج كما ونوعا، وبالتالي زيادة تراكم رأس المال فزيادة الدخول ومن ثم نمو السكان ومع زيادة اعتماد العمال على الآلات الأكثر تطورا تظهر زيادات جديدة في مستويات الإنتاج والأرباح... وهكذا ،غير أن هناك حدودا لعملية النمو بسبب ندرة الموارد الطبيعية فعند الحد الأقصى لتراكم رأس المال تنخفض الأرباح وتتراجع الأجور حتى تصل إلى حد الكفاف وينتقل الاقتصاد إلى حالة من السكون، فلا نمو سكاني ولا تراكم جديد في رأس المال ، هي إذن حالة من الركود العام...[2]

وخلاصة القول أن "آدم سميث" يرى في النمو الاقتصادي عملية تراكمية ذاتية ، يكون تقسيم العمل هو نقطة البدء فيها، ورغم أن تحليله لم يكن ليصل إلى مستوى متقدم نسبيا من الدقة والموضوعية كما كانت عليه محاولات ريكاردو من بعد، إلا أن اجتهاده هذا يعد اللبنة الأساسية التي اعتمد عليها جميع من جاء بعده.

أما عن "دافيد ريكاردو"، أحد أعظم الاقتصاديين التقليديين بعد سميث، فهو رجل المنطق والتجريد وأستاذ التحليل الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي، تميز عن سميث بدقة أفكاره وموضوعية تحليلاته، وقد مهد الطريق لغيره من الاقتصاديين الذين ساهموا في بناء المحتوى النظري للمدرسة الكلاسيكية ككل.

اهتم "دافيد ريكاردو" بالتوزيع أكثر من اهتمامه بالنمو، وهو يعتقد مثل غيره من التقليديين أن العوامل التي تتحكم في توزيع الدخل القومي هي نفسها التي تحدد اتجاهات النمو الاقتصادي ، فالأرباح هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وانخفاضها يؤثر سلبا على عملية التكوين الرأسمالي وبالتالي على مستويات النمو.

يعتبر "ريكاردو" أن الزراعة هي أهم نشاط اقتصادي وعاملا محددا للنمو الاقتصادي، وتنطلق فكرة النمو عنده من التفاوت القائم بين حجم السكان وحجم الموارد الطبيعة المتاحة ، ففي البداية يتجاوز حجم الموارد عدد السكان ، فتكون فرص الاستثمار متوفرة أمام

---

[1]- رمزي إبراهيم سلامة ، مرجع سابق، ص325.

[2]- محمود يونس، و محمد عبد المنعم محمد مبارك، مقدمة في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص103.

الرأسماليين خاصة في المجال الزراعي، فتزيد أرباحهم ويطلبون المزيد من العمالة فترتفع الأجور ويرتفع عدد السكان، وبالتالي يزيد فيهم تنافس المتنافسين على استغلال ما يوجد من أراضي زراعية ، فترتفع أسعار المواد الزراعية (غذائية أو أولية) وبسبب تناقص غلة الحجم، وبافتراض احترام شروط المنافسة الكاملة يعاد توزيع الدخل في غير صالح الرأسماليين ، فتنخفض أرباحهم لحساب أجور العمال وريع ملاك الأراضي ، وتتراجع بذلك معدلات تراكم رأس المال ، ويدخل النظام ككل في حالة من السكون لا يوقفها إلا التقدم التقني [1].

وصفوة القول أن موضوع النمو الاقتصادي وآثاره كان بمثابة الرابطة الفكرية المستمرة التي تصل بين جميع الاقتصاديين التقليديين وأن أول مسألة في دراستهم النمو الاقتصادي هي تراكم رأس المال بمعدلات مرتفعة، وأن الأرباح هي مصدر التراكم والمحدد الأول والأساسي لاستثمارات المشروع الخاص، ورغم اهتمامهم بالتقدم التكنولوجي إلا أنهم لم يضفوا عليه أهمية بالغة باعتباره المحرك الفاعل لعملية النمو، إنما كانت دعوتهم إلى اتساع الأسواق وامتصاص ما يزيد من الناتج القومي، وإلى تحسين المناخ الاقتصادي والاجتماعي الدافع إلى تحقيق النمو بما في ذلك سيادة حرية التجارة والمنافسة واعتبار التدخل الحكومي والنمو السكاني إحدى المشاكل المسؤولة عن إفساد المناخ الملائم للنمو الاقتصادي.

I – 2– النمو عند كارل ماركس:

اعتقد "ماركس" أن الرأسمالية هي مرحلة من مراحل تطور المجتمعات وتتلخص أفكاره في السعي لفضح تناقضات وثغرات النظام الرأسمالي، مركزا على نقاط الضعف الهامة التي تحول دون تحقيق نمو مستمر وتعجل بسقوط النظام الرأسمالي لصالح النظام الاشتراكي.

أهم هذه التناقضات حسب "ماركس" تتمثل في حصول الرأسمالي على الأرباح عن طريق استغلاله للعمال واقتطاعه كل زيادة عن حد الكفاف، كما أنه وصل في تحليلاته أيضا الى أن قيمة السلع تتحدد على أساس قيمة العمل الداخل في إنتاجها، وبافتراض أن العامل ينتج يوميا سلعا تحتوي على كمية من العمل الاجتماعي الضروري تتجاوز الكمية اللازمة

---

[1]- محمود يونس محمد، وعبد النعيم محمد مبارك، نفس المرجع السابق ،ص104-105.

لبقائه على قيد الحياة(حد الكفاف) فإن الرأسمالي يحصل على هـذا الفـرق الـذي أسـماه ماركس" فائض القيمة" وذلك في شكل عوائد (ريع، ربح ،فائدة).

تعد نظرية فائض القيمة أساس التفسير الماركسي للنمو الاقتصادي حيث سيستخدم الرأسمالي الجزء الأكبر من فائض القيمة في إنتاج وسائل الإنتاج، ويحصل بالتالي فائض قيمة جديـد، يستخدم جزء الأكبر منه في التراكم الرأسمالي وتوظيف عمال جدد...وهكذا، ليكون بـذلك فائض القيمة مصدر التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي في المجتمعات الرأسمالية.

غير أن هذا التراكم الرأسمالي الذي يحقق وفورات إنتاج متوالية ومستمرة يواجه صعوبات استيعابه وامتصاصه بسبب انخفاض أجور طبقة العمال، التي تمثل الجـزء الأعظـم مـن مجموع المستهلكين، فيؤدي التنافس بين المشروعات على تصريف الإنتاج إلى اضـمحلال المشروعات الصغيرة وظهور الاحتكارات مما يؤدي في المدى الطويل إلى زيادة اسـتغلال العمال وتركز راس المال في يد القلة القليلة وبالتالي زيادة الصراع الطبقي، كما أن تـراكم رأس المال يتميز في كل مرة بزيادة نسبة راس المال الثابت على حساب رأس المال المتغير (أجور العمال) مما يدفع بمعدلات الربح للانخفاض والتدني شيئا فشيئا، وفي هذا ما يـدفع بالدول الرأسمالية إلى تصدير رأس المال إلى الدول المتخلفة ذات معدلات الربح المرتفعة[1] مما يزيد من حالة الركود التي تعانيها...

والخلاصة أن "كارل ماركس" قد بين في تحليلاته سر حدوث النمو الاقتصادي فـي الـدول الرأسمالية بالذات وشرحه على أنه نابع من القوى الذاتية الموجودة في النظـام الرأسـمالي نفسه، وبطريقة تربط بين النمو الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي والـسياسي المتـوفر فـي المجتمع الرأسمالي دون غيره من المجتمعات.

1- 3- النمو في المدرسة النيوكلاسيكية :

ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية في سبعينات القرن التاسع عشر ، في ظروف تميزت باكتشاف موارد جديدة وتحسينات فنية واختراعات ، ساهمت جميعها في دفع عجلـة النمـو الاقتصادي في اوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بمعدلات خيالية أدحـضت كـل توقعـات المدرسة الكلاسيكية ، وبذلك تحول اهتمام الأدب الاقتصادي من إشكالية النمو إلى إشـكالية التوازن ، من خلال الاهتمام بمشاكل التجارة الخارجية والموارد الطبيعية والعمالة ...وذلك

[1]- عبد الرحمان يسري أحمد ، تطور الفكر الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث،مصر،1997،ص264-265.

لاعتقادهم أن النمو الاقتصادي يتم تلقائيا دون الحاجة لدراسته وبحثه، إلا أنه ما فتئ أن رجعت اهتمامات الاقتصاديين بمشاكل النمو والتنمية وذلك منذ نهاية النصف الأول من القرن العشرين، وكان لازدهار العلوم الطبيعية والرياضيات أثره في مدى اعتماد البحوث الاقتصادية على طرق القياس الكمي والتحليل التجريدي...[1]

اعتبر النيوكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتم تدريجيا، وانه يعتمد على ما يتوفر في المجتمع من عمالة،موارد طبيعية، رأس مالو تقدم تكنولوجي... فقد آمن النيوكلاسيك بالدور الفعال الذي يلعبه التقدم التقني خاصة في الحد من تناقص الغلة والقضاء على تداعيات ندرة الموارد الطبيعية وأن توليفة مناسبة من رأس المال والتكنولوجيا من شأنها أن تدفع أكثر عملية النمو.

كما أولى النيوكلاسيك اهتماهم بمسألة زيادة تكوين رأس المال كعنصر لا بد منه لرفع الطاقات الإنتاجية خلال إقامة المصانع واعتماد التقنيات والأساليب الأكثر تطورا، فضلا عن أن زيادة عرض رأس المال تدفع معدلات الفائدة للانخفاض ومن ثم تشجيع الاستثمار الأكثر، فمعدلات الفائدة تلعب دورا رئيسيا في دالة الاستثمار من خلال المقارنة بين سعر الفائدة المدفوع على ما يتم اقتراضه للقيام بمشروع استثماري، وبين معدل العائد المتوقع الحصول عليه، كما أن الادخار كعادة متأصلة لدى الأفراد يحدد إلى درجة كبيرة معدلات الاستثمار، وذلك لان الرأسمالي يتحرك تلقائيا نحو استثمار معظم أرباحه في كل مرة طالما وجدت الفرصة الاستثمارية المربحة.

وعموما اهتم النيوكلاسيك في تحليلهم بالمدى القصير، كما أنهم أكدوا على أهمية التبادل التجاري رغم أنهم دعوا إلى فرض بعض القيود التجارية خاصة في حالة الصناعات الناشئة، وإن كان التقييد قصيرا ومؤقتا[2].

1 – 4– التجديد والنمو عند شومبيتر[3]:

نشرت أفكار شومبيتر عن النمو الاقتصادي على دفعات متباعدة في مؤلفاته المتعددة ، وهو يرى أن النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي لا يحدث بشكل تدريجي ومنظم كما أكدت عليه النظريات الكلاسيكية وإنما يتم في صورة قفزات متقطعة وقصيرة ، تتعاقب بين

---

[1]- رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص333 و محمود يونس محمد عبد النعيم مبارك، مرجع سابق ،ص109-110.

[2]- رمزي علي ابراهيم سلامة،مرجع سابق،ص88.

[3]- نفس المرجع السابق، ص355.

حالات الكساد والرواج ، حيث يحدث تطور اقتصادي تبعا لظهـور موجـة أو أكثـر مـن الابتكارات أو تجديدات المنظمين، التي تحدث بها زيادة الاستثمار وما يتبعهـا مـن زيـادة المداخيل، فيحدث نمو اقتصادي ما يلبث أن يخمد مع اهتلاك الاختراعات والتجديدات التـي تمت، ثم يعـاود الاقتصاد ازدهاره مرة أخرى بظهـور ابتكار آخر جديد ...وهكذا.

يصنف نموذج شومبيتر للنمو الاقتصادي ضمن النماذج النيوكلاسيكية مع تميزه عنها بأنـه أول من اهتم لدور التنظيم والتجديد كمحرك ومفتاح للنمو، فقد تتبع شومبيتر بدقة متناهيـة دور المخترع والمنظم في تحسين وزيادة الإنتاج بصفة سريعة ومثمرة، واهتم تبعـا لـذلك العوامل النفسية والاجتماعية المؤثرة في كل منها.

وتتلخص افتراضات نموذج شومبيتر للنمو الاقتصادي في العناصر التالية:

1- دالة الإنتاج: $X=F(L, K, T, P)$

L:العمل K : رأس المال P :الموارد الطبيعية T :التنظيم والفن الإنتاجي .

أعطى للتنظيم والعوامل الفنية والإنتاجية دورا حيويا مع التركيز على التنظيم كأهم العوامل على الإطلاق المؤثرة في النمو .

2-دالة الادخار: $S=S(W, R, r)$

S:المدخرات الاختيارية R: الأرباح W : الأجور r: أسعار الفائدة

المدخرات الاختيارية تزيد بزيادة مداخيل كل من العمال وأصحاب رؤوس الأمـوال وكـذا بزيادة أسعار الفائدة.

3- دالة الاستثمار: $I=I_i+I_a$

I:الاستثمار الكلي I_i:استثمار محفوز I_a : استثمار تلقائي

4- الاستثمار المحفوز: $I_i=I_i(R, Q, r)$

Q : تراكم رأس المال.

يرتبط بالتغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي على الدخل، الأرباح، ويتحدد عند شومبيتر في علاقة طردية مع الربح وحجم رأس المال المتراكم وفي علاقة عكسية مع أسعار الفائدة.

5- الاستثمار التلقائي: $I_A= I_A(V, T)$

V:التجديد T: الابتكار

يتحدد من خلال عمليات الابتكار أو التجديد حيث الابتكار ظاهرة فنيـــة والتجديـــد ظـــاهرة اقتصادية تلي ظهور الاختراع.

6-7- الابتكار والتجديد دالة لعرض المنظمين: $T=T(E)$ $V=V(E)$

V : التجديد T:الابتكار E:عرض المنظمين.

تعتمد عملية التجديد على عرض المنظمين من خلال قيام المنظم باعتماد طرق جديدة فـــي البحث عن الموارد أو إنتاج السلع...إلخ.

8- عرض المنظمين دالة لمعدل الربح والمناخ الاجتماعي: $E=E(R',X)$

R ' : معدل الربح السائد X:البيئة الاجتماعية للمنظم

9- البيئة الاجتماعية دالة للأجور والأرباح: $X=X(R/W)$

إن توزيع الدخل هو المؤشر الذي يعكس حالة البيئة الاجتماعية عموما فأي محاولة ضـــغط لزيادة الأجور أو لتخفيض الأرباح يمكن أن تؤدي إلى فساد المناخ الاجتماعي.

10- الأجور دالة لمستوى الاستثمار: $W=W(I)$

تزيد الأجور كلما زاد الاستثمار والعكس صحيح تماما كما افترضه مـــن قبـــل الكلاســـيك و"ماركس".

11- الناتج الوطني الإجمالي دالة للفرق بين مضاعف (الاستثمار والادخار):

$O=\lambda(I-S)$

O:الناتج القومي λ :المضاعف

بعض المنظمين ذوي الجرأة والأكثر استعدادا لتحمل مخاطر التجديد يبادرون بالاقتراض من البنوك ليقوموا بعملية التجديد، وسرعان ما يزداد عددهم فترتفع معدلات الاستثمار بأكثر من الادخار الاختياري مما يجعل الناتج القومي يزداد نقديا بقوة المضاعف والعكس.

12- يتكون الناتج القومي من الأرباح والأجور: $O=W+R$

- سيرورة النمو عند شومبيتر :

يفترض "شومبيتر" أن الاقتصاد يتميز بالمنافسة الكاملة وانه في حالة توازن راكـــد أي دون زيادة سكانية ولا استثمار أصلي جديد،انما يقتصر فقط على عمليـــة إحـــلال لا أكثـــر ، وان بعض المنظمين المحبين للتغيير يحاولون إجراء تحويلات على شكل التدفق الساكن ، فتحدث

طفرة تلغي التوازن السابق، وتحقق توازنا جديدا ، وهذا من خلال ما يقوم به المنظم من تجديد وابتكار بأشكاله المختلفة .

يحاول المنظم السابق ما استطاع امتلاك هذه الفرصة وتجسيدها فيلجأ إلى الاقتراض المصرفي وبمجرد تجسيد فكرة التجديد هذه حتى تتبعها محاولات لمنظمين آخرين، فينمو النشاط الاقتصادي وتنتشر بذلك حالة من الرواج وتزدهر الصناعات من استهلاكية إلى إنتاجية فتزداد الأرباح أكثر مما يشجع المزيد من المنظمين على انتهاج وتقليد المحاولة الأولى ، وينتشر بذلك استعمال التجديد بين كل من المشروعات ، فتنخفض الأرباح المتأتية منها، وليس هناك من طريق لانطلاق عملية النمو من جديد إلا بظهور تجديد جديد ...وهكذا تتم عملية النمو حسب شومبيتر بفعل التجديد في صورة قفزات تتراوح بين فترات الرواج والكساد.

1 – 5– النمو عن كينز :

ظهرت المدرسة الكينزية بعد نشر " النظرية العامة" لكينز سنة 1936، من خلال نقد المدرسة الكلاسيكية إثر فشلها في معالجة أزمة 1929. وقد اختلف كينز مع الكلاسيك أساسا منذ افتراضهم وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل وبأنهم يعتقدون أن تراكم رأس المال مصدره توليد الأرباح باعتبار أن الادخار متكون فقط من الأرباح . بالمقابل يربط "كينز" الادخار بمعدل الفائدة حيث يرى أن الادخار هو امتناع عن الاستهلاك من طرف أصحاب الأجور والرأسماليين ، بشرط وجود عائد لتوظيف الأمور المدخرة [1].

لم يقدم "كينز" في الواقع نظرية منفردة عن النمو الاقتصادي ولكنه تناول الاستثمار كعنصر محرك للنشاط الاقتصادي واعتقد أن :

- الاستثمار تابع لسعر الفائدة. ..... $I = I(i)$
- يتم تمويل هذا الاستثمار بالادخار..... $I = S$
- حجم الادخار مرتبط بالدخل الكلي..... $S = S(y)$

شرط التوازن:..... $S(y) = I(i)$

- فإذا كان الدخل يتكون من استهلاك واستثمار..... $Y = C + I$
- وأن الاستهلاك دالة الدخل ..... $S = ay$

[1]- أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993،ص74-75.

$I = I(i)$ .....

- مع ..... $Y = a.y + I(i)$.....

- فإن ..... $Y - a.y = I(i) \Rightarrow y = \frac{I(i)}{I - a}$

- وهذا يعني أن الدخل دالة لسعر الفائدة:..... $Y = Y(i)$

ويتوقف الميل للاستثمار عند كينز على عاملين : سعر الفائدة والكفاية الحدية لـرأس المال التي تعني العلاقة بين العائد المتوقع من الأصل الاستثماري وبين ثمن الحصول عليه، وعليه تتم الموازنة بين سعر الفائدة من جهة وبين الكفاية الحدية لرأس المال من جهة ثانية ، فإذا زادت الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة ينجم عن ذلك ربح فيقبل المنتج علـى الاستثمار وإذا حدث العكس لا يكون هناك طلب على رأس المال .

2- نماذج تخطيط التنمية الاقتصادية:

2-1- مدخل إلى نماذج التنمية الاقتصادية :

في سنوات الخمسينات اتجه اهتمام الاقتصاديين أكثر نحو دراسة النمو من خلال بلـورتهم لنماذج تسمح بإظهار شروط النمو المتوازن والأمثل.

وقبل ذلك بقليل وبداية مع نماذج النمو ما بعد الكينزية، وهي نماذج خطيـة للنـاتج ورأس المال، تعتبر أن عوامل الإنتاج تدخل بنسب ثابتة في التوليفة الإنتاجية وغير قابلة للإحلال.

فقد نشر "هارود" أعماله حول التنمية الاقتصادية سنة 1939 وبعد حوالي ثماني سنوات تلاه "دومار" سنة 1946 بنموذج مماثل تقريبا وحددا أن نمو الدخل الـوطني يتـأثر بتغييـرين أساسيين:

- نسبة الادخار (أو الاستثمار) للدخل.
- الزيادة في إجمالي الناتج الوطني الناتجة عن زيادة رأس المال أو إنتاجية رأس المال.

وفي سنة 1955 وضع "كالدور" نموذجا نيوكينزيا حول ممر النمو المتوازن (Seutier de croissoqnce équilibrée) في محاولة لإيجاد العلاقة بين نظرية التوزيع ونظرية النمو. لذلك اعتبر الادخار كمتغيرة تعديل ، وأن النمو الاقتصادي يكون مستقرا عندما يتغير الميل الحدي للادخار بدلالة توزيع الدخول،كما افترض أن الميل الحدي لادخار الرأسماليين (S_p) يتجاوز الميل الحدي لادخار العمال (S_w) ($S = S_p + S_w$ و $1 > S_p > S_w \geq 0$) يكـون معـدل الادخار دالة متزايدة للأرباح وأن معدل النمو المضمون يصبح بالتالي دالة متزايدة لمعـدل

الربح، إذن توجد قيمة لمعدل الربح لتسمح بالحصول على نمو متوازن في ظروف التشغيل الكامل.

وبإدراج فرضية العوامل القابلة للإحلال في نماذج النمو النيوكلاسيكية حدث تجديد في نظرية النمو داخل الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالتركيز على موضوع الإنتاجية.ففي أواسط الخمسينات من القرن العشرين فسر " سولو" تزايد إنتاجية العمل بتزايد نصيب العامل من رأس المال، وتبين أنه يمكن أن يكون هناك نمو مستقر ومتوازن وبلا تذبذبات، غير أنه لوحظ أن النموذج المبدئي لـ "سولو" لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة لا ينمو متوسط دخل الفرد ويظل ثابتا عند مستوى الحالة المستقرة (K=0) ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدماج مفهوم التقدم التقني A وبشكل غير مباشر في معادلة النمو الاقتصادي[1]. وعرفه "سولو" كعامل متبقي وبفضل تقنينه لهذه النظرية بإدخال عامل التكنولوجيا حصل " سولو" على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1980، فقد بين أن معدل النمو بالنسبة للفرد لا يتأثر في الحالة المستقرة بتراكم رأس المال بل يتوقف على التقدم التكنولوجي المحدد خارج النموذج. حتى التقديرات التجريبية المستندة إلى نموذج "سولو" توصلت إلى أن إسهام التقدم التقني في نمو الناتج بالنسبة للفرد يتجاوز كثيرا إسهام تراكم رأس المال، منها دراسة دنيسون(A, denison) لسنة 1962 في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم دراسات مقارنة أخرى سنة 1967 قامت بها مجموعة من الاقتصاديين الفرنسيين (carré, dubois, malin vaud) من أجل دراسة النمو في فرنسا وقد توصل هؤلاء إلى أن 0.9% كمساهمة عنصر العمل و1.5% كمساهمة عنصر رأس المال لتحقيق نمو 5% سنويا في الناتج الخام للفترة (1951-1969) والباقي 2.6% من 5% يعود لمساهمة عوامل أخرى مثل التقدم، مستوى التعليم، البحوث، والابتكارات الفنية... والتي لا يمكن تفسيرها عن طريق الزيادة في استخدام أي من العمل ورأس المال واستنادا إلى اكتشاف فكرة هذا الباقي المتبقي في تفسير النمو الاقتصادي، ونتيجة لعدم اقتناع العديد من الاقتصاديين بنماذج النمو الاقتصادي التي تعتمد المصادر الخارجية للتقدم التقني في تفسير نمو الإنتاجية في المدى الزمني الطويل، فقد تم تطوير نظريات ونماذج حديثة للتنمية، يكون فيها التقدم التقني مدفوعا بسلوكات اقتصادية

[1]- المعهد العربي للتخطيط الكويت، " الطرق الكمية لتحليل الأداء التنموي"، من الموقع، www.arab-api.org

داخلية، فهو إذن متغيرة اقتصادية تتحدد داخل النموذج، كما أن هذه النظريات الحديثة على تنوعها تسعى للتغلب على القضايا المترتبة على ظاهرة العوائد المتناقصة للحجم في معادلة النمو الأساسية.

2- 2- نموذج هارود ودومار:

الاستثمار ضرورة حيوية لأي إقتصاد وطني وذلك لتعويض الاستهلاك الذي حدث في رأس المال الوطني نتيجة لاستخدام العدد والأجهزة والمباني والآلات على مدى عام مضى، أو لإحلال الخسائر في هذه الأصول نتيجة للكسر أو الحوادث أو التلف بغيرها من الأصول الجديدة. أو هذا هو الأهم -لتحقيق زيادة صافية في معدلات الدخل- أي تحقيق معدل موجب للنمو الاقتصادي.

و إذا إفترضنا وجود علاقة إقتصادية تربط بين الحجم الكلي لرصيد بلد ما من رأس المال ونرمز له بالرمز K، وإجمالي الناتج الوطنـــي ونرمز له بالرمز Y ، وعلى سبيل المثال ،وإذا لزم ما قيمته 3 دولار من رأس المـــال لإنتاج تيار سنوي من النـــــاتج قيمته 1 دولار سوف يعني ذلك أن أي إضافة لرصيد المجتمع من رأس المال (من خلال الاستثمارات الجديدة) سوف تعطي ناتجا وطنيا سنويا بنفس هذه النسبة أي 3/1 وتسمى هذه النسبة الأخيرة بمعامل رأس المال وسوف نرمز له بالرمز k وإذا رمزنا لمعدل الادخار في المجتمع نفسه بالرمز s و إفترضنا ثباته عند مستوى 6 % من إجمالي الناتج الوطني،و أن أية إضافة إلى التكوين الرأسمالي في هذا المجتمع (أي الاستثمار الجديد) تتحدد بمستوى الادخار الكلي . ابتداء من هذه العروض يمكن بناء نموذج النمو التالي:

1- الادخار S نسبـــة ما (s) مـــن الدخل الوطني Y وبهذا نحصل على المعـــادلة الآتيـــة:

$$S=s.Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

2- الاستثمار يعرف بأنه التغيرفي رصيد رأس المال K ويرمز لهذا التغير بـــالرمز ΔK أي:.

$$I= \Delta K \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

ولما كان رصيد رأس المال K في المجتمع يرتبط بعلاقة مباشرة بمستوى الناتج الوطني Y كما يستدل على ذلك من معامل رأس المالK فإنه يترتب على ذلك أن:

$$\frac{K}{Y}=k \quad \text{أو} \quad \frac{\Delta K}{\Delta Y}=k \quad \text{أو} \quad \Delta K = K.\Delta Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2\,a)$$

3- وحيث أن الادخار الوطني الإجمالي S لا بد وأن يتساوى مع إجمالي الاستثمار الوطني I فإن ذلك يعطينا المتطابقة التالية: S = I.....(3)

من المعادلة (1) S=s.Y والمعادلتين (2)، (2 a)، نعرف أن :

$I=\Delta k=k.\Delta Y$

ولذا يمكننا إعادة صياغة المتطابقة رقم (3) كالأتي:

$S=s.Y=k.\Delta Y=\Delta k= I$..... (3 a)

أو ببساطة $s.Y=k.\Delta Y$ .....(3b)

وبقسمة طرفي المعادلة على (3 b) على Y ثم على k سوف نحصل على المعادلة الرابعة التالية:

$$\frac{s}{k}=\frac{\Delta Y}{Y} \quad \text{.....(4)}$$

ونلاحظ أن الطرف الأيمن من المعادلة (4) $\frac{\Delta Y}{Y}$ يمثل معدل نمو الناتج الوطني.

و المعادلة الرابعة هي الشكل المبسط لمعادلة هارود ودومار في نظريتهم عن النمو الاقتصادي ، ومنها نرى أن معدل نمو الناتج الوطني يتحدد بكل من معدل الادخار الوطني s، ومعامل رأس المال k.

والعلاقة تبين التناسب الايجابي مع S والسلبي مع k أي كلما زادت قدرة الاقتصاد الوطني على الادخار (والاستثمار) كلما زاد الناتج الوطني ،وبالعكس كلما زاد معامل رأس المال إلى الناتج كلما قل معدل الزيادة في الناتج الوطني.

والمنطق الاقتصادي للمعادلة الرابعة غاية في البساطة، فإذا أرادت المجتمعات أن تنمو، عليها أن تدخر – وتستثمر – نسبة ما من ناتجها الوطني. و كلما زادت مدخراتها ومن ثم استثماراتها، زادت سرعة نموها ، أما المعدل الفعلي الذي تنمو به عند أي مستوى من مستويات الادخار والاستثمار فيعتمد على" إنتاجية الاستثمار".

وتقاس هذه الأخيرة بمقلوب معامل رأس المال k فإذا أردنا معرفة المعدل الفعلي لنمو الناتج الوطني فما علينا سوى ضرب معدل الاستثمارات الجديدة في إنتاجيتها.

أي ضرب : $\frac{I}{K} x \frac{I}{Y}$

وحيث أن معدل الاستثمارات الجديدة $s=\frac{S}{Y}$ ونظرا لأن s=1

وحيث أن $\frac{1}{k}$ يمكن كتابتها $\frac{I}{\Delta Y}+1$ ينتج من ذلك أن : $s.\frac{1}{k}=\frac{1}{Y}.\frac{\Delta Y}{I}=\frac{\Delta Y}{Y}$

وبالرجوع إلى نظريات مراحل النمو عند روستو والى المعادلة الرابعة في نموذج هارود – دومار فسوف نتحقق من أن جوهر عملية التنمية يكمن في تلك النسبة التي تستقطع من الناتج الوطني وتوجه إلى الادخار (بدلا من الاستهلاك). فإذا أمكن زيادة (s) في المعادلة رقم (4) عندئذ يمكن زيادة $\frac{\Delta Y}{Y}$ أي زيادة معدل نمو Y. وعليه فإنه لا يغيب عن أحد أن محددات النمو طبقا لنموذج هارود ودومار لن تتوافر في أكثر البلاد فقرا. تلك البلاد التي لا يكفي فيها الناتج القومي لمواجهة حاجة سكانها من الاستهلاك الأساسي للغذاء والمسكن والملبس والصحة .وتتضاءل فيها بالتالي نسبة ما يوجه من دخلها الوطني إلى الادخار والاستثمار و غالبا ما يتراوح ادخار هذه البلاد بين 5الى 10 % من دخولها الوطنية وبالتالي يفصلها عن المعدل المطلوب للادخار(20-25) فجوة يطلق عليها الاقتصاديون "فجوة الادخار". وعندئذ لا تملك تلك الدول من وسيلة لسد فجوة الادخار سوى الاستعانة بمدخرات الآخرين أي بالاقتراض من الخارج أو بالسماح لرأس المال الأجنبي بالاستثمار في اقتصادياتها الوطنية.

2- 3- النموذج المزدوج للويس[1] :

يعتبر هذا النموذج التنموي بمثابة النموذج الأكثر واقعية للعالم الثالث لأن التنمية تعتمد على العدد الهائل من العمال المتواجدين في العالم الثالث بصفة عامة (حسب هذا النموذج).

ينطلق "لويس" في تحليله لهذه النظرية بالاعتماد على أفكار الكلاسيك، ورأينا أن الكلاسيك أجمعوا على أن الرأسمالي هو أساس التنمية، وهكذا يرى" لويس" أن الاستثمار بواسطة الأرباح التي يحققها الرأسماليون هي أساس التنمية، لأنها تشكل أكبر جزء من الاستثمارات.

---

[1]- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار هومة ، الجزائر ،1997 ، ص76.

فمدخرات العمال والطبقة المتوسطة قليلة أو ضعيفة، وهكذا فان هذه الطبقة غير قادرة على القيام باستثمارات وتبقى بذلك طبقة الرأسماليين القليلة العدد هي التي تتحمل عبء الاستثمارات.

سمي هذا النموذج بالنموذج المزدوج لأن "لويس" يرى بأن مجتمعات الدول النامية تتكون من قطاعين، قطاع تقليدي وقطاع رأسمالي، قطاع تقليدي يعتمد في الأساس على الفلاحة الغذائية (الإنتاج من أجل الاستهلاك الذاتي).بالإضافة إلى وظائف أخرى حـــــــرة (تجارة صغيرة ، أعمال موسمية...الخ). إن الإنتاجية في هذا القطاع قليلة جدا، والأجور كذلك ،وهذا ناتج عن البطالة المقنعة الموجودة في هذا القطاع ، فالعمل الذي تقوم به مجموعة يمكن أن يقوم به عامل واحد أو عدد أقل من العمال، فالإنتاجية الحدية ضعيفة جدا أو منعدمة ، أقل حتى من الأجر أو الدخل.

أما القطاع الرأسمالي هو قطاع متطور يقوم به الرأسماليون ويستخدمون تقنيات حديثة، ويستثمرون في القطاع الصناعي بصفة عامة، وكما رأينا من قبل فإن القطاع التقليدي يملك فائضا من العمال (خاصة البطالين المقنعين في القطاع التقليدي).

فيستخدم القطاع الرأسمالي هذه الأعداد الهائلة من العمال بأجور منخفضة، أو بدون رفع مستوى الأجور، لأن عدد العمال غير محدود ،ويرى " لويس " بأن القطاع المتطور يبقى بحاجة إلى استخدام العمال المتوافدين عليه من القطاع التقليدي ولوقت طويل جدا بدون رفع الأجور.

وهكذا يرى "لويس" بأن احتكاك هذين القطاعين يعمل على تطوير القطاع التقليدي تدريجيا، وتطوير القطاع الحديث كذلك، فيستخدم القطاع المتطور العمال المتواجدين في القطاع التقليدي مادامت الإنتاجية الحدية التي يقدمها العامل أعلى من الأجر الذي يتلقاه من الرأسمالي... ويستثمر الرأسمالي الأرباح التي يتحصل عليها فيطور نشاطه مما يؤدى به إلى استخدام عمال جدد. وهكذا تبقى العملية إلى غاية تعادل الإنتاجية الحدية للعمال و الأجور التي يتلقونها من الرأسمالي. وعندما تصبح اليد العاملة قليلة في القطاع التقليدي فإن أجورهم ترتفع في القطاعين.لكن أرباح الرأسماليين تبدأ في الانخفاض، وهذا يعمل على تقليل معدل النمو الاقتصادي. وهذا يجب أن ترتفع نسبة الاستثمارات في الدخل الوطني.لأنها الوسيلة الوحيدة التي تعمل على نمو سريع للاقتصاد.

حيث يرى "لويس" أن المشكل الرئيسي لنظرية التنمية، هو فهم كيف يمكن لمجتمع ما، يستثمر من 04 إلى 5% من الدخل الوطني و أن ينتقل إلى اقتصاد أين نسبة الاستثمارات من الدخل الوطني تصبح تقدر بين 12و 15 % ، و رغم كون هذا النموذج يظهر أكثر واقعية في اللحظة الأولى، إلا أنه لا يخلو من النقائص. وقدمت له انتقادات عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

1- إن العدد الكثير من العمال في القطاع الفلاحي، هو في الحقيقة موسمي، أي يزداد العدد في أوقات الأعمال المكثفة(حصاد، جني الثمار...) ويقل بعد نهايتها. فإذا ما نقلنا هذه الأعداد التي اعتبرت زائدة فإن الإنتاج الفلاحي سينخفض حتما، وهذا ما حدث في العديد من البلدان.

ففي كوبا مثلا: سنة 1959 تم إبعاد وتحويل عدد من العمال من القطاع الفلاحي إلى القطاع الصناعي فانخفض إنتاج السكر الذي يعتبر أهم منتوج في كوبا... وما حدث في الصين عام 1958 حيث كادت الصين تقع في مجاعة بسبب تحويل عدد من عمال القطاع الفلاحي إلـــى القطاع الصناعي .

2- كما يمكن أن نقدم انتقادا آخرا، فالعمال المتواجدون في القطاع التقليدي(الفلاحي بالخصوص)لا يمكن نقلهم إلى القطاع الصناعي بسهولة، إنهم عمال غير مكونين وهذا يصعب دمجهم في الأعمال الصناعية.

3- إن "لويس" يرى بأن نقل العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي يحدث بدون رفع الأجور، لكن الواقع أثبت غير ذلك، فلقد كانت أجور العمال في القطاع الصناعي (المتطور) أعلى بكثير من أجورهم في القطاع التقليدي وهذا ما أدى إلى النزوح الريفي إلى المدن في كثير من الدول النامية.

4- إن اعتقاد " لويس" بأن الأجور تبقى ثابتة يؤدى إلى مشكل وهو أن بقاء الأجور ثابتـــة يعنى بقاء الاستهلاك ثابتا هو الآخر. وهذا ما لا يشجع الرأسماليين علـــى الإنتـــاج، فلمـــاذا ينتجون إذا لم يكن هناك مستهلك؟.

2- 4- النمو الاقتصادي عند روستو[1] :

قدم و.و روستو (w.Rostwo) دراسة نظرية عن مراحل النمو الاقتصادي خلص منها إلى تمييز خمس مراحل رئيسية للنمو في المجتمع، وفي رأيه أن كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية تقع داخل إحدى هذه النوعيات الخمس من المراحل: المجتمع التقليدي، نشأة وتطور شروط الانطلاق،الانطلاق، المسيرة نحو النضج ، وعصر الاستهلاك الجماهيري الكبير.

2- 4-1- المجتمع التقليدي:

يعرف " روستو" المجتمع التقليدي بأنه ذلك المجتمع الذي يتطور هيكله، في نطاق دوال انتاجية محدودة، تتبني على علم وتكنولوجيا ما قبل عصر نيوتن، وعلى اتجاهات معينة نحو العالم المادي قبل هذا العصر، إن هذا المصطلح يضم السلالات الملكية في الصين، ومدنية الشرق الأوسط ودول البحر المتوسط، وعالم أوروبا العصور الوسطى، ومجتمعات ما قبل عصر نيوتن التي ظلت ، لفترة من الزمن، ساكنة لا تحركها القدرات الجديدة للإنسان في سعيه المنتظم نحو إخضاع البيئة المحيطة به لفائدته الاقتصادية.

2- 4- 2- نشأة وتطور شروط الانطلاق:

أما المرحلة الثانية من النمو فإنها تضم المجتمعات التي هي في طور التحول من الوضع التقليدي لهيكلها إلى الوضع الحديث، أو بتعبير آخر تلك الفترة التي تنشأ وتتطور فيها "شروط الانطلاق". تشهد هذه الفترة تغيرات كبرى في كل من الاقتصاد العمومي في حد ذاته، وفي ميزان القيم الاجتماعية ، جنبا إلى جنب مع قيام دولة وطنية مركزية لها فعاليتها في سير المجتمع، ومن ثم تنتشر فكرة أن التقدم الاقتصادي شرط ضروري لتحقيق أهداف اخرى ، في حكم المجتمع طيبة الأثر في مسيرته- ولتكن مثلا العزة الوطنية أو الربح الخاص ، أو الرفاهة العامة .

2- 4- 3- الانطلاق:

وأما المرحلة الثالثة فهي مرحلة " الانطلاق Take - off " وهي الفترة التي يتحقق فيها التغلب نهائيا على مقاومة النمو المثابر، كما تتنامى القوى المؤدية إلى التقدم الاقتصادي لتهيمن على المجتمع بأسره وهنا يصبح النمو هو الوضع العادي، وإبان مرحلة الانطلاق،

---

[1] - حسين عمر، موسوعة الفكر الاقتصادي، دار الكتاب الحديث، مصر، بدون سنة،ص 929.

فإن معدل الاستثمار والادخار الفعال قد يرتفع من 5% من الدخل الوطني إلى 10% أو أكثر ، إذ تتوسع الصناعات الجديدة بمعدلات سريعة ، وفي هذه المرحلة يستغل الاقتصاد الوطني الموارد الطبيعية التي لم تكن مستغلة من قبل وأساليب الفن الإنتاجي التي لم تكن مطبقة من قبل هذا فضلا عن حدوث تغيرات جذرية في الإنتاجية الزراعية.

2- 4- 4- المسيرة نحو النضج :

ثم تأتي بعد ذلك " المسيرة نحو النضج " لتتخذ شكل فترة طويلة من التقدم المدعوم، وإن كانت تستورده بعض التقلبات الطيفية حيث يتوجه الاقتصاد الوطني، المتنامي الآن بانتظام نحو امتداد التكنولوجيا الحديثة بحيث تعم جبهة النشاط الاقتصادي برمتها وهنا يستثمر في مثابرة حوالي 10% إلى 20% من الدخل الوطني، أي بما يسمح لمعدل الزيادة في الإنتاج الوطني أن يتجاوز بانتظام معدل الزيادة في السكان- وتتغير تركيبة الاقتصاد الوطني بلا انقطاع ، كلما تحسنت أساليب الانتاج ويتسارع قيام الصناعات الجديدة بينما يتضاءل نشاط الصناعات القديمة ، وهكذا يشق الاقتصادي الوطني طريقه إلى الاقتصاد العالمي وعلى ذلك فإن النضج هو المرحلة التي يفصح فيها الاقتصاد الوطني عن القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات المنشأة أصلا والقدرة على امتصاص وتطبيق أكثر ثمار التكنولوجيا الحديثة تقدما على مدى واسع جدا من الموارد وبكفاءة عالية.

2- 4- 5- عصر الاستهلاك الجماهيري الكبير :

أما عصر الاستهلاك الجماهيري الكبير ، فإن القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني تنحرف تجاه السلع الاستهلاكية دائمة الاستعمال فضلا عن الخدمات.كما أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي يرتفع إلى النقطة التي يكسب عندها عدد كبير من الأفراد قدرا لا يستهان به من الهيمنة على الاستهلاك بما يتخطى الحاجات الأساسية للإنسان من طعام وملبس ومأوى وتزيد نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان كما تزيد نسبة الأيدي العاملة في المكاتب وفي وظائف العمالة الماهرة بالمصانع إلى مجموع القوى العاملة المدنية، ويتوقف المجتمع عن قبول توسعات أخرى في التكنولوجيا الحديثة كهدف يطغى على كل الأهداف الأخرى للمجتمع.وهنا فإن ظهور " دولة الرفاهية " هو الإفصاح عن تحرك المجتمع إلى أبعد من النضج الفني.

2- 5- نموذج سولو:[1]

طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم و في الدول الصناعية المتقدمة حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عددا من الحقائق النمطية اشتملت على مايلي :

- أن هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين دول العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0.05 متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.
- أن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتا كبيرا فيما بين الدول.
- أن معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.
- أن المكانة النسبية للبلد في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تتعدل بحيث يمكن أن يصبح البلد الفقير غنيا و العكس بالعكس.

كذلك أوضحت تجربة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال، و ثبات أنصبة رأس المال و العمل في الناتج المحلي الإجمالي ،بمعنى انعدام الاتجاهات الزمنية،و كذلك ثبات متوسط معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة .

و بعد، يمكن كتابة النموذج الكلاسيكي للنمو على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي:

$$Y=F(K, L) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الانتاج حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة للحجم بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي الى زيادة الناتج بنفس النسبة.كذلك يفترض ان تستوفي دالة الانتاج شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج وقانون تناقص الغلة، بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عامل الإنتاج.

على هذا الأساس يمكن كتابة الناتج للفرد على النحو التالي:

$$y=f(k)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن k هي رصيد رأس المال.

[1] - المعهد العربي للتخطيط الكويت ،"تحليل الأداء التنموي".من الموقع :www.arab-api.org

و تعبر المعادلة الثانية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب ان يتساوى إجمالي الاستثمار(الإضافة إلى رصيد راس المال زائدا مخصصات إهتلاك رأس المال) مع الادخار و الذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج.

$$k\cdot=sY-dK \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن $k\cdot$ هي التغير في رصيد رأس المال و هو يساوي صافي الاستثمار، و s هي الميل الحدي(المتوسط)للادخار و d معدل إهتلاك رصيد رأس المال .

و يلاحظ أنه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للفرد و ذلك بملاحظة أن التغير مع الزمن لنسبة رأس المال للعامل ($k=\left[\frac{k}{L}\right]$) يمكن كتابته على النحو التالي:

$$k\cdot = (G(k)-G(L))\, k\cdot \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

مع ملاحظة أن معدل نمو العمال، أو السكان، G(L) قد افترض ثابتا عند n ، و بتعويض معدل نمو السكان و معدل صافي الاستثمار نحصل على :

$$k\cdot = \left(s.\frac{Y}{K} -n-d\right) k\cdot \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

نلاحظ أنه يمكن التعبير عن $\frac{Y}{K}$ بدلالة الفرد على أنها $\frac{y}{k}$ و بتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل على المعادلة الأساسية لنموذج النمو النيو كلاسيكي :

$$k\cdot = \left(s\frac{y}{k} -n-d\right) \quad k=sy-(n+d)k \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

أو

$$k\cdot = sf(k) -(n+d)k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

حيث تم تعويض دالة الإنتاج للفرد.

تقول المعادلة الأساسية للنمو في النموذج النيوكلاسيكي أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاثة عوامل:

- الاستثمار للفرد و الذي تؤدي الزيادة فيه الى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد.
- معدل اهتلاك رأس المال للفرد،dk،و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.
- معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني،nk،و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال .

و بعد، عادة ما يتم تحليل النمو الاقتصادي بالتركيز على المدى الطويل عندما يتمكن الاقتصاد من تحقيق حالة مستقرة بإضطراد تنمو فيها أهم العوامل بمعدل ثابت. ومن المعادلة الأساسية يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في نسبة رأس المال للعامل مساويا لصفر. و يمكن توضيح أحد أهم نتائج هذا النموذج بملاحظة أنه إذا كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة فإن الاقتصاد سوف ينمو، بمعنى ازدياد نسبة رأس المال للعامل حتى يصل إلى مستوى الحالة المستقرة، و كلما كان البلد بعيدا عن الحالة المستقرة كلما كان معدل نموه أكبر. و عند مستوى الحالة المستقرة، يظل دخل الفرد ثابتا.

2- 6 - نموذج سولو مع التقدم التقني:[1]

استنادا على ذلك يلاحظ ان النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة لا ينمو متوسط دخل الفرد و يظل ثابتا عند مستوى الحالة المستقرة. و لتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني.

اذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام $F(K,L)$ يمكن النظر إلى التقدم التقني،A،على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي متأتية من مختلف تأثيرات التقدم العلمي:

- التقدم التقني الذي"يعضد إنتاجية العامل" و يأخذ الشكل $Y=F(K,AL)$ حيث Aهي مؤشر التقدم التقني و يسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدما حياديا من وجهة نظر هارود.
- التقدم التقني الذي"يعضد إنتاجية رأس المال " و يأخذ الشكل $Y=F(AK,L)$ و يسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدما حياديا من وجهة نظر سولو.
- التقدم التقني الحيادي من وجهة نظر هيكس ويأخذ الشكل$Y=AF(K,L)$

وعادة ما يتم افتراض التقدم التقني الذي "يعضد انتاجية العامل"لدراسة النمو طويل المدى و عادة ما يتم افتراض ان التقدم التقني ينمو بمعدل ثابت يرمز اليه بالحرفg،بمعنى أن:

$$G(A)=g \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

[1] - المعهد العربي للتخطيط الكويت، مرجع سابق.

على أساس تعريف التقدم التقني يلاحظ أن التوازن في سوق السلع لا يزال يتطلب أن يتساوى الادخار مع الاستثمار بحيث:

$$G(K)=s\frac{Y}{K}-d \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

يلاحظ أيضا أنه تحت العوائد الثابتة للحجم يمكننا كتابة دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$y=f(k,A) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

كذلك يلاحظ أن رأس المال بالنسبة للعامل k يتغير مع الزمن حسب المعادلة التعريفية التالية:

$$G(k)=G(K)-n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

والتي يمكن استخدامها لكتابة توازن سوق السلع على النحو التالي:

$$G(K)=s\,f\frac{(K,A)}{k}-(n+d)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

من هذه المعادلة يتضح أن رأس المال بالنسبة للعامل يتغير مع الزمن نسبة لوجود تقدم تقني و كما يتضح من متوسط إنتاجية رأس المال التي تتغير مع الزمن لاعتمادها على التقدم التقني، A ،مما يعني أن متوسط الدخل للفرد في الحالة المستقرة يتغير أيضا مع التقدم التقني. وعلى أساس هذه الملاحظة عادة ما يتم تعريف الحالة المستقرة في المدى الزمني الطويل على أساس متغير جديد يتم الحصول عليه بالتعبير عن النموذج بدلالة A.لهذا الغرض يمكن تعريف نسبة الناتج للتقدم التقني على أنها:

$$\bar{y}=f(\bar{k}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

حيث $\bar{y}=y/A$ و $\bar{k}=k/A$. تحت هذا التعريف نحصل على:

$$G(\bar{k})=G(\bar{k})-G(A)-G(L) \quad \ldots..(7)$$

و الان يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع على النحو التالي :

$$G(\bar{k})=s.\frac{\bar{y}}{\bar{k}}-(n+g+d)=\frac{sf(\bar{k})}{\bar{k}}-(n+g+d) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

نلاحظ أنه على خلاف المعادلة (5)، التي تعبر عن النموذج بدلالة نسبة رأس المال للعامل ، فإن المعادلة(8) تمكن من ثبات نسبة رأس المال للفرد للتقدم التقني على المدى الزمني الطويل ،و يتطلب ثبات نسبة رأس المال للفرد للتقدم التقني نمو نسبة الناتج للتقدم التقني،f(k)،و نسبة رأس المال للفرد للتقدم التقني،k، بنفس المعدل كما يتضح من الشق الأيمن للمعادلة.و باستخدام تعريف هذه النسب يمكن التثبت من أن معدل النمو طويل المدى لكل منهما يساوي معدل نمو التقدم التقني كما يتضح من مثال دالة كوب دوجلاس.

و بعد، نتيجة لعدم اقتناع العديد من الاقتصاديين بنماذج النمو الاقتصادي التي تعتمد على المصادر الخارجية للتقدم التقني في تفسير نمو الإنتاجية في المدى الزمني الطويل، تم تطوير نماذج للنمو يكون فيها التقدم التقني مدفوعا بحوافز اقتصادية تتحدد داخل النمـــــوذج. هذا وعلى الرغم من تعدد النماذج التي تم تطويرها إلا أن أهم صفاتها قد لخصت في أنها تكمن في التغلب على القضايا المترتبة على ظاهرة العوائد المتناقصة للحجم في المعادلة الأساسية للنمو.هذا و قد ترتب على تطوير مثل هذه النماذج مقترح يقول بأن معدل النمو طويل المدى يتأثر بالسياسات الاقتصادية و عوامل أخرى،مما أدى إلى أدبيات تطبيقية حاولت استكشاف العوامل المؤثرة في الأداء التنموي طويل المدى.

2- 2- النظريات الجديدة للتنمية :

يشير إصطلاح " النظريات الجديدة للتنمية " إلى تيار فكري ظهر وتطور في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف الثمانينات من طرف "P.M.Romer " و" R.E.Lucas".

عمل هذا التيار الفكري على تجديد إشكالية النمو ، وفسر النمو كظاهرة قائمة ذاتيا من خلال تراكم أربعة عوامل أساسية كانت إما مجهولة أو أنها اعتبرت كعوامل خارجية المنشأ وهي: رأس المال البشري،رأس المال المادي، رأس المال العمومي والتكنولوجيا وأن عملية تراكم هذه العوامل يخضع في واقع الأمر لاختيارات الأعوان والتغيرات الاقتصادية الكلية ، كالتغيرات في الميول الادخارية والسياسات الحكومية وغيرها لذلك سميت بـــ " نظريات النمو داخلية المنشأ" .

انطلقت هذه النظريات الجديدة على أساس النقد الذي وجهته لنموذج " سولو" حيث[1] :

- يتحدد التقدم التقني في نموذج " سولو" من خارج الدائرة الاقتصادية بينما

[1]-www.chez.com

يرى رواد النظرية الجديدة أن " التقدم لا يسقط من السماء" إنما نتاج الاستثمارات المحققة من طرف الأعوان الاقتصادية ، وبهذا المعنى يكون التقدم (وكذا المعرفة) متعلق بالسلوكات الاقتصادية للأعوان .

- اعتبر " سولو" أن هناك تقاربا بين الدول ، بينما تشير النظرية الجديدة إلى عدم تجانس معدلات النمو بين الدول بل واتساع فجوة الدخول بين الدول الغنية والدول الفقيرة.
- في نموذج " سولو" لا تقوم الدول بأي دور خاص في سيرورة النمو ، بينما تظهر النظرية الجديدة أن تدخل الدولة يمكن أن يحفز النمو من خلال حث الأعوان على زيادة الاستثمار في التقدم التقني ، تشجيع المبتكرين والمبدعين من خلال التشريعات المناسبة وتعزيز الشراكة فيما بين المؤسسات (البحثية والإنتاجية) ، تحفيز الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تسهيل وتشجيع التعليم بمختلف أطواره واتجاهاته كما تلعب النفقات العمومية في الهياكل القاعدية دورها في تنظيم وتوفير الإطار البنيوي المطلوب للنمو طويل الأجل.
- في نموذج " سولو" يتوقف النمو الاقتصادي إذا لم يكن هناك تقدم تقني وزيادة في السكان بفعل تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال بينما ترى النظرية الجديدة أن الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تتناقص بزيادة رأس المال وافترضت أن المردودية المتزايدة أساس النمو الاقتصادي.

ومن وجهة نظر تجريبية ، فسرت هذه النظرية إلى حد بعيد أداء النمو المرتفع للدول المتقدمة وللاقتصاديات الناشئة ، ورسمت الطريق الصحيح للنمو طويل الأجل لصالح الدول النامية، من خلال ترجمتها لعدد من المتغيرات التي تؤثر بشكل نظامي في معدل نمو دخل الفرد الحقيقي، فهذا المعدل ينزع إلى أن يكون مرتفعا إذا توفرت له البيئة المناسبة، فإذا استطاع بلد ما أن يحافظ على سياسات حكومية سليمة وتراكم مستوى معقول من راس المال المادي والبشري، ويوفر ما يلزم من تكنولوجيا

متطـورة وما يكـفي من منشـآت تحتية أكـثر إنتاجـية ...فإنـه سيـزيد مـن معدلات نموه على المدى البعيد .

2-2-1- الاستثمار في رأس المال المادي (Romer1986):

أسندت العديد من النظريات السابقة عملية تحقيق النمو إلى تراكم رأس المال المادي ، إلا أن الاقتصادي " Romer" حدد تحليل الاستثمار في رأس المال المادي كعامل للنمو واقترح سنة 1986 نموذجا قائما على الظواهر التي تتسم بالطابع الخارجي فيما بين المؤسسات، حيث أن الاستثمار في تجهيزات جديدة يمنح للمؤسسة الفرصة لزيادة إنتاجها الخاص وكذلك إنتاج المؤسسات الأخرى سواء كانت منافسة لها أم لا ... كما توصل إلى أن العائد الاجتماعي الحدي للاستثمار أكبر بكثير من العائد الخاص الحدي (قد يعود جزء من الفارق بين العائدين إلى الضريبة) ويرى " Romer" أن الاستثمار يخلق ويكشف مزيدا من فرص الاستثمار الأخرى من خلال التغيير والتعليم...فعندما يستثمر بلدا ما في شراء تجهيزات جديدة (رأس المال المادي) فانه يساهم مباشرة في زيادة رأس المال التقني (عن طريق التقدم التقني) وما يلزم من تأهيل وتدريب (رأس المال البشري) ومن بنى تحتية مناسبة (رأس المال العمومي) مما يدفع للمزيد من الاستثمارات المادية والبشرية (تحسين عام لمستوى الصحة والتعليم) والتقنية (تطوير المعارف المتوفرة وتوطين التكنولوجيا الأكثر تطورا وغير المتوفرة).

- نموذج"AK ":

لدينا : $Y = A.K^{\alpha}.L^{1-\alpha}$

مع $\frac{A^{\bullet}}{A} = 0$ و $\alpha = 1$

ومنه $Y = A.K^{1}.L^{1-1} \Rightarrow Yt = AKt$

هذه المعادلة أعطت اسمها للنموذج "AK " وهو الأكثر بساطة ، عرف لأول مـرة سـنة 1962 من طرف " Frankel" ، ثم تناولته مقالات كل من " Romer" (1987) و " Rabelo " (1991) حيث تمت صياغة النموذج بطريقة حديثة .

تعني المعادلة السابقة أن الإنتاج هو نسبي لرصيد رأس المال ، حيث الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة وتساوي A ، ويعرف رأس المال كعنصر إنتاجي وحيد ، ويتراكم حسب المعادلة المعتادة $K^{\bullet} = sY - dK$ ، (n=0).

ففي لحظة الانطلاق تكون(SY>dK) حيث يزيد رصيد رأس المال باستمرار ويتجاوز الاستثمار الاجمالي SY بشكل متواصل اهتلاك رأس المال ، وهذا يعني أن النمو لا يتوقف بسبب كون المردودية ثابتة ($1=\alpha$) وهذا بخلاف نموذج سولو ($1>\alpha$) .

وعليه يكون الانتاج الحدي لكل وحدة مضافة من Kهو دائما A.

وهذا يعني أن معدل نمو PIB هو دالة متزايدة لمعدل الاستثمار.[1]

2- 2- 2- التراكم المعرفي:

المعرفة ثروة فكرية عمومية ، تمثل نوع خاص من رأس المال حيث تنتج مباشرة من تراكم رأس المال في مختلف المؤسسات ، والفكرة الأساسية مفادها أن تراكم رأس المال يؤدي إلى خلق مشترك لمعارف جديدة تكنولوجية وتنظيمية... مما يسمح بتعويض مستمر لتناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال وبالتالي تحقيق معدل نمو موجب في المدى الطويل يتم إدماج المعرفة المبتكرة إما مع التجهيزات فيكون هناك تقدم تكنولوجي أو يتم إدماجها مع عنصر العمل فيكون هناك استثمار في رأس المال البشري.

أ- التكنولوجيا (Romer1990):

تنتج التكنولوجيا من تراكم المعارف الجديدة النابعة من المعرفة القديمة ومن البحث وقد طرح"Romer" نظريته الجديدة حول النمو من خلال التكنولوجيا سنة 1990 ، حيث اقترح ربط النمو بالتكنولوجيا مباشرة وليس عن طريق عاملي رأس المال والعمالة ، معتبرا أن رأس المال والمستوى التكنولوجي عاملي إنتاج مباشرين ، تمثل المعادلة التالية شكلا مبسطا لهذه العلاقة :

$$Y=A.K$$

يمثل K : رأس المال ويشمل :

- رأس المال المادي ممثلا في وسائل الإنتاج ، البنى التحتية...الخ.

---

[1] -www.cergy.Fr et www.ac.bodeaux.Fr

- رأس المال البشري يشمل التعليم، الخبرة التقنية، الخبرة الإدارية ...الخ.

- رأس المـال الاجتـماعي كالشعور بالمسـؤولية الجماعية ، الأمـانة ، الإخلاص في العمل ...الخ.

- ويمثل **A** : المستوى التكنولوجي ويضم :

- السياسة التكنولوجية المعتمدة أو المنظومة التكنولوجية للدولة ويشمل عـدة مركبات متشابكة أهمها : الرؤية الوطنية تجـاه العلم والتكنولوجيا ، القرار السياسي ، الاعتماد الرسمي للسياسات الوطنية ...الخ.

- الثالوث الحلزوني (معرفة – إبداع – تكنولوجيا) ويشمل الجامعات، مراكز البحوث والشركات.

- المؤسسات والأدوات الوسيطة بين المنظومة التكنولوجية للدولة وحاضنات التكنولوجيا وحدائقها.

- نظرية(Romer) 1990 في شكلها المبسط:

$$Y = A.K$$

$$\Delta Y / Y = \Delta A / A + \Delta K / K$$

$$\Delta K = S.Y$$

$$\Delta K = S.A.K$$

$$\Delta Y / Y = \Delta A / A + \frac{S.A.K}{K}$$

$$\Delta Y / Y = \Delta A / A + S.A$$

Y :مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

ΔY :النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

A :المستوى التكنولوجي.

ΔA :النمو التكنولوجي.

K :رأس المال.

S :الادخار.

أي أن معدل النمو الاقتصادي ΔY/Y يعتمد على معدل النمو التكنولوجي ΔA/A وكذا على تعميق رأس المال S.A .

فمن أجل زيادة معدل النمو الاقتصادي لا بد من زيادة معدل النمو السنوي للمستوى التكنولوجي من جهة ، ومن جهة أخرى زيادة نسبة الادخار واستثمار الأموال المدخرة في اتجاهات تكنولوجية.[1]

ب- الاستثمار في رأس المال البشري(Lucas 88):

يعد تراكم رأس المال البشري مصدرا رئيسا من مصادر النمو الاقتصادي إذ أن تكوين الفرد يحسن من مؤهلاته ويزيد من طاقة الفريق ككل ، وقد كان رأس المال البشري محل العديد من الدراسات ، وبداية مع " شولتز " ونظريته التي نال بها جائزة نوبل سنة 1979 حيث أشار إلى ضرورة اعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه ، وركز على عملية التعليم باعتبارها استثمار لازم لتنمية الموارد البشرية وقد أثارت مفاهيم نظرية الاستثمار البشر ي لـ"شولتز " عدد من الباحثين الاقتصاديين وقد كانت أبحاث " بيكر " في مجال الاستثمار في التدريب من اهم الإسهامات في مجال الاستثمار البشري ، نال بها جائزة نوبل عام 1993 من خلال تحليله الجانب الاقتصادي للتدريب حيث درس العلاقة بين الاستثمار في التدريب وإيرادات الفرد...[2]

كما كان رأس المال البشري محور أبحاث الاقتصادي " Robert lucas" سنة 1988 (صاحب جائزة نوبل 1995) ، يعرف Lucas رأس المال البشري كرصيد من المعارف ذات القيمة الاقتصادية الخاصة بالأفراد والتي تزيد من نجاعتهم الإنتاجية ... حيث يزيد رصيد رأس المال البشري تحت تأثير عدة عوامل أهمها : التعليم ، الصحة ، التغذية ...الخ.

وفي تحليله قام "Lucas " بالتمييز بين رأس المال البشري الإداري ورأس المال البشري عن طريق الخبرة ، وتوصل إلى أنه من خلال تحسين مستوى التعليم والتكوين يزيد كل فرد من رصيد رأس المال للدولة ككل ويحسن من إنتاجية الاقتصاد الوطني لتوضيح ذلك استعمل Lucas دالة كوب دوغلاس كما يأتي [3]: $Y = K^{\alpha}(hL)^{1-\alpha}$

---

[1] - www.arabschool.org.sy

[2] - راوية حسين، مدخل لاستراتيجية تخطيط وتنمية الموارد البشرية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية،2002، ص64-67.

[3] - www.ac.bordeaux.fr

تمثلh رأس المال البشري للفرد .

ويفترض"Lucas" أن رأس المال البشري يتطور حسب العلاقة التالية : $\frac{dh}{dt} = h^{\cdot} - (1-u).h$

تمثلu : الوقت المخصص للعمل و(1-u) الوقت المخصص للتكوين .

يمكن ملاحظة أن الوقت المخصص للتكوين يزيد من معدل نمو رأس المال البشري .

$$h^{\cdot}/h=(1-u)$$

حيث :

تدخل h في دالة الإنتاج بنفس الطريقة التي يدمج فيها التقدم التقني A في نموذج"سولو" ، حيث A تمثل في هذه الحالة h ، وg=1-u ، وهذا يعني أن كل سياسة تهدف إلى زيادة الوقت المخصص للتكوين باستمرار تعمل على زيادة نمو PIB للفرد بطريقة مستمرة كذلك ، مما يبرر التمويل العمومي للتكوين والتعليم .

2-2-3- الاستثمار في رأس المال العمومي (Barro et Solay martin 1990):

يتمثل رأس المال العمومي في المنشآت القاعدية والاستثمارات العمومية في قطاعات الاتصال والنقل والصحة والتعليم ...الخ. وهي نظريا شكل من أشكال رأس المال المادي وتاريخيا تنتج عن الاستثمارات التي تقوم بها الدولة والجماعات المحلية ... .

شكل رأس المال العمومي محور النموذج التي تقدم به الاقتصادي الأمريكي (robert j barro) سنة1990 حين بين من خلاله أن البنى التحتية تسهل عملية انتقال المعلومات و الأشخاص و السلع.

وهو يرى أن المؤسسات الخاصة تستغل نوعين من عوامل الإنتاج رأس المال الخاص و رأس المال العمومي .

يتميز رأس المال الخاص بمردودية متناقصة حيث تتناقص إنتاجيته الحديثة مع زيادة النفقات العمومية بمعدل ثابت ، بينما يتعلق رأس المال العمومي بنفقة ممونة من طرف الدولة لا تظهر أهميتها إلا من خلال وجود جهاز إنتاجي وطني ، فهي موجهة لخلق بنية تحتية مثل الطرق السريعة ، السكك الحديدية ، شبكة المواصلات ...وهي تجعل رأس المال الخاص أكثر إنتاجية . ويتم تمويل هذه النفقات العمومية بصفة كاملة عن طريق الضريبة كنسبة من الدخل ، مما يبدو أنها قد تؤدي إلى تناقص إنتاجية القطاع الخاص نظرا لإقتطاع جزء من الدخل ، لكن في هذا النموذج يظهر دور النفقات العمومية في توليد نمو داخلي المنشأ،

فالنفقات العمومية تسمح بنمو الدخل ،ونمو الدخل يؤدي إلي زيادة القاعدة الضريبية وبالتالي زيادة النفقات العمومية التي تسمح بدورها بتراكم رأس المال ، وفي ممر النمو تظل علاقة النفقات العمومية بالدخل علاقة ثابتة وتساوي معدل الخضوع للضريبة[1] ، وتأخذ دالة الإنتاج في هذا النموذج شكل دالة كوب دوغلاس كما يلي :

$$I_p = s.Y$$

حيث الاستثمار الخاص:

$$I_g = T = t.Y$$

والاستثمار العمومي:

والخلاصة أنه عندما تتولي الدولة إدارة السلع العمومية التي تدخل ضمن دوال الإنتاج للمؤسسات الخاصة ،فان النفقات العمومية الموجهة لتوفير خدمات البنى التحتية أو التعرف الدقيق والصارم بحقوق الملكية، تعمل على توليد داخلي المنشأ وبمعدل ثابت ، وقد برهنت العديد من الدراسات على الأثر الإيجابي للتدخل الحكومي في الاقتصاد من خلال الإنفاق العام، كما توصل "DAVID ASHAUER" في دراسة أجراها سنة 1989 على الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1949-1985) إلى نتائج مفادها أن زيادة رأس المال العمومي بـ 1% تؤدي إلى تحسين إنتاجية القطاع الخاص بنسبة 0.4%.

وفي بحث آخر استنتج «ASHAUER» أن التخفيض في الإنفاق على البنية التحتية تسبب في هبوط الإنتاجية في مجموعة من البلدان المصنعة. كما وجد " WILLIAM EASTERLY" و "SERGIO REBELO" في بحثهما في البنك الدولي أن العلاقات الإيجابية بين الاستثمار العام والنمو تظهر بشكل أساسي في الإنفاق على النقل والاتصالات والتعليم والبنية التحتية الحضرية.[2]

2- 3- بعض النماذج التجريبية :

طبقت البلدان النامية الكثير من النماذج التنموية من أجل النهوض والرقي باقتصادياتها إلي مصاف البلدان المتقدمة ومن بين هذه النماذج نذكر علي سبيل المثال لا الحصر:[3]

---

[1] -www.Econo.free.fr et www.chez.com

[2] - بارو روبار ت ،"الأسواق والخيارات في المجتمع الحر" ،ترجمة نادر إدريس ،الطبعة الأولي ،عمان ،1998 ، ص93-94.

[3] - مقياس التنمية والتخلف، "محاضرات سنة أولى: جذع مشترك علوم اقتصادية"، المركز الجامعي قالمة،1996/1997.

2- 3-1- النموذج التنموي الياباني:

وهذا نسبة إلي نموذج تقدم وتطور اليابان والذي طبقه بعد ح ع II وحقق نجاحا كبيرا في هذا الشأن ،وبذلك تخلص اليابان من التخلف الذي كان يعاني منه.

هذا النموذج هو نموذج رأسمالي ولكنه بأسلوب جديد غير الذي عرفته بلدان أوروبا الغربية حيث يتميز بان قطاع الدولة له دور كبير في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب القطاع الخاص. حيث أن قطاع الدولة يدخل القطاعات والمجالات الاقتصادية التي يتعذر على القطاع الخاص الدخول فيها وهذا نظرا لضخامة رؤوس الأموال أو لقلة ومحدودية الربح فيها ،وعند نجاح تلك المشاريع المقامة من طرف الدولة تقوم ببيعها إلى القطاع الخاص ،كما أن قطاع الدولة له الحق في امتلاك والسيطرة بصورة كاملة على قطاع البنوك .

2- 3-2- النموذج التنموي الهندي:

هذا النموذج طبق في الهند سنة 1956 م الذي أقره حزب المؤتمر الهندي وتحت قرار "التصنيع في الهند " هذا النموذج يعتمد على أساس تحمل الدولة القسم الكبير في عملية التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية والقطاع العام هو الموجه والمسيطر ،أما القطاع الخاص فدوره ثانوي في عملية التنمية ،هذا النموذج أقرب إلى النظام الاشتراكي وخاصة في الجوانب التنظيمية الاقتصادية حيث يفتح آفاق ممهدة للتحول نحو النموذج الاشتراكي ،هذا النموذج يطلق عليه " النموذج التنموي اللارأسمالي في البلدان المتخلفة" وهو انتقال البلاد من النظام ما قبل الرأسمالية إلى الاشتراكية وذلك من خلال خلق وإيجاد تطورات مادية للانتقال إلى الاشتراكية ممثلة في الإصلاح الزراعي وتكوين القطاع العام للدولة ومعاداة الامبريالية والتعاون مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية وقد طبق هذا النموذج في اندونيسيا ، مصر و الجزائر .

2- 3- 3- نموذج رأسمالية الدولة النامية:

هو نموذج تنموي رأسمالي مع قيام الدولة النامية بأعباء كبيرة في عملية التنمية ولكن بالحدود التي تحافظ على العلاقات الرأسمالية ودور القطاع الخاص الأجنبي والمحلي

ويقتصر دور القطاع العام في مجال الخدمات مع العمل على تشجيع ودعم وتطوير القطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا أو مختلطا ،ولكن يؤخذ على هذا النموذج النقاط التالية :

- التنمية في هذه البلدان ليست شاملة وكاملة بل أنها تنمية جزئية مقتصرة على بعض القطاعات الاقتصادية والجوانب الاجتماعية على الرغم من أن ظاهرها تنمية شاملة.
- رغم تحقيق زيادات في الدخل الوطني أو الفردي والإنتاج فإنها زيادات كمية وظاهرية حيث لم تؤد إلى زيادات حقيقية في متوسط الدخـــل الفردي.
- زيادة وتوسع التبعية بمختلف أشكالها والارتباط الشديد بالاقتصاديات الرأسمالية والأسواق الدولية وبوعي وإرادة حكام الدول النامية.
- سوء استخدام واستغلال للموارد الطبيعية والبشرية والمالية إن لم نقـــل تبديدها وكمثال على ذلك زيادة استخراج البترول وما أدى إليه من فوائض مالية ونقدية بترولية مستخدمة بنسبة عالية في اقتصاديات البلدان المتقدمة - سوء توزيع الدخل الوطني بين طبقات وأفراد المجتمع إضافة إلى عـدم اشراك وتعبئة المجتمع فـي عمـلية التنمية مع تضـــييق الخناق علـــى التنظيمات السياسية والاجتماعية والمهنية في العديد من البلدان النامية مما يعكس أن تلك التنمية هي عملية مفروضة وجزئية لصالح الأقلية.

3- إستراتيجية التنمية الاقتصادية:

لا يوجد في واقع الأمر استراتيجية شاملة ومتكاملة للتنمية الاقتصادية وكل ما هناك هو استراتيجيات جزئية تتكامل مع بعضها البعض حينا وتتعارض حينا آخر. هناك إستراتيجية تركز على الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وأخرى ترتكز على التصنيع وغيرها ترتكز على التنمية الزراعية ، وهناك أيضا ما ينصب تركيزه على تلبية الحاجات الأساسية.

3-1- المجموعة الأولى : إستراتيجية الاستثمار:

تشمل هذه الإستراتيجية تلك الأفكار والنظريات التي اهتمت بالتحليل على مستوى الاستثمار من منظور التوازن فقد اعتقد الكثير من الكتاب أنه من أجل تجاوز التخلف وتحقيق التنميـــة

والتقدم تعين استثمار جزء كبير من الدخل الوطني .وتعود هذه النظرة للاعتقاد بأن جوهر مشكلة التخلف تكمن في نقص رؤوس الأموال، وبالرغم أنه لا يمكن إنكار أهمية الارتفاع في معدل التراكم الرأسمالي إلا أنه لا تجوز المبالغة في ذلك فالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي التي تحدد مسار النمو وتؤثر على عملية التقدم الشامل لأي بلد ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى استراتيجيين وهما :

3-1-1 - إستراتيجية النمو المتوازن :

تنطلق هذه النظرية من الاعتقاد العام بأنه لا يمكن لمصنع أو أكثر مهما بلغت كفايته الإنتاجية أن يحرز النجاح منفردا لو تم تنفيذه وسط بيئة استثمارية فقيرة ، لأن جزءا من الدخل المتولد عن هذا المصنع سوف يستخدم في شراء منتجاته بعكس الوضع إذا تم تنفيذ عدد كبير من المشروعات في وقت واحد، وفي مختلف المجالات المتكاملة، ومع مراعاة التوازن المطلوب ما بين القطاعات المختلفة وخاصة الصناعة والزراعة بهدف توفير احتياجات السوق المحلي، الأمر الذي سيؤدي لوضع بحيث يوجد لكل صناعة سوق خاص لها ولغيرها من الصناعات ، مما يعني توليد دخل عنها، إلا أن هذا الوضع لا يعني بالضرورة نمو الصناعات بمعدلات متساوية، إذ أن نمو كل صناعة يتوقف على مرونة الطلب الداخلي لها.

ويؤكد مؤيدو استراتيجية النمو المتوازن نظريتهم بأن برامج التنمية يجب أن تكون شاملة لكافة القطاعات أي أن الاستثمارات توزع على القطاعات المختلفة كل حسب حاجته وذلك لوجود تشابك بين بعضها البعض ولأن كل قطاع يمثل سوق لناتج القطاع الآخر.

3- 2- 2- إستراتيجية النمو غير المتوازن:

يرى أنصار استراتيجية النمو غير المتوازن أن يكون هناك تركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع بحيث يؤدي هذا القطاع إلى جذب القطاعات الأخرى لمرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المطلوبة على مستوى القطاعات الأخرى ، ويعتقد أنصار هذه الإستراتيجية بأن اتباع هذا الأسلوب هو الأفضل للدولة المناسبة مما يعني اعتراضهم على أسلوب أنصار النمو المتوازن بخصوص الدفعة القوية والنمو المتوازن ويركزون على الدفعة القوية للاقتصاد الوطني بحيث يكون في إطار النمو غير المتوازن.

تهدف نظرية إستراتيجية النمو اللامتوازن إلى التغلب على ضعف القدرة الاستثمارية من خلال جانب العرض إذ أن كل استثمار جديد سوف ينتفع من الوفورات الخارجية التي نجمت عن الاستثمارات الأخرى، كما أن هذه الاستثمارات سوف توجد وفورات جديدة لصناعات واستثمارات أخرى، وبالتالي تطالب هذه الإستراتيجية بضرورة تركيز الجهود التنموية في بضع قطاعات أو صناعات تتميز بأن لها القدرة على حفز الاستثمارات الأخرى والتركيز على ظاهرة تكامل الإنتاج مع وجود درجة عالية من الترابط بين الصناعات ، بحيث يؤدي النمو في سلعة (أ) إلى تخفيض نفقات الإنتاج في السلعة (ب) وهذا يتطلب المفاضلة بين البدء في مشروعات البنية التحتية للاقتصاد والمشروعات الإنتاجية وبمعنى آخر إيجاد فائض في المشروعات الإنتاجية يقابله عجز في مشروعات البنية التحتية ، وكذلك تدعو هذه الإستراتيجية إلى الاختيار ما بين المشروعات الإنتاجية وفقا لما تحدثه من آثار دفع للأمام.

3- 2- المجموعة الثانية:

3-2-1-إستراتيجية إحلال الواردات.

يتلخص جوهر هذه الإستراتيجية في انتاج السلع الصناعية المستوردة محليا ، وقد اعتبرت أنها الخطوة الأولى على طريق التنمية اعتمادا على توفر السوق المحلي والمعرفة بخصائص السلع المطلوبة وإمكانية توفير حماية السلع المحلية من المنافسة الأجنبية خلال المراحل الأولى ، وقد ساعد في الترويج لهذه النظرية تدني أسعار المواد الخام المصدرة ، وتردي شروط التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية ، مما يكون سببا في تدني الإيرادات العامة للدولة من العملات الأجنبية وقد تم تطبيق هذه الإستراتيجية بشكل واسع في بلدان أسيا والعالم العربي، إلا أن نتائجها كانت غير مشجعة كونها اعتمدت بصورة أساسية على التكنولوجيا المستوردة من السلع الصناعية الجاهزة رفقة ارتفاع في قيمة الواردات من السلع الوسيطية والتكنولوجيا مما أدى إلى فشل هذه النظرية في تعديل وضع الميزان التجاري ومن ثم عدم ملاءمتها للاستخدام.

3- 2- 2- إستراتيجية السلع التصديرية " التصنيع من أجل التصدير" :

عنيت هذه الإستراتيجية بمنح الأولوية للسلع والصناعات المنتجة للتصدير ، وقد جذبت هذه النظرية الاهتمام لتجربتها الناجحة في بعض البلدان النامية، حيث بينت في تنميتها للفروع

التصديرية أنها لا تسمح فقط بارتفاع النمو الاقتصادي بل أيضا تعمل على الزيادة الفعالة في الإنتاج الإجمالي.

ومن أهم ميزات استخدام هذه الإستراتيجية ، التصنيع من أجل التصدير أنها يجب أن تقدم منتجات عالية الجودة وذات قدرة تنافسية في السوق الدولي، هذا عكس ما تتميز به إستراتيجية إحلال الواردات من منتجات منخفضة الجودة وعالية التكاليف بحجة الحماية الجمركية التي توفرها حكومات البلدان النامية، وعلى ذلك فلم يكن تطبيق هذه النظرية أوفر حظا من سابقتها ، فقد اصطدمت بالحواجز الحمائية التي توفرها البلدان المتقدمة لأسواقها، بالإضافة للسيطرة الكثيفة التي تحتلها الاحتكارات الدولية في الأسواق العالمية والتي مازالت حتى الآن والعديد من المعوقات الأخرى.

3- 3- المجموعة الثالثة : إستراتيجية الفكر التنموي الحديث.

تشمل مجموعة الأفكار والنظريات التي تركز على الفكر التنموي الحديث، حيث تميل للأخذ بالمفهوم الشامل لإستراتيجية التنمية ، فلا تقتصر على الاستثمار وتوجهات التصنيع فقط، وإنما على شروط التنمية في مختلف جوانبها الاقتصادية، السياسية الاجتماعية، الثقافية،...الخ ومن ضمن المحاولات العديدة التي اندرجت تحت هذا المفهوم إستراتيجيةإشباع الحاجات الاساسية بهدف رفع رفاهية السكان،ورفض التبعية للخارج و تحقيق تنمية متوازنة ومتواصلة ومعتمدة على الذات والعدالة في توزيع الدخل على الجميع وعدم الاعتماد على آليات السوق بشكل مطلق في ذلك.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها.

1- مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية:

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أو لتقييم النتائج ،ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية ،فان المؤشرات بدورها عرفت تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية، ووصولا إلى مؤشر التنمية البشرية .

وعلى الرغم من الاستغلال المكثف في الأدبيات لمصطلح " مؤشر" فانه لا يبدو معروفا بشكل واف ،فالقواميس تعرف المؤشر بأنه"الذي يشير إلى شيء آخر"لكن بالاستعمال الفعلي كثيرا ما يتم الخلط بين الإحصاءات والمتغيرات والمؤشرات .

ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي مؤشر تنمية عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها ،ويمكن للمؤشر أن يشكل قياسا باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها وعندما يكون الهدف أو العنصر غير قابل بذاته للقياس ،فان المؤشر يخدم بالدرجة الأولى الإشارة بأفضل ما يمكن لهذا الهدف أو العنصر مثال ذلك أن دليل وفيات الأطفال يشكل مؤشرا لقياس مستوى الصحة العامة[1]. ومن أهم معايير أو مؤشرات التنمية الاقتصادية ما يلي:

1-1- الناتج الوطني :

إن الموارد الاقتصادية لا تصلح كما هي عليه لسد الحاجات وإشباع الرغبات ،لذلك يجب تحويل هذه الموارد إلى منتجات قابلة لسد الحاجات وإشباع الرغبات ،ونشاط المجتمع هذا يطلق عليه الإنتاج وحصيلة هذا الإنتاج هو الناتج الوطني أو الدخل الوطني ،ولتحليل الناتج الوطني ،تستخدم عادة بعض المفاهيم أهمها :الناتج الداخلي الخام (PIB) وإجمالي الناتج الوطني (PNB) .

1-1-1- الناتج الداخلي الخام :

يمثل الناتج الداخلي الخام قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة داخل الحدود الوطنية للدولة، بصرف النظر عن جنسية المنتج ،أي أن الناتج الداخلي الخام هو رقم الأعمال لدولة ما. وتجدر الإشارة إلى أنه عندما يكون الناتج الداخلي الخام في ارتفاع وتزايد من سنة إلى أخرى موالية لها ،نكون في هذه الحالة بصدد التحدث عن النمو ،حيث أن في أغلب النظريات الاقتصادية هذا النمو ضروري لتنمية وتطور أي دولة أما عندما تنخفض وتتراجع قيمة الناتج الداخلي الخام فان هذا يعني التخلف والتدهور الاقتصادي (هذا طبعا إضافة إلى مقاييس اقتصادية أخرى كالتضخم ،البطالة ،المردودية...الخ).

[1] محمد عدنان وديع ،"قياس التنمية ومؤشراتها"، ،سلسلة جسر التنمية ،العدد2 ،2001 ،من الموقع www.arab-api.org.

1- 1- 2- الناتج الوطني الإجمالي:

يعتبر الناتج الوطني الإجمالي المقياس الأكثر استخداما في تحليل الناتج الوطني وهو عبارة عن القيمة النقدية للبضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة ،كما يعرف بأنه عبارة عن قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة والمعروضة في السوق خلال فترة زمنية معينة ،إذ يتضمن مشتريات المستهلكين من المواد الغذائية، الملابس، الوقود ،السيارات الجديدة وكذلك الخدمات الأخرى ،كما يتضمن مشتريات المؤسسات الاقتصادية ،ومشتريات الأفراد والمؤسسات من المباني السكنية وغير السكنية كالمحلات التجارية والمعامل والمكاتب والمخازن ،كما يتضمن قيمة فائض الصادرات على قيمة الاستيراد . ويمكن النظر إلى الناتج الوطني الإجمالي على أنه عبارة عن المجموع الكلي للناتج الجاري ،ويعتبر من غير صالح الاقتصاد الوطني أن يكون الناتج الوطني الإجمالي عاليا جدا أو منخفضا جدا ،لأن ارتفاعه يتسبب في ارتفاع معدلات التضخم ،إذ حتى تتمكن المؤسسات الإنتاجية من تحقيق أعلى إنتاج ممكن يتطلب منها استخدام المزيد من عنصر العمل عن طريق استمالة العمال برفع أجورهم لإغرائهم للعمل لديها ،إلا أن ارتفاع معدلات الأجور هذه تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم انعكاسها على الأسعار التي ترتفع بدورها ،وعلى ذلك يؤدي حجم الإنتاج الكبير إلى بروز حالة التضخم ،كما يعتبر من غير المرغوب فيه الإنتاج عند المستويات الدنيا ،لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى رفع معدلات البطالة وانخفاض دخول المستخدمين وما يترتب عليه من انخفاض المستوى المعيشي العام[1].

ويعتبر الدخل أو الناتج الوطني من أهم المؤشرات العامة الدالة على التطور الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة وتتمثل أهمية دراسة الدخل الوطني فيما يلي :

- تقدير نجاح السياسة الاقتصادية للدولة حيث تتمثل السياسة الاقتصادية للحكومة في القرارات والإجراءات التي تتخذها لتهيئة الجو الملائم للنشاط الإنتاجي وتوجيهه توجيها صحيحا .

[1] - ضياء مجيد الموسوي ،النظرية الاقتصادية ، الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1994 ،ص13-17 .

- دراسة بعض المظاهر الهامة للبنيان الاقتصادي ،فبيانات الناتج الوطني لا تظهر فقـــط مجموع هذا الناتج خلال السنوات المختلفة وإنما تبين أيضا مساهمة كل قطاع في تكوينه.

- بحث توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج ،أي النصيب الذي يعود لعوامل الإنتاج نتيجة مساهمتها في الناتج الوطني والمتمثل في العوائد التي تتلقاها من أجور وفوائد وريوع وأرباح .

- قياس مستوى رفاهية الأفراد ،وذلك لحساب معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي ورغم ما يأخذ على الناتج الوطني الإجـمالي من حيث :نوعية الإنتاج، التلوث...الـــــخ فانه يعتبر تقديرا تقريبا جيدا للنشاط الاقتصادي كما يعطي صورة دقيقة إلى حد ما حول الاقتـــــصاد الوطني .

1- 2- معدل النمو :

يقصد بالنمو الاقتصادي - كما أسلفنا الذكر -حدوث زيادة مستمرة ومستقرة فـي متوسـط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ،يوضح هذا المفهوم أن حدوث النمو الاقتـصادي يـرتبط بثلاث عناصر أساسية تتمثل فيما يلي :

1- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ، ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني كما يلي : **الدخل الوطني/ عدد السكان** .

يتطلب حدوث هذه الزيادة ،أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان ،أي: **معدل الزيادة في الدخل/ معدل الزيادة في عدد السكان** أكبر من الواحد

- فإذا كانت النسبة تساوي الواحد، فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل الوطني إلا أن نصيب الفرد منه يظل ثابتا بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة.

- إذا كانت النسبة أصغر من الواحد، فهذا يعني أن متوسط نصيب الـفرد من الدخل الوطني ينخفض رغم زيادة الدخل الوطني وذلك لأن معدل النمو في السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل الوطني.

2- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة. ويقاس الدخل الحقيقي كما يلي: **الدخل النقدي/المستوى العام للأسعار.**

ولذلك فان تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم). ويعني ذلك أن حدوث زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يتطلب أن يكون:

معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني/معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار أكبر من 1.

ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي في دولة ما عن طريق المعادلة الآتية:

معدل النمو الاقتصادي=معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني- معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم).

3- تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. والزيادة المستمرة معناها أنه يجب أن تكون ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي،أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة. ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وان تكون مستقرة بمعنى ألا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى .

1- 3- معدل التضخم:

التضخم هو عملية ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار أو التدهور المستمر في القوة الشرائية لوحدة النقود وهو عملية ديناميكية تنشأ أسبابها الأولية أو القوة المولدة لهذه الضغوط التضخمية بفعل عوامل نقدية أو حقيقية أو هيكلية.وهناك العديد من الطرق المستعملة لقياس وتقدير معدلات التضخم والتي تعتمد على معيار فائض العرض النقدي وهو عبارة عن الفرق بين التغير في عرض النقود (السيولة) وبين التغير في الطلب على النقود أي حجم ما

يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل حقيقي في شكل نقود وذلك خلال فترة زمنيـــة معينـــة[1]

فإذا كان :

ΔM : التغير في عرض النقود.

Ti : معدل التضخم.

M/GNP: الطلب على النقود(مقلوب سرعة التداول الداخلية للنقود).

GNP: الناتج الوطني الإجمالي.

ΔGNP: التغير في الناتج الوطني الإجمالي.

فان : $$Ti = \Delta M - \frac{M}{GNP}\Delta GNP$$

1- 4- تطور الإنتاج الصناعي والانتاج الفلاحي :

تعد نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي في قيمة الناتج الوطني أحد معايير قياس التنمية نظـــرا لاقتران هذه الأخيرة بالتصنيع خاصة وان البعض من الاقتصاديين قد ربط عمليـــة التنميـــة الاقتصادية بعملية التصنيع فكلما زاد نصيب الإنتاج الصناعي من قيمـــة النـــاتج الـــوطني الإجمالي كلما كان ذلك مؤشرا جيدا على تقدم وتطور البلد . في هذا الإطار هناك نقطتـــان ذات أهمية كبيرة لبرنامج التنمية هما :

1- زيادة الانتاجية الصناعية تشكل مفتاحا لزيادة متوسط دخل الفرد.

2- توفر الصناعات التحويلية قائمة اكـــبر من الاحتمالات لزيـــادة كفاءة إحـــــلال الواردات وزيادة بقية الصادرات بدلا من تصدير المواد الأولية وحدها.

وتجدر الإشارة إلى انه لا يجب إهمال دور الفلاحة والإنتاج الفلاحي فـــي عمليـــة التنميـــة الاقتصادية وهذا راجع إلى وجود علاقات وثيقة ومتبادلة بين الصناعة والزراعة.فـــإذا نمـــا الدخل الزراعي بعدالة فان الصناعة ستتمتع بسوق كبيرة واسعة لاستهلاك إنتاجها الذي قـــد يحقق لها اقتصاديات الحجم في الإنتاج والتسويق، كذلك الحال يجب أن يزود نمـــو الـــدخل بسبب التوسع الصناعي حافزا دائما للإنتاج الزراعي والإنتاجية من خلال زيادة الطلب على الغذاء [2].

---

[1]- نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ،1987، ص241.

[2]- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، لبنان،طبعة أولى، 1981 ،ص421 .

ان مشكلة الانتاج الفلاحي لدى البلدان الناميةتتلخص في ضرورة رفع الانتاج الفلاحي قصد مواجهة تزايد السكان وانتشار الزحف الديمغرافي الذي تعرفه بلدان القارات الثلاث،من جهة،وضرورة رفع الانتاج الفلاحي قصد تحرير إمكانيات فائضة ماديا وبشريا لتغذية وتمويل التصنيع الذي يعتبر المفتاح الوحيد لطريق التقدم من جهة أخرى.

فالمشكل الفلاحي مطروح في واجهتين : واجهة دفاعية تخلص الى جعل الفلاحة تشبع الحاجات الغذائية الأساسية وواجهة هجومية تخلص الى جعل الفلاحة وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية .

1- 5- مؤشر التنمية البشرية (HPI):

إن النظر إلى التنمية من منظور التنمية البشرية يعني أساسا توسيع الخيارات الإنسانية وتنطوي هذه العملية على تكوين وتعزيز قدرات الإنسان من خلال تنمية الموارد البشرية من حيث الصحة والتغذية الجيدتين والتعليم بما فيه اكتساب المهارات.وترتبط التنمية الإنسانية ارتباطا عضويا بحرية الإنسان، الصحة والتعليم.فقلة المعرفة أو جمودها يعني الركود والتضاؤل في فرص التنمية وقد أصبحت فجوة المعرفة وليس فجوة الدخل هي المحور الرئيسي لقدرات الدول في عالمنا المعاصر[1].

ويشير تقرير البنك الدولي حول مؤشرات التنمية العالمية لعام 2001 انه في المتوسط يوجد لدى أي بلد مرتفع الدخل من أجهزة الكومبيوتر 40 مرة ما لدى أي بلد في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.ولكن حدث تقدم هام ففي عام 1995 كانت خمسة بلدان فقط في المنطقة متصلة بشبكة الانترنيت واليوم تتصل جميع بلدان المنطقة بالشبكة ومعدل نمو عدد مستعملي الانترنيت في إفريقيا يتزايد باستمرار[2] .

2- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية :

يعتقد بعض الاقتصاديين والسياسيين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال .

---

[1]- منير العمش، " تصحيح مسار التنمية في عالم متغير"، مجلة البعث، ديسمبر 2003 من الموقع www.albaath.com

[2]- محمد عدنان وديع،مرجع سابق، من الموقع : www.arab-api.org

يرد ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار والذي يتحدد أساسا بسعة السوق ، وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار وطالما أن الدخول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فان القدرة على الادخار كذلك منخفضة .

لذلك فان عملية التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة الخبيثة في أضعف نقطها والخروج من نطاقها والعمل بكافة السبل والأساليب على تكوين رؤوس الأموال اللازمة للنهوض بالاقتصاديات الوطنية والسير بها قدما باتجاه النمو الاقتصادي .

وتمويل التنمية الاقتصادية يقع بالدرجة الأولى على عاتق الموارد المحلية ،إلا أنه يستعان بالموارد الأجنبية في هذا الخصوص وعلى ذلك فان دراسة تمويل التنمية الاقتصادية تقتضي الإحاطة بكل من المصادر الداخلية والمصادر الخارجية للتمويل:

2-1- المصادر الداخلية للتمويل:

تتكون المصادر الداخلية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في أي مجتمع مما يتولد من مدخرات محلية في مختلف قطاعات الاقتصاد،حيث يمكن لهذه المدخرات أن تتحقق اختياريا من طرف الأفراد والمؤسسات أو اجباريا بواسطة الدولة من خلال فرض الضرائب،وعليه يمكن تقسيم المصادر الداخلية إلى:

2-1-1- المدخرات الاختيارية:

وهي الادخارات التي يقبل عليها الأفراد والمؤسسات باختيارهم وإرادتهم وتتكون من مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال.

أ- مدخرات القطاع العائلي:

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح – أي الدخل بعد تسديد الضرائب – وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة. وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في البلدان النامية وذلك بالمقارنة مع البلدان المتقدمة.[1]

وتتمثل مصادر الادخار في القطاع العائلي في:

---

[1] - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون؛ التنمية الاقتصادية -مفهومها- نظرياتها- سياستها- الدار الجامعية ، مصر ،2003 ، ص 258.

- المدخرات التعـــاقدية كأقســـاط التامين والمعـــــاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات.
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد الذين يحتفظون بـــها فـــــي صورة نقود أو أصول أخرى كالحلي والمجوهرات أو تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير أو المصارف سواء الجارية أو الآجلة أو تستخدم في شراء الأوراق المالية من الشركات أو الأسواق المالية المختلفة.
- الاستثمار المباشر في شراء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

أما العوامل التي تؤثر على مدخرات القطاع العائلي هي: حجم الدخل، درجة تركز وتوزيع الدخل بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية الأخرى مثل: ســعر الفائــدة، مــدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، وفرة وتنوع الأوعية الادخارية ومعدل التضخم إلــى جانب عوامل ديمغرافية واجتماعية مثل: تركيبة المجتمع العمرية، حجــم الأســرة، البيئــة الاجتماعية (ريف أو مدينة) ، شيوع مــا يعــرف بنظــام الأســرة الممتــدة، والــديانات والمعتقدات...الخ. [1]

ب- مدخرات قطاع الأعمال:

يمثل قطاع الأعمال مصدرا هاما للادخار ،ويشمل جميع المؤسسات الإنتاجية التــي يكــون هدفها تعظيم الربح ،حيث تختلف مدخرات القطاع باختلاف نوعية المؤسسات كمايلي :[2]

ب- 1- مدخرات القطاع الخاص:

يتمثل صافي مدخرات القطاع الخاص في ذلك الجزء من الأرباح غير الموزعة لدى شركات المساهمة ،حيث يزيد الادخار كلما زادت الأرباح ،ويمكن حساب الادخار الصافي للقطــاع الخاص بالعلاقة التالية:

ادخار القطاع الخاص = الإيرادات الكلية – النفقات الكلية

---

[1] - محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 238.

[2] - محمد عبد العزيز عجمية وايمان ناصف ، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية ،الدار الجامعية ،مصر، 2003، ص218.

وتحتوي النفقات الكلية على : قيمة مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وطاقوية ،المدفوعات التعاقدية لفائدة أصحاب عوامل الإنتاج ،صافي الضرائب المدفوعة (الأعباء الضريبية – الإعانات الممنوحة) ،والأرباح الموزعة على المساهمين . ونظرا للظروف التي تعيشها أغلبية البلدان النامية فان ادخار القطاع الخاص عادة ما يكون حجمه ضئيل بالمقارنة مع الأرباح المحققة وهذا ما يعود سلبا على برنامج التنمية في هذه البلدان .

ب- 2- مدخرات القطاع العام :

تتمثل مدخرات هذا القطاع فيما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها،ولما كانت الأرباح تتمثل في الفرق بين تكاليف الإنتاج وثمن بيع السلع المنتجة ،فان هذه الأرباح مع ثبات الضرائب تتوقف على أسعار بيع المنتجات وتكلفة الحصول على مستلزمات الإنتاج من القطاعات الأخرى ،وكذا على مستوى الأجور والمرتبات التي يتقاضاها العاملون في هذا القطاع ، بالإضافة إلى تطور الكفاءة الإنتاجية في المشروعات التي يتكون منها. وعليه فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة التبذير والعمل على رفع الإنتاجية ... الخ

ولكي يستطيع القطاع العام زيادة ما يستطيع أن يقدمه للاقتصاد الوطني من مدخرات فإن الأمر يتطلب أن تكون هناك سياسة وطنية محددة تتضح فيها تماما علاقة الأجور بالأسعار والإنتاجية.

والخلاصة من كل ما سبق أنه لما كان الدخل الوطني في البلدان النامية منخفضا، فإن الادخار الاختياري سيكون منخفضا ومن ثم فلن يكون كافيا لتمويل الاستثمارات الجديدة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية،خصوصا إذا ما أخذنا في الاعتبار أيضا الصعوبات التي تعوق رفع معدل هذا الادخار والمشاكل التي يواجهها الاقتصاد الوطني في حالة اعتماده بدرجة كبيرة على رؤوس الأموال الأجنبية، ولذا فإن الكثير من الاقتصاديين يتفقون على ضرورة اللجوء إلى المدخرات الإجبارية كإحدى الوسائل التي قد تكون فعالة في تمويل التنمية الاقتصادية.[1]

[1]- محمود يونس وأحمد رمضان نعمة الله؛ مرجع سابق، ص 480.

2-1-2- المدخرات الإجبارية:

يقصد بالادخار الإجباري ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية، أي دون أن يقبلوا عليه طواعية و اختيارا.ويتمثل الادخار الإجباري أساسا في:

أ- مدخرات القطاع الحكومي:

يحقق القطاع الحكومي ادخارا، إذا زادت الإيرادات الجارية عن النفقات الجارية، وتشمل الإيرادات الجارية الضرائب الإدارية كالرسوم والغرامات وخلافه وهي بذلك لا تشتمل على أرباح القطاع العام أو حصيلة القروض العامة (محلية أو أجنبية) أما المصروفات الجارية فتشمل مصارف الادارة الحكومية، وتكاليف المرافق العامة، وفوائد الدين العام وغيرها من المصروفات الأخرى. وبذلك فهي لا تشتمل على النفقات الاستثمارية التي تنفقها الدولة في غمار عملية التنمية الاقتصادية. والشيء الملاحظ في البلدان النامية أن القطاع الحكومي باستثناء البلدان البترولية، لا يساهم في الادخار الوطني إلا بجزء ضئيل وغالبا ما يكون هذا الادخار في هذه البلدان سالبا. والسبب هو قصور معدل الزيادة في الإيرادات الجارية عن ملاحقة معدل الزيادة في النفقات الجارية.

ويمكن لهذه البلدان أن ترتفع بإسهام القطاع الحكومي في الادخار الوطني أو على الأقل تقليل اعتماده على القطاعات الأخرى (إذا ما كان ادخاره بالسالب) عن طريق:

- ضغط النفقات الجارية بالابتعاد عن كل مظاهر الإسراف والتبذير.
- زيادة حجم الضرائب المحصلة من خلال تفعيل وتنشيط الأجهزة الضريبية ومحاربة كل أوجه التهرب الضريبي.

ب- الادخار الجماعي:

يقصد بالادخار الجماعي ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إجبارية نتيجة لتشريعات معينة يفرضها القانون.وذلك يعني أن الفرد ليس له أي سلطان على هذا النوع من الادخار حيث لا يمكن له سحبه أو استرداده في أي وقت يشاء كما هو الحال بالنسبة للمدخرات الاختيارية .

ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بشتى أنواعها. ولقد احتل هذا النوع من الادخار مكانة هامة في البلدان النامية لان التأمينات الاجتماعية تستطيع أن تقلل

من حدة الاتجاهات التضخمية ، المتمثلة في ارتفاع الأسعار ،التي عادة ما تصاحب عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق كبح جماح الطلب على الاستهلاك .

والواقع أن الادخار الجماعي يتميز عن الأنواع الأخرى للادخار الإجباري في أن الأفراد الذين يساهمون في تكوينه يحصلون على مزايا مباشرة مثل الخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات ... الخ . ومعنى ذلك أن هذا الادخار إلى جانب إسهامه في تمويل التنمية الاقتصادية فانه يسهم أيضا في استقرار العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ، لذا فهو أكثر قبولا لدى الأفراد والهيئات عن الأنواع الأخرى للادخار الإجباري .

2-1- 3- التمويل المصرفي:

تعتبر البنوك – بأشكالها المختلفة – أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية . وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء أكان عاما أو خاصا وسواء كان يعمل في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى ، في تمويل كل من رأس المال العامل ، أي تتمثل في احتياجاتها إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل .

كما يمكن للبنوك أن تساهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الأفراد والمؤسسات على التعامل في الأسواق النقدية والمالية وتقديم إدخاراتهم عن طريق زيادة عرض الأوراق المالية والتجارية والسندات وأذونات الخزينة من قبل البنوك . وبهذه الطريقة يمكن منع تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج .

2- 2- المصادر الخارجية للتمويل :

تلجأ البلدان عادة إلى المصادر الخارجية للتمويل عندما تعجز المدخرات المحلية عن تغطية الاستثمار المطلوب ، وتأخذ المصادر الخارجية للتمويل الأشكال التالية :

2-2-1- المعونات الأجنبية:

تتمثل في تمويل موارد من حكومات البلدان الغنية والمؤسسات التابعة لها . أو من المؤسسات المالية الدولية إلى الدول الفقيرة وبخاصة إلى حكوماتها وذلك في شكل نقدي (عملات قابلة للتحويل) ، أوفي شكل عيني (سلع استهلاكية أو استثمارية ، خدمات أخرى) ، أو في شكل تقني (خبرات ،تكوين ... الخ) .

وتنقسم المساعدات الدولية حسب طبيعتها إلى منح وإعانات:

أما المنحة فهي هبة من الدولة أو الهيئة المانحة ، وهي خالصة ولا ترد ولا تحمل أي التزام لاحق بالوفاء .

وأما الإعانة فتجمع بين الهبة والقرض ، فهي قروض واجبة السداد ولكنها تتميز بيسر ومرونة شروطها ، حيث تعقد بمعدلات فائدة منخفضة أو بدونها ، كما تمتد آجالها لمدة زمنية أطول تصل حتى الخمسين سنة فضلا عن الإعفاء من تسديد الأقساط أو الفوائد في السنوات الأولى للإعانة ، إلى غيرها من التسهيلات.[1]

كما تنقسم المعونات الأجنبية من حيث مصدرها إلى مساعدات ثنائية الأطراف، وحيدة المصدر ومساعدات متعددة الأطراف متعددة المصادر .

تتمثل المساعدات الثنائية في المنح والقروض الميسرة التي تتم بين طرفين ، من حكومة أو هيئة تابعة لها ، إلى حكومة دولة أخرى أو هيئة تابعة لها في إطار من التفاوض يبرم بين الطرفين ، حيث يخضع مثل هذه المساعدات غالبا لاعتبارات غير اقتصادية .

أما المعونات المتعددة الأطراف فتتم عن طريق المؤسسات المالية الدولية المتخصصة لفائدة حكومات البلدان النامية والهيئات التابعة لها ، حيث يعد البنك العالمي أهم المنظمات التمويلية الدولية ، إلى جانب العديد من المؤسسات التمويلية الأخرى .

تعد المساعدات المتعددة الأطراف أكثر فائدة وفاعلية ، ذلك لأن المؤسسات الدولية تضم خبراء أكفاء وغير متحيزين ، كما أن منح المساعدات يتم في إطار إجراءات ومبادئ صارمة ، تأخذ في الاعتبار حسن تنفيذ المشروع وتحقيق عائد مناسب ، وكذا قدرة الدولة المستفيدة على السداد في حالة القروض الميسرة ، كما تقترن المساعدة المالية عادة بتقديم مساعدات فنية لادارة المشاريع الممولة في مراحلها الأولى وبخلاف المساعدة المتعددة تتميز المعونات الثنائية ، بمرونتها ، خاصة عند تقديم مساعدات عاجلة وغير مرتبطة بمشروع استثماري محدد .

لكن تمويل موارد ضخمة قد يخلق في واقع الأمر نوعا من المشاكل التي تحول دون إفادة البلدان المتلقية لهذه الموارد الأجنبية ، فعندما يتم استغلال المعونة لتحقيق مكاسب خاصة

---

[1]- سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1988، ص 309

للبعض ، أو عندما يتم الاستيلاء عليها بصفة مطلقة ، فإن زيادة حجم تدفقات المعونة الأجنبية لن يفيد البلد المتلقي .

ورغم أنه يمكن أن تستخدم المعونة الأجنبية بحكمة وعقلانية . إلا أنها قد تخلق في البلد المتلقي عوارض ما يعرف " بالمرض الهولندي " وهو تعبير يشير بصفة عامة إلى النتائج الضارة التي تسببها التدفقات الضخمة والمفاجئة من النقد الأجنبي إلى بلد ما ، حيث تتمثل هذه العواقب الضارة أساسا في ارتفاع حقيقي في قيمة العملة المحلية وانخفاض الكمية المنتجة من السلع المتداولة في التجارة .[1]

2- 2- 2- القروض الأجنبية:

تمثل القروض الأجنبية أحد وسائل التمويل الخارجي وهي عبارة عن موارد محولة من منظمة أو حكومة أو مؤسسة خاصة إلى حكومة بلد نامي أو هيئة شبه حكومية تابعة له،ضمن شروط معينة يتم الاتفاق عليها مسبقا ،حيث تحدد هذه الشروط التزامات الطرف المستفيد ،ممثلة أساسا في مدفوعات أصل الدين + مدفوعات معدل الفائدة ،وذلك ضمن أجال محددة.

يمكن التمييز بين القروض الأجنبية بحسب مصادرها إلى عامة وخاصة،ومن ثم يكون القرض عاما،إذا كانت الجهة المانحة للقرض رسمية : حكومات دول ،وكالات عامة، هيئات رسمية تابعة لها ،وتكون القروض العامة اما ثنائية أو متعددة الأطراف.

وأما القروض الخاصة فتمنحها جهات غير رسمية : أشخاص طبيعية أو معنوية ،تكون هذه القروض عادة قصيرة الأجل وبأسعار فائدة مرتفعة ،وتقترن عادة بعمليات استثمارية أو بعمليات تمويل الصادرات ،والجزء الأكبر يمنح للقطاع الخاص في البلد المتلقي ،كما يمكن أن تأخذ شكل قروض مصرفية وهي عبارة عن تسهيلات مصرفية يحصل عليها البلد المتلقي لتمويل العجز المؤقت في حصيلة النقد الأجنبي .

2- 2- 3- الاستثمار الأجنبي:

الاستثمار الأجنبي هو استخدام يجري في الخارج لموارد يملكها بلد ما وهو ينقسم وفقا لدرجة المساهمة في رؤوس الأموال المستثمرة إلى استثمار مباشر واستثمار غير مباشر.

---

[1]- أليش ب ، وتيموتي ى ، "تدبر الآثار المالية للمعونة" ، التمويل والتنمية ، ديسمبر 2002 ، ص28.

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا حسب تعريف صندوق النقد الدولي عندما يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال احدى مؤسسات الأعمال. ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل إنشاء مشروع من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية كما انه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم ،وينتج عن هذه الملكية الكلية أو الجزئية الحق في إدارة المشروع أو المشاركة في إدارته ،كما تنتج عنه حقوق إضافية تتمثل أساسا في إمكانية تحويل الأرباح والفوائد ،والتأثير في خطط الإنتاج والتسويق .

ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي خاصة البلدان التي يعجز فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو ،وترجع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث كونه يخفف عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات ،ففي الوقت الذي يمثل فيه انسيابه إضافة إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام فانه يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ،فقد يترتب عليه موارد كانت عاطلة ،كما قد يؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلا .

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه فيما عدا المزايا التي ذكرناها آنفا ، فإن انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز عن غيره من مصادر التمويل الخارجي الأخرى في الآتي :

- انعدام المشروطية التي أصبحت تلازم المساعدات الإنمائية الرسمية والتي قد تكون غير ملائمة مع نمط التنمية المستهدف .
- أنه يتدفق في شكل خدمة متكاملة من رأس المال والتكنولوجيا التقنية والخبرة الإدارية.
- أنه غير منشئ للمديونية ، حيث لا يتولد عنه التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة ، فالالتزام بتحويل الأرباح إلى الخارج يتمتع من الناحية الاقتصادية بقدر من المرونة ، إذ تتغير الأرباح

المحولة ارتفاعـــا وانخفاضا تبـــعا للرواج والكساد ، فهي لا تلقي عـــــبئا على مـــوازين المدفوعات مثل خدمة الدين [1] .

- يعتبر أكثر مرونة ولا يمكنه الهرب بسهولة عند أول بادرة للمتاعب كما يمكن إعادة تقييمه مـــباشرة بعد حدوث أية أزمة على خلاف الـــقروض قصيرة الأجل .[2] ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكـــــــــــالا وأنـــواعا مختلـــفـــة بحسب الأهداف التي يرغب المستثمر في تحقيقها ، وتشمل:[3]

- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية.
- الاستثمار الباحث عن الأسواق.
- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء.
- الاستثمـــار البـــاحث عن الأصـــول الإستـــراتيجية (في مجال البحـــوث والتطوير).

تعد الشركات الدولية العملاقة والشركات متعددة الجنسيات أهم مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فهي تمتلك أصولا مالية ضخمة تسعى إلى استثمارها في مختلف بقاع العـــالم ، وهي تمتلك وتحتكر التكنولوجيا الحديثة ولها إمكانات وتأثير واســـع فـــي شـــؤون الإدارة، الاتصالات والتسويق وتعتمد هذه الشركات للمفاضلة بين البلدان المضيفة للاســـتثمار علـــى جملة من العوامل الرئيسية هي :

- حجم وإمكانية النمو في السوق المحلي للدولة المضيفة.
- حرية دخول السوق وقوة المنافسة داخله.
- نوعية اليد العاملة وتوافر المواد الخام.
- إمكانية تحويل الأرباح والفوائد وجميع المستحقات.
- درجة حماية حقوق الملكية.
-المزايا والحوافز الضريبية الممنوحة.
- انخفاض المخاطر الأساسية.

---

[1] - من الموقع www.rezgar.com /2002

[2] - التمويل والتنمية ، مرجع سابق ، ص 7.

[3] - من الموقع www.arab-api.org/2004

- البنية الأساسية القوية.

ب – الاستثمار الأجنبي غير المباشر :

يقتصر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على مجرد شراء أسهم شركات قائمة في بلد ما ، أو الاكتتاب في أسهم مشروعات ستقام. يطلق على هذا النوع من الاستثمار" غير مباشر " نظرا لأن صلة المستثمر الأجنبي بالمشروع هي صلة غير مباشرة ، حيث أن المشاركة في رأس مال هذه المشروعات لا تعطي لصاحبها حق السيطرة والإشراف على المشروع الاستثماري .

تختلف استثمارات المحفظة المالية بين التعامل في أوراق مالية متداولة ، وبين إصدارات جديدة للأوراق المالية ، يتمثل الجانب الأكبر من العمليات الدولية في الأوراق المالية الدولية في الأسهم ، وترتبط عملية شراء الأوراق المالية المتداولة باعتبارات العائد والسيولة ، وهي مدفوعة لغرض تنويع مكونات المحفظة المالية بأوراق مالية أجنبية ، تقليل المخاطر المرتبطة بقيمة العملة الوطنية ، وحتى الرغبة في التهرب من الضرائب المحلية على القيم المنقولة . أما عن إصدار أسهم وسندات جديدة على الصعيد الدولي فتتم عندما ترغب دولة أو شركة مساهمة في إصدار قرض عام في الخارج لغرض الحصول على النقد الأجنبي .

توحي نظرية محفظة الأوراق المالية إلى عدد من الشروط المطلوبة لاجتذاب رؤوس أموال طويلة الأجل :[1]

- وجود سوق مالي متطور .
- إتباع الدولة لسياسات اقتصادية كلية تسعى في المقام الأول إلى رفع معدلات الفائدة لتتافس أسواق المال . والعمل على استقرار أسواق الصرف الوطنية لتقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات المالية الدولية وزيادة معدلات العائد المتوقع .
- تحسين المناخ الاستثماري وإضفاء نوع من الشفافية والمرونة على النظم المالية وما قد يرتبط بها من أجهزة.

[1] - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص240-241.

خـــلاصة الفصـــل:

ينصرف تعريف التنمية الاقتصادية إلى أنها عملية تنطوي على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وتغير نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغيـــر في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط . وهـــذا يعنـــي أن التنميـــة الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي.

وتتحدد التنمية الاقتصادية بالاعتماد على حزمة من العوامل والمتطلبات المحليـــة كالقاعـــدة المحلية الذاتية – السوق– التغير الهيكلي،رأس المال ، الاستثمار ...الخ، إلى جانب حزمـــة أخرى من العوامل الخارجية وتشمل جميع التأثيرات الخارجية التي يفترض أن تؤثر ايجابيا على التنمية الاقتصادية.

وفي الجهة المقابلة هناك العديد من المعوقات التي تعوق عملية التنمية منها الداخلية و منهـــا الخارجية.

وفي هذا الإطار فإن الاقتصاديين ومنذ وقت مبكر أولوا اهتمامهم بالنمو الاقتصادي ووصفوا النظريات وصاغوا النماذج الرياضية المتدرجة في التعقيد واختبروها ومن بين هذه النماذج، نموذج هارود –دومار، نموذج سولو مع التقدم التكنولوجي ،نموذج روستو... ومع تطـــور الزمن ظهرت نظريات جديدة للنمو لتفسره بمجموعة من العوامل التي تحدد داخليا كـــراس االمال المادي، رأس المال البشري، رأس المال العمومي والتكنولوجي.

فنظرية رأس المال المادي لـــ"Romer" سنة 1986 فتربط النمو الاقتصادي بالاستثمار في رأس المال العيني.

وقد أوضح"Lucas" سنة 1988 أن الاستثمار في رأس المال البشري من شـــأنه الارتفـــاع بنمو الناتج للفرد وزيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني الكلي.

وأما عن التكنولوجيا فقد اعتبرها "Romer" سنة 1990 كعامل إنتاج مباشر ينشأ من إدماج المعرفة المبتكرة مع التجهيزات والتقنيات المستعملة ، كما تقـــدم "Barro" سـنة 1990 بنموذج شرح دور رأس المال العمومي في تحقيق نمو داخلي المنشأ للناتج المحلي الإجمالي.

أما بخصوص إستراتيجية التنمية الاقتصادية فلا يوجد واقع الأمر إستراتيجية شاملة ومتكاملة حيث يمكن تقسيم الاستراتيجيات العامة للتنمية إلى ثلاث مجموعات : المجموعة الأولـــى : إستراتيجية الاستثمار والتي يمكن تقسيمها إلى إستراتيجيتين : إستراتيجية النمو المتوازن و

إستراتيجية النمو غير المتوازن، أما المجموعة الثانية يمكن تقسيمها إلى : إستراتيجية إحلال الواردات ، إستراتيجية السلع التصديرية" التصنيع من أجل التصدير" والمجموعة الثالثة : إستراتيجية الفكر التنموي الحديث التي تميل للأخذ بالمفهوم الشامل للتنمية في مختلف جوانبها الاقتصادية ،السياسية، الاجتماعية ، الثقافية ...الخ

وكما هو معروف ومسلم به أن عملية التنمية تحتاج إلى الأموال والموارد المالية من اجل تجسيد مختلف البرامج التنموية ورأينا أن مصادر تمويل التنمية تنقسم إلى قسمين : مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية فمصادر التمويل الداخلية تتمثل في الادخار بمختلف أنواعه، أم المصادر الخارجية فتتمثل في القروض الخارجية، المعونات والهبات والاستثمار الأجنبي المباشرو غير المباشر.

ونظرا لضعف المصادر الداخلية وعدم كفايتها اعتمدت البلدان النامية على المصادر الخارجية خاصة القروض الخارجية وهو ما جعلها تقع في فخ المديونية الخارجية.

والجزائر كغيرها من هذه البلدان وقعت في هذا الفخ ، لذلك نتساءل عن حال وواقع التنمية الاقتصادية فيها وكيف أثرت المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية وما هي الإفرازات التي نتجت عن هذه الوضعية ؟.

الفصل الثالث: المديونية الخارجية و التنمية في الجزائر.

مقدمة.

المبحث الأول: مسيرة التنمية في الجزائر.

المبحث الثاني: المديونية الخارجية الجزائرية.

المبحث الثالث: أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

خلاصة.

مقدمـــة الفصل:

إن المديونية الجزائرية يعود تاريخها إلى ما قبل الاستقلال، أين تحملت الجزائر ديون الاستعمار الفرنسي و المقدرة بـــ 1326.8 مليون دولار بموجب اتفاقيات ايفيان.

و بعد حصول الجزائر على استقلالها عام 1962 فقد ورثت اقتصادا ضعيفا و مدمرا، حيث أقدم المعمرون على تنفيذ سياسة الأرض المحروقة، و تحويل و تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج. بالإضافة إلى أن أغلبية الشعب الجزائري كان يعاني من الأمية...الخ.

و أمام هذه الأوضاع الكارثية وجدت السلطات الجزائرية نفسها مجبرة على إصلاح ما يمكن إصلاحه و السير بالشعب إلى بر التنمية و التقدم.لذلك اتبعت استراتيجية للتنمية تتطلب كثافة رأسمالية عالية ، وأمام محدودية الموارد المالية كان يجب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي .وتبدو الظاهرة طبيعية، فالقاعدة الصناعية الضخمة ينتظر منها على الأجل الطويل مردو دية معتبرة و إيرادات يمكنها تسديد المديونية و مواصلة التنمية.

و لكن و بعد تراجع السياسة الصناعية، و تدهور شروط الاقتراض مع بداية سنوات 1980، و انفجار أزمة المديونية سنة1986 و مع غياب إستراتيجية واضحة في تسيير الدين، انكشفت حقيقة الاقتراض الخارجي و خطورته على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول: مسيرة التنمية في الجزائر.

ورثت الجزائر سنة 1962 غداة الاستقلال اقتصادا ضعيفا و متخلفا يمكن إبراز ملامحه من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية.من الناحية الاقتصادية،كان الاقتصاد خاضعا للنشاط الأول الذي يعتمد بنسبة 80% من إنتاجه على الزراعة و الصناعة الاستخراجية.و يتميز بالتفكك بين قطاعاته و فروعه القطاعية و بالتفاوت الكبير بين مستويات تطور قواهما الإنتاجية، و بالتفاوت الجهوي، و بتبعيته الكاملة للاقتصاد الغربي.

و من الناحية الاجتماعية، اتسم بالبطالة العالية العدد، و التي تولدت عنها حركة نزوح داخلية بين الريف و المدينة، و حركة نزوح خارجية نحو فرنسا على الخصوص بحثا عن العمل بالإضافة إلى انتشار الأمية التي مست 80% من الأشخاص البالغين أكثر من 6 سنوات من العمر.[1]

وإزاء هذه الأوضاع الخطيرة اتخذت السلطات الجزائرية العديد من الإجراءات بغية تنظيم الاقتصاد الوطني من بينها:

- إنشاء لجان التسيير الذاتي بتاريخ 21 أكتوبر 1962 و التي أسندت لها مهمة تسيير مؤقت للأملاك الشاغرة التي هجرها الأوروبيون.
- المساهمة في المؤسسات الفرنسية.
- إنشاء الشركات و الدواوين الوطنية.

بالإضافة إلى وضع مخططات للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

1- نموذج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

من المتعارف عليه أن الجزائر اتبعت نموذج تنموي يعتمد على الصناعات الثقيلة، هذا النموذج الذي يستجيب إلى متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي نصت عليها مختلف المواثيق الوطنية انطلاقا من بيان أول نوفمبر إلى برنامج طرابلس الذي يؤكد على انه يجب أن يقوم التصنيع على صناعات أساسية تشكل قاعدة على المدى البعيد و قد برزت بوضوح مثل هذه الإستراتجية و لأول مرة في شهر فيفري سنة 1967 من خلال نص صدر

1- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص38.

عن المديرية العامة للخطة و الدراسات الاقتصادية تحت عنوان "آثار التخطيط و استراتيجية التنمية" و ذلك لتحديد الإطار العام للسياسة الاقتصادية المخططة لـ 15 سنة القادمة أي حتى عام 1980 و قد تعرض هذا النص إلى الأهداف الثلاثة التالية:

- **أهداف إستراتيجية:** إن الهدف الرئيسي الذي تتفرع عنه الأهداف الأخرى يتمثل في إقامة اقتصاد مزدهر و متكامل قادر على تلبية احتياجات السكان.

- **وظائف التصنيع:** لقد حدد النص وظائف التصنيع الذي تتفرع عنه الأهداف الأخرى نختصرها في الدور الرئيسي الذي يجب أن يلعبه في إعادة هيكلة الاقتصاد و تحقيق إيرادات خارجية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية و ذلك بالتعاون مع الزراعة.

- **المسالة الزراعية:** إذا كانت التنمية الزراعية غير قادرة على أي حال من الأحوال أن تكون المحرك لإعادة هيكلة الاقتصاد إلا أن التنمية الريفية بالاستناد إلى الخطط طويلة الأجل لتحديث الريف تمثل المهمة الرئيسية للاشتراكية الجزائرية.إن هذا النموذج التنموي يندرج ضمن نظرية الصناعات المصنعة التي تبناها الباحث:"جيرارد ستان دي بارنيس"الذي يعرف التصنيع"بأنه عبارة على الصناعات التي تعمل على تحديث الزراعة و تحويل الثروات الوطنية إلى منتوجات و سلع استهلاكية أو إنتاجية موجهة إلى تغطية حاجات السوق الوطنية".إذن حسب "دي بارنيس" فان عملية التصنيع هي بمثابة تحويل مجتمع بأكمله عن طريق نظام مسبق من الصناعات،و ليس الأمر في هذه الحالة مجرد إنشاء صناعات فقط بل أيضا خلق تكامل بين القطاعات الاقتصادية مما يسمح بإنشاء تنمية مستقلة عن طريق التخفيف التدريجي للتبعية الاقتصادية و انطلاقا من هذا الفهم فهو يعطي أهمية كبرى لمثل هذه الصناعات التي تمتاز بديناميكية ذاتية أي تلك التي لها قوة جذب أمامية و خلفية مثل:صناعة الحديد و الصلب،الصناعة الميكانيكية لدفع عملية التنمية الاقتصادية.و.حسب"دي بارنيس"دائما فان هذا النوع من الصناعات المصنعة يتضمن مايلي:

1- مجموعة الفروع التي تتقاسم صناعة الحديد و الصلب و الصناعات الميكانيكية و الكهربائية التي تقدم السلع الرأسمالية إلى القطاعات الأخرى و هي التجهيزات الصناعية، المحركات...الخ.

2- الفروع الكبرى للصناعات الكيماوية و تقسم إلى:صناعات كيماوية مثل الكبريت و مشتقاته، الأسمدة...الخ، الكيمياء العضوية مثل: البيتروكيمياء و المنتجات الأساسية التي تدخل في صناعة خيوط البلاستيك و البلاستيك الصناعي.

3- فروع إنتاج الطاقة: و ما تتميز به من قوة جذب أمامية و خلفية(الاستخراج، النقل، التخزين)، بمعنى التحسينات التكنولوجية داخل القطاع أو القطاعات الأخرى المستهلكة للطاقة.غير أن السؤال الأساسي الذي يطرح هو كيف يتعامل هذا النموذج مع مشكلة التمويل؟ خاصة إذا علمنا أن هذا النموذج يتطلب رؤوس أموال ضخمة، يعتبر هذا المشكل ثانوي خاصة في بلاد بترولي مثل الجزائر و بذلك فان عملية تمويل التنمية الاقتصادية تعتمد على مصدرين:

أ- قطاع المحروقات و ما يدره من عوائد بترولية"عوائد هامة من العملة الصعبة"، غير أن هذا القطاع كان تحت سيطرة الشركات الفرنسية بدرجة خاصة و بالتالي فان عملية التمويل مرتبطة بتأميم هذه الشركات و سيطرة الدولة على القطاع و هو ما تم فعلا بعد تأميم الشركات الفرنسية بنسبة 51% في 24 فيفري 1971.

ب- بما أن البرنامج يقوم على فرضية أساسية و هي تطبيق إصلاح زراعي يسمح بتكثيف الزراعة نتيجة لعملية المكننة التي تعرض إليها القطاع.الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجيته و بالتالي تعبئة الفائض الزراعي المتاح.

إذن فهذا النموذج يهدف إلى تحقيق تنمية متمركزة على ذاتها من خلال تكامل بين مختلف القطاعات عن طريق الحلقة: صناعة-زراعة-صناعة، لتلبية حاجات السوق الوطنية.و كمحاولة من الجزائر لتطبيق ذلك ميدانيا سطرت العديد من المخططات التنموية لتسريع عملية التراكم و التحقيق التدريجي للاستقلال الاقتصادي.

2- المخططات التنموية:

لقد شهدت الجزائر أولى محاولة جادة في التخطيط الاقتصادي مع أواخر سنة 1966، حيث كان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي محدودا لانعدام الاستقرار السياسي.

و قد عرفت الجزائر العديد من المخططات التنموية نذكرها على النحو التالي:

2-1- المخطط الثلاثي(1967- 1969):

استطاعت الجزائر سنة 1967 ان تضع أول مخطط اقتصادي لها، هو المخطط الثلاثي الذي يعتبر مخطط قصير الأجل.و أقل ما يقال عن هذا المخطط انه محاولة أولى في مجال التخطيط.و ذلك لعدة اعتبارات أولاها هو ان فترة خمس سنوات من الاستقلال قليلة جدا، و أيضا إذا ما قارناها بالدول الاشتراكية الأخرى مثل الاتحاد السوفياتي، الذي استغرق فيه التحضير للبدء في التخطيط إحدى عشرة سنة، و كان أول مخطط شاهد النور فيه سنة 1928.

- **توزيع استثمارات المخطط الثلاثي:**

اهتم هذا المخطط بقطاع الصناعة وخاصة قطاع المحروقات الذي بلغت حصته 2.3 مليار دينار، أي حوالي 43% من مجموع الاستثمارات المخصصة للصناعة و التي بلغت 5.4 مليار دينار من إجمالي الاستثمارات المخططة (9.06 مليار دج) أي حوالي 60%.

كما يتضح من خلال الجدول التالي الذي يبين الأهمية النسبية للمحروقات مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى والفرق بين ما خطط و ما أنجز فعلا.

جدول رقم09: الأهمية النسبية للمحروقات التقدير و الإنجاز في قطاع الصناعة.

القطاعات	التقدير		الإنجاز	
	مليار دج	%	مليار دج	%
المحروقات	2.300	43	2.500	51
صناعة قاعدية	2.200	40	1.580	32
صناعة تحويلية	0.500	10	0.370	08
مناجم و طاقة	0.400	07	0.440	09
المجموع	5.400	100	4.980	100

المصدر: ماضي بلقاسم، "العوائد البترولية و الاقتصاد الوطني الجزائري"، رسالة ماجستير، جامعة عنابة، 1991 ، ص90.

أما فيما يخص التقديرات و الإنجازات في كافة فروع الاقتصاد فالجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 10: تنفيذ البرامج الاستثمارية للمخطط الثلاثي.

القطاعات	المخطط (مليار دج)	المنفذ (مليار دج)	%
الصناعة	5400	4750	87
الزراعة	1869	1606	86
قطاعات أخرى	3812	2769	73
المجموع	11081	9125	83

المصدر: حسن بلقاسم بهلول سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها،ج1،مرجع سابق ،ص190.

من الجدولين السابقين يتضح مايلي:

- اهتم المخطط بالصناعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، فالجزائر أعطت لها أهمية كبرى نظرا للدور التي تقوم به"كمهيكل" للاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى ذلك يمكن إبراز أهمية قطاع المحروقات داخل قطاع الصناعة الوطنية.

- استثمارات المخطط لم تنجز بنسبة 100% في جميع القطاعات، بل ما تم إنجازه لا يتجاوز 83% و هذا ربما راجع لنقص التجربة، حيث ترك الباقي لإنجازه في المخططات القادمة(17%)، مما أدى إلى تراكم المشاريع و إحداث الكثير من العراقيل من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية.

2-2- المخطط الرباعي الأول(1970-1973):

اتبعت الجزائر طريقة التخطيط العقلاني و العلمي ابتداء من المخطط الرباعي الأول الذي يعتبر أول مخطط يعتمد على مبدأ التنسيق بين مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، و قد شهد هذا المخطط ظهور عدة أحداث سياسية و اقتصادية هامة يمكن اختصارها في مايلي:

- ظهور أول إصلاح زراعي جذري يعمل على القضاء على مخلفات الزراعة الاستعمارية و العلاقات الاستغلالية بين المالكين و المنتجين"نظام الثورة الزراعية".

- تأميم قطاع المحروقات باعتباره أهم قطاع اقتصادي، سواء كمحرك لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة أو كممول لهذه العملية.
- إن عملية التأميم قد مكنت الحكومة الجزائرية من استرجاع جزء كبير من الأرباح المهربة عن طريق الشركات الأجنبية(الفرنسية على وجه التحديد) و توظيفها في التنمية المحلية.
- كما عرف هذا المخطط ظهور التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي يعتبر أول تنظيم عمالي يعمل على إدماج العمال في عملية التسيير و يفتح لهم المجال بالتالي في المشاركة و المساهمة في تسيير مؤسساتهم.

- **توزيع استثمارات المخطط الرباعي الأول**

لقد ورد في الخطة الرباعية (1970-1973) مايلي:

إن إستراتيجية التنمية التي اختارتها البلاد موجهة للانتقال بالجزائر من دولة متخلفة اقتصاديا نتيجة قرن و ربع من الاحتلال الفرنسي...إلى اقتصاد عصري قادر على تأمين جميع ثمار التقدم التقني بالاعتماد على إمكانياته الذاتية،ولقد ثبت ان انتقالية عميقة في هيكل اقتصادي متخلف تتطلب سياسة تصنيعية تهتم بالدرجة الأولى بالقاعدة المادية،تسمح بتشكيل هيكل مترابط في البلاد و يتمتع بدرجة عالية نسبيا من التكامل بين القطاعات و داخلها.حيث مع بداية مرحلة ما بعد التأميمات أصبحت السياسة الاقتصادية للجزائر واضحة في نشر عملية التصنيع في جميع القطاعات و فروع الاقتصاد الوطني، و تداركا للاهتلاك المعنوي السريع للمعدات أعطت السياسة الاقتصادية التنموية الأولوية حتى نهاية السبعينات للتوظيفات الاستثمارية في المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار بناء مؤسسات تكون كلمة الحسم فيها للتقنيات، بغض النظر عن الأرقام والنسبة التي تشكلها هذه الرساميل في إطار الناتج المحلي الإجمالي.و لتأمين العملة الصعبة اللازمة لاستيراد المعدات الصناعية وجه اهتمام خاص في هذا المخطط و كذا المخطط الثاني لتطوير قطاع الإنتاج المادي التصديري و الذي تشكل فيه المحروقات"النفط و الغاز" مكان الصدارة باعتباره النشاط الاقتصادي المتميز و القادر على تامين تلك الاحتياجات،و في نفس الوقت باعتباره المادة الخام و الطاقة الضرورية و اللازمة لنشاط المركبات الاقتصادية الوطنية التي يجري تشييدها في إطار ما هو مرسوم لها في المخطط.

جدول رقم 11: توزيع الاستثمارات خلال المخطط الرباعي الأول.

القطاعات	المخطط(مليار دج)	%
الزراعة	4.940	17.80
الصناعة	12.400	44.68
قطاعات أخرى	10.410	37.52
المجموع	27.750	100

المصدر: محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، مرجع سابق، ص251.

يتضح من خلال الجدول الأهمية الدائمة لقطاع الصناعة التي مثلت بنسبة 44.68% من الاستثمارات المخططة و هذا يعود-كما أسلفنا الذكر-إلى الاهتمام بصناعة النفط و الغاز التي تعتبر القطاع الوحيد القادر على تمويل حاجيات السلسلة التنموية للبلاد و ذلك من خلال توجيه الجهد الأساسي إلى اكتشاف احتياطيات جديدة و زيادة حجم النفط المستخرج من الحقول المستغلة و من أهم ما أنجز في هذا المجال في هذا المخطط:مصنع تكرير النفط في "أرزيو" ومصنع تمييع الغاز المستخلص بـــ "سكيكدة" و خط أنابيب نقل الغاز المستخلص من النفط والمواد المكثفة"حاسي مسعود-أرزيو"و أنبوب الغاز"حاسي الرمل-أرزيو".

أما فيما يخص ما تم تنفيذه فعلا من استثمارات في هذا المخطط، يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 12: حجم الاستثمارات المنفقة خلال المخطط الرباعي الأول.

القطاعات	المخطط(مليار دج)	الفعلي(مليار دج)	%
الزراعة	4.940	4.350	88.05
الصناعة	12.400	20.800	167.75
قطاعات أخرى	10.410	11.160	107.20
المجموع	27.750	36.310	130.84

المصدر: نفس المرجع السابق، ص251.

والشيء الملاحظ من خلال ما سبق هو الزيادة الحـــادة في صناعتي بنـــاء الآلات و المعدات حيث تضاعفت حصة هذه المجالات أكثر من 6 مرات عند تحليل حصتها في بنية الاستثمارات، وجه هذا الاهتمام نتيجة إقامة مجموعات صناعية واسعة تعتمد على منتجات مركب الحديد والصلب في الحجار-عنابة- و بالتالي تقليص استيراد بعض السلع الرأسمالية.

وبالتأكيد أن تامين الإمكانيات المادية بإنجاز مثل هذه المشروعات و أعباء مناصب الشغل اللازمة لها لم يكن ممكن تحقيقه لولا حكمة السياسة الاقتصادية في الاهتمام المميز بقطاع المحروقات لتمويل عمليات بناء المشاريع الجديدة من جهة، و استخدام القروض الأجنبية على نطاق واسع و غير عقلاني من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار ظل المخطط الاقتصادي ضعيف الاهتمام بالقطاع الزراعي حيث خصص له 17.80% فقط من إجمالي الاستثمارات في هذا المخطط و أن ما خصص له لم يستهلك كليا حيث استهلك فقط ما نسبته 88% من الموارد المخصصة.

وما يمكن قوله في الأخير عن هذا المخطط هو انه بالرغم من النجاحات التي حققها، إلا انه ظل بعيدا و متأخرا في معدلات نمو إنتاج الصناعة التحويلية، و كان ذلك مرتبطا بتخلف الزراعة.

2- 3 - المخطط الرباعي الثاني(1974-1977):

إن هذا المخطط لم يحمل أهدافا خاصة في المجال الاقتصادي، بقدر ما جاء مدعما للأهداف السابقة و مكملا للمخطط الرباعي الأول، إذ ركز هذا المخطط على ترسيخ و تعميق الإنجازات الاقتصادية التي تمت من قبل، كما أنه اعتمد أساسا على المحاور التالية:

- مواصلة عملية التأميم و استمرارها للأنشطة الصغيرة و المتوسطة بتأميم الكثير من المؤسسات الاقتصادية، وذلك من اجل توسيع القطاع العام و تدعيم التوجه نحو الاشتراكية كنموذج للتنمية الاقتصادية.
- تدعيم الصناعات القاعدية و الأساسية لانطلاق الاقتصاد الوطني، و التوسع في الاستثمارات الإنتاجية و كذلك زيادة الاهتمام ببناء القاعدة الهيكلية (جسور، طرقات...الخ) لتدعيم القطاع الصناعي.
- الاهتمام بتحسين المستوى العام الاجتماعي للفرد الجزائري مثل:تخصيص استثمارات محددة لتكوين مناصب عمل، و القضاء على البطالة بمختلف أنواعها خاصة الموسمية منها.

- **توزيع استثمارات المخطط الرباعي الثاني:**

بفضل ارتفاع أسعار البترول العالمية عامي 1973 و1974، مما أدى إلى تضاعف حجم الإيرادات البترولية من 5.675 مليار دولار في المخطط الرباعي الأول إلى 18 مليار

دولار،الشيء الذي سمح بالتوسع في حجم الاستثمارات التي تضمنها هذا المخطط(110.22 مليار دينار)أي فاقت بمرتين مستواها في المخطط الرباعي الأول.و قد اقترح المخطط توجيه 48 مليار دينار من هذه الاستثمارات إلى الصناعة، و رغم أن النسبة المئوية للاستثمارات المخصصة للصناعة انخفضت من 55% في المخطط الرباعي الأول إلى 43.5% في هذا المخطط إلا أن قيمتها المطلقة ارتفعت و بشكل حاد بفضل الزيادة الكبيرة في الإمكانيات المالية الحكومية.

سمح لها ذلك بتخصيص أدوات استثمارية اكبر بالمقارنة مع الفترات الماضية لحل عدد من المشاكل الاجتماعية و قد خصص للحاجيات الاجتماعية بما في ذلك البناء السكني 13.3% من الأدوات الاستثمارية مقابل11.5% في المخطط الماضي،كما تضاعف الإنفاق على تطوير التعليم و إعداد الإطارات ثلاث مرات،و قد ارتفعت بشكل جوهري نسبة الأدوات الاستثمارية المخصصة لتطوير البناء الاقتصادي التحتي من 11%في المخطط الماضي إلى 14%و يمكن توضيح ذلك في الجدولين التاليين:

جدول رقم 13: توزيع الاستثمارات خلال المخطط الرباعي الثاني.

القطاعات	المخطط(مليار دج)	المنفذ(مليار دج)	%
الصناعة	48.00	74.15	154.47
الزراعة و الري	16.72	8.91	53.28
القطاع شبه المنتج	10.50	10.22	97.33
مؤسسات انجاز البناء والأشغال العمومية	2.73	3.45	126.37
الهياكل الأساسية	32.27	24.50	75.92
مجموع الاستثمارات	110.22	121.23	109.98

المصدر: نفس المرجع السابق، ص341.

كما أن معاينة داخلية لما هو مخطط للاستثمارات الصناعية و واقع الاستثمارات المنجزة يمكن توضيحها كالتالي:

جدول رقم 14: ديناميكية التوظيفات الاستثمارية لقطاع الصناعة.

القطاع	المخطط(مليار دج)	المنفذ(مليار دج)	%
المحروقات	19.50	36.00	184.61
الصناعة القاعدية	21.90	28.00	127.85
صناعة تحويلية	4.00	5.07	126.75
مناجم و طاقة	2.60	4.62	177.69
المجموع	48.00	73.96	153.52

المصدر:سعيدي عبد الله" التخطيط وآفاق التنمية"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1990، ص103.

من الجدولين السابقين يتبين مايلي:

- الحصة الأكبر في إطار الاستثمارات الصناعية منحت للمحروقات، حيث بلغت نسبتها 40.50% من الاستثمارات المخططة، و في إطار الإنجاز الفعلي فقد ارتفعت مساهمة المحروقات بأرقامها المطلقة من 19.50 مليار دينار إلى 36.00 مليار دينار، طبقا للأرقام المنجزة أي حوالي 50% من قيمة الاستثمارات الصناعية المنفذة.

وهكذا يكون واضحا أن السياسة الاقتصادية للجزائر فيما يتعلق باستخدام عوائد المحروقات ظلت توجه الاهتمام الأكبر لتطوير الصناعة، حيث بالرغم من انخفاض النسبة المئوية المخصصة للصناعة من 55% في المخطط الرباعي الأول إلى 43.5% في هذا المخطط فان قيمتها المطلقة ارتفعت بشكل حاد.إذ ورد في مقدمة المخطط أن المرحلة الجديدة ستكون أصعب من المرحلة الماضية لأنها تتميز باتساع و تنوع و ضخامة مجالات التنفيذ فيها مما يتطلب اكبر قسم من الاستثمارات الصناعية.[1]

و في الوقت الذي تم فيه تركيز الجهود على أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية من وجهة النظر الاستراتيجية، وجه الاهتمام أكثر إلى توزيع القوى المنتجة و الاستخدام العقلاني للموارد المادية و البشرية و قد جرى تركيز خاص على زيادة فرص العمل و تنفيذ ما يسمى بالبرامج الخاصة بتطوير مناطق البلاد الأكثر تخلفا.و في إطار التوجيهات الأساسية لتطوير صناعة النفط و الغاز من الحقول القديمة وبناء طاقات جديدة في مجالات تحويل النفـــــط و الحصول على المواد المكثفة و تمييع الغاز المستخلص من النفط و تطوير النقل بالأنابيب

1- عبد الكريم ابن أعراب،" السياسات الاقتصادية الجزائرية"، من الموقع: www.ufc-dz.com

و طبقا للتوجيهات الأساسية للمخطط الرباعي الثاني بخصوص ضرورة الشروع في تحديث المناجم المستغلة و توسيع استخدام الحديد و الفوسفات و استخراج عدد من مكامن اليورانيوم و الكاولين و الملح الصخري...الخ.و في مجال الصناعة التحويلية ضرورة الاهتمام و البدء في المرحلة الثانية من المركب الضخم مركب الحديد و الصلب في الحجار حيث ينبغي التوسع في زيادة الإنتاج إلى 2 مليون طن سنويا، و قد تضاعفت الاستثمارات المخصصة للصناعة الكيماوية بثماني مرات، واحتلت صناعة الآلات و المعدات الكهربائية موقع متميز بين قطاعات الصناعة التحويلية حيث حددت المهام التالية لهذين القطاعين:

- خلق الإمكانيات الميدانية لتلبية الاحتياج الوطني بشكل كامل من المعدات اللازمة في البناء و النقل و المواصلات و الزراعة والري.
- رفع مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع المعمرة، و لم تقتصر المهمة المحددة لقطاع الطاقة لتموين المؤسسات بالطاقة الكهربائية، بل تعدتها إلى تنفيذ برنامج واسع لكهربة المناطق الريفية خاصة التي يطبق فيها الإصلاح الزراعي بشكل بسيط، وانطلاقا من التوسع في خريطة طموحات المخطط الاقتصادي صار لزاما على السياسة الاقتصادية الجزائرية أن تركز على اتجاهين أساسيين في نشاطها في ميدان المحروقات:
- تكثيف عمليات تصدير المحروقات باعتبارها المورد الأساسي للعملة الصعبة اللازمة لتمويل المشروعات الطموحة.
- الزيادة في مساهمة المحروقات في نشاط القطاعات الاقتصادية الأساسية وفي الاستهلاك المنزلي.

وتجدر الإشارة و التأكيد على ان الاقتصاد الجزائري بين فترة الستينات و السبعينات قد اعتمد كليا على قطاع المحروقات.الشيء الذي أدى إلى اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

2- 4- الفترة الانتقالية (1978-1979):

تتميز هذه الفترة بخصائص سياسية و اقتصادية هي التالية:

- ظهور جهاز دولة جديد يتميز بتوجهات سياسية و اقتصادية معينة.

- تجميد عملية التخطيط نظرا لوجود مشاريع غير منجزة تماما أو غير كاملة الإنجاز متعلقة بمخلفات المخططات التنموية السابقة، و ظهور تكاليف إنجاز جديدة تتطلب الدراسة الدقيقة و العقلانية لأنها تؤثر على الاستثمارات و البرامج المستقبلية.
- الاهتمام بطبيعة التخطيط و محتواه و إعادة النظر فيه، خاصة حول كيفية توزيع الاستثمارات بين القطاعات، مع العلم أن المخططات ركزت جل اهتمامها على الصناعات الثقيلة بالدرجة الأولى.

2- 5- المخطط الخماسي الأول(1980-1984).

إن هذا المخطط جاء بعد المرحلة الانتقالية وحصيلة عشرية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك فان معظم الإجراءات المتخذة خلال هذا المخطط تحاول تجاوز النقائص المسجلة خلال العشرية الأولى من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و تمثلت أهدافه في:[1]

- تدعيم المكتسبات الصناعية في مجال الصناعات الأساسية مثل صناعة النفط و الغاز و صناعة العتاد الفلاحي و التجهيزات الكهرومنزلية و صناعة قطاع الغيار المختلفة.
- الاهتمام بصناعة مواد البناء(الاسمنت- الخشب) لتلبية احتياجات قطاع السكن.
- الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية (النسيج، الصناعات الغذائية) وتحسين نوعيتها.

وكذلك الصناعات الجلدية لتلبية احتياجات المواطن والتقليل من الاستيراد في هذا المجال.

- الاهتمام أكثر بالجانب الزراعي لما له من أهمية في الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك من خلال توفير المياه، خاصة للزراعة المروية واجراء كثير من التجديدات على الهياكل الزراعية من اجل رفع فعاليتها في ميدان العمل والإنتاج وكذلك تنويع الزراعات وتعميم استعمال الوسائل الحديثة من عتاد وأسمدة ومواد زراعية أولية.

وبالرغم من كون قطاع المحروقات ظل العمود الفقري الذي يمكن من خلاله النهوض بالاقتصاد الوطني إلا أن ذلك لا يمنع من ملاحظة أن المخطط الخماسي الأول كان هدفه الرئيسي هو إعادة تنظيم الاقتصاد بما يؤدي إلى أفضل تغطية للحاجات الأساسية للسكان في

1- محمد دو يدار، مبادئ الاقتصاد الوطني، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1991، ص301

وقت تتم فيه محاولة تضييق هامش التبعية لقطاع المحروقات. وذلك من خلال تضييق حصة المحروقات في إجمالي الناتج المحلي من 32.3%سنة 1979 الى27.2%في سنة1984.

جدول رقم15: مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

البيان	1979		1984	
	القيم (مليار دج)	%	القيم (مليار دج)	%
الناتج المحلي الإجمالي	111.5	100	165.4	100
الـزراعـة	7.5	6.7	10	5.5
المـحروقـات	36	32.3	45	27.2
صناعة تحويلية	14	12.6	25	15.1
صناعات أخرى	18	1.6	3.3	2.0
أشغال عامة بترولية	5.2	4.6	7.4	4.5
خـدمـات	27.5	24.7	46.3	27.4
رسوم جمركية	9.5	8.5	14	8.5

المصدر:ماضي بلقاسم، مرجع سابق، ص111.

من الجدول يمكن تثبيت المؤشرات والملاحظات التالية:

- مازال قطاع المحروقات هو القطاع الأساسي والذي يساهم بقسط كبير في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 27.2%حيث ارتفع حجم إنتاج الطاقة من31.4 مليون طن عام 1965 إلى 97 مليون طن في سنة 1984.

وطبقا لمعطيات التقرير التقييمي عن الوضعية الاقتصادية عند نهاية المخطط فان الإنتاج المسوق من المحروقات على الصعيد الداخلي والخارجي استقر عند مستوى 70 مليون طن، وقد تزايد استخراج الغاز بصفة عامة طيلة فترة المخطط الخماسي الأول .

- **توزيع الاستثمارات:**

بالمقارنة مع المخطط الرباعي الثاني فان إجمالي الاستثمارات لهذا المخطط ارتفعت لتصل الى400.6 مليار دينار منها 196.6 مليار دج وجهت للمشاريع الموروثة عن المخطط الرباعي الثاني والمرحلة الانتقالية، الباقية بدون إنجاز.

-برنامج الاستثمارات تميز بتقليص حصة الصناعة بالمقارنة مع السنوات(1978-1980) ولكن رغم هذا تبقى نسبتها كبيرة وهامة 38.6%.

- قطـــاع المحروقات شهـــد انخفاضا بـــ50% في برنامج الاستثمارات بالمقارنـــة مـــع (1978-1980) وهذا راجع للانتهاء من أشغال مـــد الأنـــابيب الجديدة لنقـــل الغـــــاز الطبيعي المميع.

جدول رقم 16 : بنية الاستثمارات طبقا لاتجاهات المخطط الخماسي الأول.

القـــطاعـــات	المبالغ المخصصة(مليار دج)	%
- الصناعة	155.50	38.6
- المحروقات	63.0	15.7
- الزراعة، الصيد والغابات	24.1	6.0
- الري	23.0	5.7
- النقل	13.0	3.3
- المرافق الاقتصادية بما فيها إنتاج الكهرباء	37.9	9.5
- السكن	60	15
- المرافق الاجتماعية	16.3	4.1
بما فيها الصحة	7.0	1.7
- التجهيزات الاجتماعية	9.6	2.4
- مؤسسات الإنجاز	20.0	5.0

المصدر: حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 2، د.م.ج، الجزائر، 199، ص97.

بالمقارنة مع الفترة التخطيطية(74-77)وفرت جهود كبيرة: 15% لقطاع السكن، المرافق الاقتصادية والنقل12.8%، الري 5.7% ، وهذا كله يعكس إرادة الدولة الجزائرية في مواجهة تحديات الفترة المستقبلية فيما يخص الطلبات الكبيرة في قطاع السكن وتلبية الحاجات الاجتماعية فيما يتعلق بالصحة والتجهيزات الاجتماعية.

كما أن هذا المخطط يهدف إلى تحسين فعالية الاقتصاد بالاعتماد وبذل جهد كبير فيما يخص الاستثمار في المرافق الخاصة بالنقل، التخزين والتوزيع بالإضافة إلى توفير التجهيزات للمناطق الصناعية.

- **تقييم المخطط الخماسي الأول:**

تدل حصيلة تنفيذ المخطط الخماسي الأول على أن حجم الإنجاز بلغ في نهاية هذا المخطط 350 مليار دينار وهو رقم يدل على أن معدل الإنجاز"الاستهلاك المالي" كان بنسبة أكبر قليلا من 87% وهي نسبة تعبر عن نسبة تحقيق الهدف التقديري. ويعود سبب الانخفاض في الإنجاز إلى الأسباب الرئيسية التالية:

1- ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على قدرة التموين لان انخفاض أسعار المحروقات شكل ضغطا على الإيرادات الجزائرية من العملة الصعبة والتي تشكل المحروقات فيها نسبة 98%. يقابل هذا الوضع ارتفاع قيمة الواردات خلال فترة المخطط عما كان منتظرا بنسبة 9%.

2- ضعف انتظام عمليات التوزيع وخاصة مواد البناء الذي يشكل اختناقا كبيرا في تموين أعمال إنجاز البرامج الاستثمارية.

3- ضعف المتابعة الفنية إما بسبب نقص مكاتب الدراسات وندرة المؤسسات المتخصصة في الدراسات الهندسية والفنية والتكنولوجية أو بسبب تمركز بعض المراكز المتخصصة في المدن الكبرى.

4- ضعف التحكم في وسائل الإنتاج وقد يعود ذلك إلى التكوين المنخفض للعمال أو انعدام اليد العاملة المؤهلة.

5- نقص فعالية استعمال الوسائل المادية المتاحة وعدم احترام تشغيلها لقواعد الرشادة والعقلانية بالإضافة إلى الانخفاض الشديد على مستوى الصيانة. ويختلف معدل الإنجاز الفعلي لهذا المخطط من قطاع لأخر.ففي الصناعة كان حوالي 79% أي 122 مليار دج، في حين معدل استهلاك القروض في الزراعة كان حوالي 60%، أما القطاعات التي سجلت نسبا تقارب 100% هي:الري، الهياكل الأساسية الاقتصادية.

أما على مستوى التشغيل فان المخطط الخماسي الأول حقق حوالي 710.000 منصب شغل، علما أن ما كان مخططا يقدر بحوالي 1.175.000 منصب شغل جديد أي بنسبة في حدود 60%.[1]

1- محمد بلقاسم بهلول،ج2، مرجع سابق ، ص130.

2- 6- المخطط الخماسي الثاني(1985-1989):

يتمحور هذا المخطط حول 3 محاور هي:

- الزراعة والري.
- التنمية الصناعية.
- التهيئة العمرانية.

*** الزراعة والري:**

لقد ركز المخطط الخماسي الثاني على إعطاء الأولوية للفلاحة والري نظرا للدور الذي يقومان به في توفير المواد الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي والإعداد لفترة ما بعد البترول، وهذا استجابة للمتطلبات الأساسية وترقية الفلاحة للتمكن من مواجهة الظروف الاقتصادية الدولية المتدهورة خاصة في مجال استعمال السلع في الميدان الاستراتيجي والمفاوضات الدولية التي تهيمن عليها الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات.

وكان الهدف من برنامج الإنتاج الزراعي الذي انطلق في سنة 1985 :

- زيادة المردود في الإنتاج الأساسي النباتي والحيواني، وكذلك تطوير زراعة الأشجار المثمرة والكروم والبقول.
- تكثيف استغلال الأراضي ورفع إنتاجها باستعمال الأساليب الحديثة.
- إحياء المناطق السهبية.
- تطوير الزراعة في المناطق الجبلية ووضع سياسة مناسبة للتكوين والبحث.ويكون هذا البرنامج جانبا هاما من المخطط الذي استخلص لفترة المخطط الخماسي الثاني مجموعة من الأعمال المنفذة على الخصوص: تحسين تقنيات الإنتاج وتطبيق التوجيهات والإرشادات التقنية، عقلنة التوزيع واستعمال عناصر الإنتاج بطرق عقلانية.[1]

*** التنمية الصناعية:**

ركز المخطط على توسيع القاعدة الصناعية لمساهمتها في خلق نشاطات اقتصادية متكاملة تهدف للاستجابة لاحتياجات المواطنين وإقامة صناعة محلية تحل محل الواردات، خاصة توسيع قاعدة الصناعات الخفيفة والمتوسطة والتي تتميز بتكلفة اقل ومردودية كبيرة وتفتح المجال للمبادرات الخاصة وخلق مناصب شغل جديدة.

1- عبد العزيز شرابي، الجزائر بين التخطيط المركزي واقتصاد السوق، عنابة، ص128.

* **التهيئة العمرانية وإعادة تنظيم الاقتصاد:**

ركز المخطط على تنفيذ السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية وإعادة تنظيم الاقتصاد. والتي ستحقق بالتدريج مجموعة من الشروط اللازمة للتوزيع المتوازن والعقلاني للموارد السكانية والنشاطات الاجتماعية والاقتصادية وتوجيه النشاطات الإنمائية نحو المناطق المعزولة وترقية المناطق الريفية والجنوبية ومناطق الحدود، وهذا لتنمية مناطق البلاد إلى جانب التركيز على إعادة التنظيم الاقتصادي.كإعادة الهيكلة القاعدية للاستثمارات وضمان التحكم في التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال الشروع في الكثير من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

- **توزيع الاستثمارات:**

تقوم توجيهات المخطط(550 مليار دج) مخصصة للاستثمارات المختلفة التي نصت عليها لوائح الدورة الثانية عشر(12) للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني(جوان1985) على ثلاثة أسس:

- المحافظة على المرد ودية – نشر وتوزيع الإنتاج وتلبية حاجات السكان الذين يزداد عددهم باستمرار – والتحكم في التوازنات الخارجية.

كانت النتائج المحصل عليها خلال فترة المخطط الخماسي الأول ايجابية، نسبة النمو خارج المحروقات 7%، تسديد خدمات الدين وفائض في الميزان التجاري لكن الظروف العالمية السيئة منذ سنة 1985 أثرت سلبا على التوقعات مما أدى إلى مراجعة بعض الجوانب نظرا لانخفاض إيرادات البترول.

وعلى هذا الأساس اقترح المخطط التمسك بـ 5 محاور وهي:

- تخفيض الكلفة وأجال الإنجاز.
- الحد من اللجوء إلى الخبرات الأجنبية لإنجاز المشاريع.
- المراقبة الصارمة والدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية والبحث في هذا الإطار عن صيغ أكثر ملاءمة.
- التحسين المحسوس لفاعلية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة.

- التوزيع التدريجي والأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين الآخرين"المؤسسات".

والجدول التالي يبين توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الثاني.

جدول رقم17:برنامج الاستثمارات للمخطط الخماسي الثاني.

القطاعات	الاستثمارات(مليار دج)	%
- الزراعة والري	79.20	14.40
- الصناعة	173.80	31.60
- وسائل الإنجاز	19.25	03.50
- التخزين والتوزيع	15.95	02.90
- البريد والمواصلات	07.70	01.40
- الهياكل القاعدية والاقتصادية	45.65	08.30
- الهياكل القاعدية الاجتماعية	149.60	27.20
- التجهيزات الاحتماعية	44.00	08.00

المصدر :محمد حسن بهلول،ج2،مرجع سابق ،ص223

نلاحظ من الجدول أن نسبة الزراعة والري ضعيفة(14.4%) وهذا لا يتطابق مع توجيهات المخطط وأهدافه ، مما زاد في تبعية البلاد للخارج حيث بلغت الواردات الغذائية سنة 1985 بـــ 10 مليون طن أي ما يعادل 10 مليار دينار.

- الاستثمارات الموجهة للصناعة تبقى معتبرة(173.80 مليار دج) حتى وان انخفضت النسبة إلى 31.6%.
- اهتم المخطط بالهياكل القاعدية الاجتماعية(السكن، المستشفيات، المرافق العامة...الخ) حيث خصص لها مبلغ 149.6 مليار دج أي ما يعادل نسبة 27.2% وهذا للتخفيف من حدة أزمة ما فتئت تتراكم بسبب النمو الديمغرافي السريع(3.5% سنويا) وهي أعلى النسب في العالم.
- إن المخطط الخماسي الثاني قد شهد صعوبات كبيرة في تنفيذ برامج الاستثمارات نظرا للازمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن انخفاض قيمة الدولار وأسعار البترول ابتداء من سنة 1986 وهذا ما أدى إلى تصاعد أرقام المديونية حيث بلغت سنة 1989 حوالي 28.6 مليار دولار.

3- الإصلاحات الاقتصادية الذاتية:

باشرت الجزائر منذ بداية الثمانينات بعض الإصلاحات الاقتصادية بدأت بإعادة الهيكلة العضوية ثم المالية وتعمقت هذه الإصلاحات بعد فشل سياسة التصنيع وتوقف عملية التخطيط والانخفاض الكبير لأسعار البترول منذ سنة 1986 وتدهور قيمة الدولار مما أدى إلى وقوع البلاد في أزمة اقتصادية خانقة.

الشيء الذي اجبر الحكومات المتعاقبة على الدخول في سلسلة من الإصلاحات تمثلت في إعطاء الحرية في التسيير بدخول المؤسسات العمومية في نظام الاستقلالية وأخيرا الشروع في عملية الخوصصة.

3-1- إعادة الهيكلة:

لقد اتسم الاقتصاد الوطني في الثمانينات بالتطور وكبر حجم المؤسسات مقارنة بما كان عليه سنة 1963 لهذا تقرر مبدأ إعادة الهيكلة، ويعنى بها إعادة تنظيم المؤسسات أو فصل الوحدات عن بعضها البعض وهذا لزيادة الفعالية في الإنتاج. وذلك من خلال إعادة الهيكلة العضوية والمالية.

3-1-1- إعادة الهيكلة العضوية:

جاءت طبقا للمرسوم 80-242 الصادر في 1980/10/04 والمقصود بها تقسيم المؤسسات الوطنية كبيرة الحجم والمتعددة المهام إلى مؤسسات وطنية، جهوية وأخرى محلية حسب المعيار المعتمد. والهدف المرجو هو جعل المؤسسات أكثر تخصص وكفاءة.

ولقد شرع في تنفيذ هاته العملية مع بداية سنة 1981 وشملت بعض المؤسسات في البداية، ولعل من الدوافع التي أدت بالحكومة إلى تبني مثل هذا الخيار مايلي:

- الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الوطنية لتعدد الوظائف(الاستثمار والإنتاج).
- التركيز على الاستثمار أكثر من الإنتاج.
- ضعف فعالية المؤسسات نتيجة النمط التسييري الاشتراكي آنذاك.
- ضخامة برنامج الاستثمار.

وقد اعتبرت السياسة التي طبقت بما فيها إعادة الهيكلة العضوية بمثابة مغامرة وخيمة العواقب، وذلك من ناحيتين:

الناحية الأولى، الإفراط فيها والناحية الثانية، الإسراع في تطبيقها حيث في ظرف سنتين(1981-1982) تم تقسيم 15 مؤسسة وطنية إلى 480 مؤسسة وامتد هذا العمل إلى المؤسسات الولائية ليرفع عددها إلى 504 مؤسسة، وأيضا إلى المؤسسات البلدية لتبلغ 1079 مؤسسة.[1]

وقد أدى هذا إلى تصغير المؤسسات الاقتصادية، وهذا من شانه تجريدها من الموارد الداخلية التي تتمتع بها كالبحث العلمي، ولذلك فان سياسة إعادة الهيكلة العضوية بهذا الشكل كانت قد سارت في اتجاه معاكس تماما للاتجاه الذي سارت عليه لدى المؤسسات الاقتصادية المشهورة في العالم، إذ توجهت نحو تكوين شركات كبرى أي تجميع المؤسسات من جنسية واحدة او متعددة الجنسيات.

ولعل التقييم الخاطىء للمؤسسات الوطنية قبل إعادة الهيكلة العضوية- في إنها تهتم بالاستثمار أكثر من الإنتاج- هو الذي أرجح هذا الاختيار وأدى إلى المبالغة في إعادة الهيكلة العضوية.

ودون شك فان المؤسسات الأكثر تضررا هي المؤسسات الإنتاجية وهذا ما تأكد من الدراسة الميدانية التي أجريت عام 1986 لمعرفة انعكاسات العملية على تطوير نشاط المؤسسات في28 ولاية وتبين أنها في وضعية مالية سيئة. واضطرت الكثير منها لإغلاق أبوابها.[2]

3-1-2- إعادة الهيكلة المالية:[3]

وتتضمن التطهير المالي بسبب تراكم الأعباء على كاهل المؤسسات العمومية الشيء الذي جعلها غير قادرة على حل مشاكل السيولة والتوازن المالي الداخلي، وبسبب ندرة الموارد المالية اللازمة. أصبحت هناك صعوبة في متابعة نشاطها الإنتاجي في أحسن الظروف.

فالعملية عبارة عن تقديم تدعيمات للمؤسسات العاجزة ومسح ديونها، ودفع الأجور المتأخرة للعمال، هذه الإعانات مقدمة من طرف الخزينة، بالإضافة إلى تحويل قروض

1- حسن بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة حلب سوريا، 1993، ص45.
2 - عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص207-212
3- حسن بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سابق، ص49.

الاستغلال إلى قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل تتحملها الخزينة دائما لتتمكن هذه المؤسسات من تحقيق إنعاش اقتصادي.

إن هاته العملية التي أدت إلى إثقال كاهل الخزينة العمومية وإفقارها لاسيما بعد الأزمة المالية التي عرفتها البلاد منذ 1986، وهذا ما وضع المؤسسة الاقتصادية أمام وضع آخر خطير تمثل في عجزها عن مواجهة أعباء المديونية بسبب عدم قدرة الخزينة على مواجهة أعباء المديونية.

كذلك المؤسسات التي استفادت من عملية التطهير المالي لم تلبث أن أعادت عجزها المالي مجددا، وهذا لان عملية إعادة الهيكلة المالية لم تصلح الوضع لأنها طبقت دون إصلاح جهازها الإداري وإعادة إحياء هيكلها.

3- 2- الاستقلالية:

تعتبر الاستقلالية حلقة من حلقات الإصلاح اذ أنها جاءت لتحرير المؤسسة من القيود التي جعلت منها هيئة شكلية منفذة للقرارات الإدارية بعيدا عن متطلبات المردودية والفاعلية الاقتصادية، وكذلك تقريبها من قانون السوق بجعل منطقة التجارة خاضعة لقواعد القانون التجاري الذي يحدد نشاطه بصفة مبدئية.[1]

وفي هذا المجال تمنع المادة 58 من القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية أي تدخل في إدارة أو تسيير المؤسسات العمومية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها.

وقد صدر القانون الخاص بمبدأ الاستقلالية في 1988/04/12 تحت رقم 88-01، ونعني به تحرير المؤسسات العمومية من مهامها الخدمية، كما تعني الاستقلالية في التسيير الإداري للمؤسسات وأجهزة الدولة منح بعض الصلاحيات للمسير ونوع من الحرية في تقرير ما يجب لها وما لا يجب.

والاستقلالية لا تعني أبدا الاستقلالية التامة عن أجهزة الدولة وعدم اهتمامها، وحتى إن أرادت فهي لا تستطيع، لان الدولة هي المساهم الوحيد في المؤسسة العمومية الاقتصادية والمالك لرأس مالها.وتتمثل أهداف الاستقلالية في ضرورة إعطاء صلاحيات للمسير تمكنه

1- ناصر دادي عدون، الإدارة و التخطيط الاستراتيجي، د.م.ج، الجزائر، 2001، ص155-163.

من التسيير واتخاذ القرار بنوع من الحرية من اجل تحقيق الربح دون أن يكون ذلك على حساب المستهلك.

ومن أهداف الاستقلالية مايلي:

- إعادة إحياء وإعطاء شخصية للمؤسسة العمومية بما في ذلك البنوك.
- منح المؤسسات الحرية في تسيير مواردها البشرية والمادية لإنتاج السلع والخدمات.
- إفساح المجال للمؤسسات لوضع مخططاتها قصيرة وطويلة الأجل للتعبير عن طموحاتها.
- وضع منهج في التنظيم والتسيير الاقتصادي الوطني الذي يجيب عن مختلف الانشغالات الأساسية.
- الحد من تدخل أجهزة الدولة الوصية في التسيير بتعليماتها الإدارية التي لا تتفق في غالب الأحيان مع المرد ودية.
- القضاء على ظاهرة البيروقراطية.
- تحسين العلاقات بين المؤسسة العمومية والإدارات المركزية.

ومن الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتدعيم استقلالية المؤسسات العمومية مايلي:

- إلغاء قانون الصفقات العمومية على المستوى الخارجي.
- التعبير والتعديل المسبق لمختلف وسائل الرقابة.
- تحرير المؤسسة من ممارسات الوصاية، وبهذا أصبحت مستقلة عن الإدارة كما أصبح لها الحرية في تنظيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية.إضافة إلى ذلك فقد خولت للمؤسسة المهام التالية:
- إرجاع حالة تجميع كل من وظيفتي الإنتاج والتوزيع عن طريق اختيار شبكات توزيع خاصة بها.
- رفض كل تدخل قاطع أو غير قاطع في تسييرها، وهو مبين في القانون التجاري حسب المادة 88-01.
- تحديد الأسعار بأكثر ربحية.

- تحديد مقاييس أجور العمال عن طريق اتفاق جماعي بعد إلغاء النظام العام للعمال من طرف القانون 90-11 الصادر في 90/04/21 وكذلك التسيير الاشتراكي للمؤسسات وبهذا تم انتقال 100 مؤسسة إلى نظام الاستقلالية.

3- 3- مشروع الخوصصة:

تعتبر الخوصصة حلقة من سلسلة الإصلاحات الاقتصادية الطويلة، حيث يرجع اهتمام الحكومة الجزائرية بانتهاج سياسة الخوصصة إلى انخفاض الكفاءة المالية والاقتصادية لمعظم المؤسسات العمومية، وعدم قدرة الحكومة على الاستمرار في دعمها ماليا خاصة بعد أن بلغ عجز الموازنة العامة 8.7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1993.

ومن ثم فان خوصصة جانب كبير من مؤسسات القطاع العام سوف يخلص الحكومة من الدعم الممنوح لتلك المؤسسات، وزيادة حصيلة الضرائب التي سوف يتم فرضها على أرباح هذه المؤسسات بعد إصلاحها وتحويلها إلى القطاع الخاص مما يؤدي إلى تخفيف الضغط على الموازنة العامة.

لذا سمح قانون المالية لسنة 1994 لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية وعرض إدارة هذه المؤسسات على القطاع الخاص بموجب عقود الإدارة واشتراك القطاع الخاص بنسبة تصل إلى 49% من أسهم رأسمالها. [1]

وقد تطلبت الناحية القانونية والتنظيمية لبرنامج الخوصصة تخلي مؤسسات القطاع العام عن الأنشطة الإنتاجية وتحويلها إلى القطاع الخاص، واعتماد إطار قانوني شامل لخوصصة المؤسسات العمومية وتعزيز الاستثمار الخاص.

وفي سنة 1995 تم توسيع الإطار القانوني بإصدار قانون للخوصصة الذي سمح بالملكية الخاصة التامة لمعظم مؤسسات القطاع العام والذي تم تعديله سنة1997 لإضفاء بعض المرونة على القانون السابق وإزالة معظم العراقيل.

ولقد حدد مفهوم الخوصصة وكذلك المشاريع الواجب خوصصتها كما حددت الهيئة المكلفة بالتنفيذ واللجنة المكلفة بالمراقبة، بالإضافة إلى الطرق المعمول بها في عملية نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

---

1 - مليكة عوني،" تنظيم الاقتصاد الجزائري: نحو اقتصاد السوق"، مذكرة ماجستير، جامعة عنابة، 2004، ص87.

إلى جانب عملية الخوصصة، يوجد نوع أخر لإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام يتمثل في الشركات القابضة ،والتي تهدف إلى تجميع الشركات العامة في شركة قابضة قصد إعطائها نوع من الحرية في العمل الإداري بعيدا عن الوصاية وتعمل وفقا لشروط شركة المساهمة. وتقوم الشركات القابضة بإدارة أموال الدولة عن طريق استثمارها في الشركات التابعة لها. وتعمل في إطار السياسة العامة التي ترسمها لها الدولة لتنمية اقتصاد البلد، كما يحددها الإطار القانوني الذي تعمل فيه.

ولقد تم إنشاء إحدى عشر (11) شركة قابضة خاصة بنشاطات معينة(تجهيزات الأطعمة، الصناعات الزراعية، الخدمات، الصناعة الميكانيكية، الإنشاء، الصناعات التحويلية، الكهرباء والاتصالات، التعدين، الأدوية والكيماويات، الاستغلال العام، صناعة الصلب). وقد جاء هذا النوع الجديد من هيكلة القطاع العام الاقتصادي محل صناديق المساهمة التي تم حلها في ديسمبر 1995. وتم دمج الإحدى عشرة شركة قابضة عمومية في خمسة شركات(MIGA HOLDING)، يقوم تسييرها مدير عام وحيد بدلا من مجلس مديرين بالإضافة إلى خمسة شركات جهوية موزعة في الشرق، الغرب، الوسط، الجنوب الشرقي والجنوب الغربي يقوم بإدارة وتسيير المؤسسات المحلية(EPL).

وتعتبر عملية الخوصصة من المهام الرئيسية للشركات القابضة حيث تقوم بعملية التنسيق مع المجلس الوطني لمساهمات الدولة CNPE ومجلس الخوصصة وتسيير أصول المؤسسات العمومية.

وأمام مشكلة المديونية المرتفعة للمؤسسات التابعة للشركات القابضة الخمس وبنشابكها تم حل الشركات القابضة وتحويل أموال، حقوق وسندات هذه الشركات من طرف مجلس مساهمات الدولة (CPE) إلى المجمعات الصناعية التي سوف تقوم بدور الشركات القابضة المنحلة.[1]

ويتمثل دور المجمعات الصناعية في تسيير مساهمات الدولة التي استثمرت في المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE) تحت اسم مؤسسات التسيير والمساهمات (SGP). وبذلك يكون تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجديد الذي يعبر عن إعادة

1- المادة 40 من قانون 01-4 الموافق لـ 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية.

الهيكلة الثالثة للمؤسسات الاقتصادية العمومية بعد صناديق المساهمة ثم الشركات القابضة قد أدى إلى خلق SGP 36.

وعليه فبالرغم من وضع إطار تشريعي للخوصصة فان العملية مازالت تعاني من مشاكل عديدة حيث يعتبر صغر حجم القطاع الخاص وافتقاره إلى الهياكل المؤسسة وأساليب الإدارة الحديثة عائقا أمام خوصصة المؤسسات العامة. وبناء عليه يحتاج نجاح عملية الخوصصة إلى التأييد العام للبرامج من خلال توسيع نطاق آليات الخوصصة. وبالرغم من ذلك فقد نفذت أول عملية للخوصصة سنة 1996 بمساندة البنك الدولي لتحويل حوالي 200 من المؤسسات المحلية الصغيرة إلى القطاع الخاص.

وقد تمت خلال الفترة 1994-1997 العمليات التالية:

- تصفية 827 مؤسسة من بين 1300 مؤسسة عامة محلية.
- منح الاستقلالية إلى 22 مؤسسة عامة كبرى التي تكبدت خسائر ضخمة وتطلب الأمر في النهاية وضع برنامج خاص لمتابعتها وإعادة هيكلتها.
- إقرار خطط لإعادة هيكلة عشر(10) وكالات عامة تعمل في مجال الاستيراد والتوزيع وإعادة هيكلة السكك الحديدية وشركة الكهرباء والغاز.
- إصدار برنامج لخوصصة 250 مؤسسة عمومية كبيرة.

وفي ندوة صحفية عقدها السيد "أحمد أويحي" رئيس الحكومة الأسبق قدم حصيلة المؤسسات و الأصول المتنازل عنها في إطار برنامج الخوصصة – من شهر جوان 2003 إلى نهاية 2005 حيث تم خوصصة 238 مؤسسة منها:

- 126 مؤسسة لمتعاملين خواص وطنيين.
- 81 مؤسسة لمجموعات من الأجراء.
- 31 مؤسسة لشركاء أجانب.

4 – الإصلاحات المالية والنقدية:

كما قامت الجزائر إلى جانب هذه الإصلاحات بإصلاحات مست القطاع المالي والمصرفي والتي تمثلت أساسا في:[1]

1- بلعزوزبن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، د.م.ج، الجزائر، 2004، ص182.

4-1- قانون القرض والبنك لسنة 1986:

تحت ضغط أزمة النفط الخانقة، قامت الجزائر بإصدار قانون بنكي جديد.[1] هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، محددا بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي ذو المستويين، مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة، ومراقبتها تماشيا وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، معتمدا على المخطط الوطني للقرض، مستعملة آليات وأدوات نقدية لإحداث التوسع أو الانكماش المطلوب.

وهكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات وحاجات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات، الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية والمرونة في تعديل أسعار الفائدة الاسمية المطبقة من طرف المصارف، مع ضبط وتعديل إجراءات التعامل مع المؤسسات فيما يتعلق بشروط منح الائتمان.

وبموجب قانون 86 12 المتعلق بنظام البنك والقرض، تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة البنكية، حيث يقوم القانون على إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط البنكي.

ويمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية:

- تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك.
- أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك، وان كانت هذه المهام تعوزها الآليات التنفيذية، ومن ثم تبدو في أحيان كثيرة مقيدة.
- بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين.
- أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لها بإمكانية تسليم الودائع

1- قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك والقروض، ص183.

مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو الأشكال التي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه، والحد من مخاطر القروض خاصة عدم السداد.

4- 2- قانون استقلالية البنوك لسنة 1988:

لم يخل قانون 1986 من النقائص والعيوب، فلم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988.

وعليه، فان بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين، كما انه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 [1] المعدل والمتمم للقانون86-12.

وفي هذا الإطار يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يكيف نشاطه في هذا الاتجاه.
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة من مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

والنتيجة أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية عرفت مرحلة نوعية هامة سنة 1988، فبعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، بما فيها البنوك،

1- قانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم للقانون86-12 المتعلق بالبنك والقروض.

والتي أصبحت تسير وفقا للمبادئ التجارية، على اعتبار أن هذا القانون يعتبر مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية، وهذا ما يدرج البنوك ضمن دائرة المتاجرة لتحفيزها قصد النظر في علاقاتها مع المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحددها القواعد التقليدية.

ومن هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا في سنة 1988.

4- 3- قانون النقد والقرض 90-10:

وضع القانون المتعلق بالقرض والنقد [1] النظام المصرفي الجزائري على مسار تطوير جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة.

كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 1990/04/14 وفق جدول يمتد على 15 سنة.

كما تم إلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.

كماأن قانون 90-10 سمح بتحويل السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد.

كما يعتبر القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، نصا تشريعيا يعكس حقا الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى انه اخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم لسنة 1988.

1- قانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد المؤرخ في 1990/04/14.

كما حمل القانون في طياته أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها، تعكس إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل.

أما عن مبادئه الأساسية يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية... حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد.
- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية.
- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان.
- أهمية السياسة النقدية، حيث أعاد الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد.

أما أهداف قانون القرض والنقد يمكن التعرض لأهمها بايجاز في النقاط التالية:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة بما تخدم الاقتصاد الوطني.
- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- إنشاء سوق مالية(بورصة).
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

5 – الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين:

بالرغم من انضمام الجزائر المبكر لصندوق النقد الدولي-1963/09/26- إلا أنها كانت ترفض الخضوع إلى شروط نادي باريس، لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، فبعد أن زادت حدة المديونية الخارجية وتفشت آثارها المدمرة على الاقتصاد الوطني، لاسيما بعد التذبذب الحاصل في مسيرة الإصلاحات والتي انتقدها البعض لكونها كانت سريعة. في حين أعلنت المؤسسات المالية الدولية بأن البلاد لم تدخل بطريقة جدية في اقتصاد السوق، عندها لجأت هذه المؤسسات إلى تجميد بعض القروض. فأدى ذلك إلى تحول توجه الحكومات المتتالية إلى استيراد الحلول الجاهزة، كمسكنات للأزمة، لأن الحلول الذاتية بطبيعة الحال تتطلب ثقة الجماهير بالحكومة وإيمانا بهذه الإصلاحات، بدأت الجزائر بإجراء اتصالات رسمية مع المؤسسات المالية الدولية أولا بصفة سرية ثم أخذت الطابع العلني.

وقد أتيحت الفرصة لـــ FMI بالتدخل وتوجيه الاقتصاد الوطني عن طريق خطاب النوايا، الذي أرسله وزير المالية الجزائري إلى المدير التنفيذي لـــ FMI، وذلك في مارس 1989 الذي أكدت فيه الجزائر على الالتزام بتنفيذ برامج صندوق والبنك الدوليين الرامية إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية ليبرالية.

وعليه فقد مرت الإصلاحات الاقتصادية المدعمة بالمراحل التالية:

5-1- الاتفاق الاستعدادي الائتماني الأول(Stand by1):(90/05/30-89/05/30):

تم إبرام أول اتفاق للجزائر مع الصندوق المتمثل في **Stand by** في 1989/05/30، وبموجب هذا الاتفاق تمكنت الجزائر من سحب حصتها المقدرة بـــ623 مليون و.ح.س.خ(MDTS) بدون شروط، كما وافق الصندوق ضمن إطار اتفاق التثبيت 89/05/30 على تقديم 155.7 مليون و.ح.س.خ واستفادت كذلك في إطار تسهيل التمويل التعويضي بمبلغ315.2 مليون و.ح.س.خ.[1]

بالموازاة مع ذلك أبرمت الجزائر أول اتفاق مع البنك العالمي في سبتمبر 1989. وعلى ضوء تلك الاتفاقيات سمح للمؤسسات المالية الدولية IFI بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، فبدأت خلال سنة 1989 أولى الخطوات نحو العولمة الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي، حيث تم الاتفاق على تخلي الدولة عن ممارسة أي نشاط اقتصادي، وينحصر دورها في تنظيم الاقتصاد مع استمرارها بالقيام بدور البناء خلال المرحلة الانتقالية.

5- 2 - الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني(Stand by02):(1991/06/03):

استمرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية بالتدهور رغم إبرام اتفاق Stand by1 الأول مع FMI ، من اجل ذلك رجعت الحكومة الجزائرية مجددا لطلب خدمات الصندوق، حيث تم التوقيع على اتفاق Stand by02 في 03 جوان 1991. بموجب هذا الاتفاق تحصلت الجزائر على قرض بقيمة 300 مليون و.ح.س.خ مقسمة على أربع شرائح. وبالموازاة مع ذلك أبرمت اتفاق كذلك مع البنك العالمي أين تحصلت على قرض بقيمة 350 مليون دولار، خصصت للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.[2]

1- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996 ، ص195-196.

2- بن ناصر عيسى،" الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة،العدد 07 ديسمبر 2002، ص124.

ما يمكن ملاحظته حول الاتفاقين السابقين أنهما تما في سرية تامة. لكن من جانب الحكومة الجزائرية التي توضح ضرورة التفرقة بين خصوصية المناقشات وسرية العقد، لاسيما وان العقد الأخير تم إبرامه في أجواء تدهور الوضعية الأمنية والسياسية للبلاد، وبالتالي فحسب الحكومة لا يشكل عقد 03 جوان 1991 مع FMI عقدا سريا، لان محتوى الرسالة هي برنامج الحكومة الذي نوقش مع الشركاء الاجتماعيين وكان من الأفضل إعلام الرأي العام بمحتوى الاتفاقيتين حتى يتسنى للشعب معرفة ما ينتظره من صعوبات، وبالتالي يتجهز لمواجهتها والتأقلم معها. فما هي نتائج هاتين الاتفاقيتين؟

بالنسبة للميزانية فقد سجلت تحسنا حيث ارتفعت الإيرادات بحوالي 153.4 مليار دج، أكثر من 90% تعود إلى زيادة عائدات النفط بسبب حرب الخليج، فقد ارتفع سعر البرميل من18.53 دولار في سنة 1989 إلى أكثر من 24 دولار سنة 1990. أما نسبة 10% الباقية فترجع إلى منتجات الجمارك. استخدمت هذه الإيرادات في زيادة إنفاق الدولة على الشبكة الاجتماعية التي استفادت بـــ71مليار دج في سنة1991، أما كتلة الأجور والمعالجات وصلت إلى 110.3مليار دج في سنة1992، أي ارتفاع أكثر من 50% في الآجال الجارية وأكثر من 23% في الآجال الحقيقية حسب FMI، بالموازاة مع ذلك انخفض السعر المتوسط للبرميل من 20دولار في سنة1992 إلى 17.5 دولار في سنة1993، أما الدولار فقد ارتفع من 21.82دج في المتوسط إلى23.75دج .

النتيجة الطبيعية لما سبق تمثلت في العجز المالي سنة1992 ليرتفع إلى 100ملياردج سنة1993 [1]، وارتفع معدل التضخم من16.6% سنة 1990 إلى 31.7%سنة 1992 وارتفعت كذلك معدلات البطالة وتصاعدت حجم الديون الخارجية فقد انتقل عبء خدمة الدين من76.5% سنة 1992 إلى 82.2%في 1993، وتراجعت حصيلة الصادرات من المحروقات لتصل سنة1993 إلى 9510.10 مليون دولار. بالإضافة إلى تطورات أمنية خطيرة مست العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية،هذه الأسباب وأخرى دفعت الحكومات المتتالية بمواصلة الاتصال بالمؤسسات المالية الدولية.

1-Nadia Chettab, «le monde émergent: du pas au post-ajustement ou les prémices de démocratisation du système international » ? Dans journée d'étude mondialisation et stratégies développement,"le cas de l'Algérie", université badji mokhtar, Annaba, 2004, p24-26

5- 3- برنامج التثبيت الاقتصادي:(1995/03/31-1994/04/01):

تستند عملية إعادة جدولة الديون الخارجية بعقد اتفاقية مع صندوق النقد الدولي الذي يلزم البلد بوضع برنامج التثبيت الاقتصادي، والسؤال المطروح هو معرفة ما إذا كان التطبيق الصارم لهذا البرنامج سيسمح بالوصول إلى الأهداف المعلنة سلفا؟

حسب المؤسسات المالية الدولية إن هذا يتوقف على قدرة البلد على توفير شروط الاستقرار لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، في حين يرى الاقتصادي الأمريكي Jeffrey أن برنامج صندوق النقد الدولي يؤدي إلى خنق اقتصاد البلد المدين وهذا ما حصل لكل من البرازيل، المكسيك...الخ. وبالنسبة للجزائر فقد انتهت للمرة الثالثة بطلب مساعدة من صندوق النقد الدولي لكن هذه المرة بصفة علنية. أول إعادة جدولة مع نادي باريس كانت في نهاية مارس 1994 بعد إبرام الاتفاقية Stand by03 لمدة سنة مع الصندوق.

حيث خضعت الديون الجزائرية في عام 1994 للبنود التقليدية والتي تسري على الدول المدينة غير الفقيرة وفقا لتصنيفات البنك العالمي.

تم بموجب هذا الاتفاق إعادة جدولة مبلغ 4.640 مليار دولار على مدى 16 سنة، منها 4 سنوات فترة سماح، وتسديد خدمة الدين المعاد جدولته يكون ابتداء من شهر ماي 1998، ومن أهم البنود الأساسية التي استهدفها الاتفاق مايلي:

- تحرير التجارة الخارجية.
- تحقيق معدل النمو بـــ3% في 1994 و6% في 1995.
- تحرير الأسعار لجميع المنتجات باستثناء:الفرينة، السميد، الحليب.
- تخفيض سعر صرف الدينار، فقد انخفض بنسبة 40.17%(1دولار=36دج) في أفريل 1994.
- ترشيد النفقات حيث سجل تراجع لعجز الميزانية خلال فترة البرنامج بـــ0.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 1994، بعد أن كان يقدر بـــ7.9% سنة 1993، وتراجع كذلك العجز الإجمالي للخزينة بـــ8.7% إلى 3.3% خلال سنتي 1994/1993 على التوالي.

إن إعادة الجدولة لسنة 1994 سمحت بتوفير 16 مليار دولار، فتراجع معدل خدمة الديون إلى 53.3% لكنها عاودت الارتفاع لتصل سنة 1995 إلى حوالي 84% .[1]

5-4- برنامج التعديل الهيكلي(22 ماي 1995-21 ماي 1998):

استجاب صندوق النقد الدولي مجددا لطلب الحكومة الجزائرية في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض على تقديم قرض بقيمة 1.169.28 مليون و.ح.س.خ، أي بنسبة 127.9% من حصة الجزائر. فقد تقدمت الجزائر إلى نادي باريس مجددا، ففي جويلية 1995 تم إعادة جدولة 9.288 مليار دولار من مديونية الجزائر لمدة 15 سنة مع فترة سماح لـــ 4 سنوات. في حين بلغ إجمالي الديون المعاد جدولتها في إطار نادي باريس بـــ7.570 مليار دولار، كما تقدمت لأول مرة أمام نادي لندن لإعادة جدولة ديونها الخاصة المقدرة بـــ3.2 مليار دولار، بالإضافة إلى التمويل الاستثنائي المبرم مع المؤسسات المالية الدولية ليصل هذا الرقم إلى 20 مليار دولار.

استهدفت اتفاقية تسهيل التمويل الموسع EFF تحقيق فائض في الموازنة العامة، هذه الغاية تتطابق مع احتياجات الدولة لذلك اتخذت عدة إجراءات أهمها:

- تخفيض المخزون من الدين الداخلي.
- تمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وتطهير محفظة البنوك.
- تجنيد الادخارات العامة في المدى المتوسط والطويل من اجل تدعيم برنامج الانتعاش الاقتصادي.
- تحرير أسعار الصرف وأسعار الفائدة والتحكم في التضخم.
- إعطاء الاستقلالية للبنوك التجارية في تقديم القروض.
- تقليص النفقات وزيادة الإيرادات من اجل القضاء على عجز الميزانية.
- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات أمام المستثمرين المحليين والأجانب.
- تنويع الصادرات خارج المحروقات.
- إصلاح النظام المصرفي والمالي وإنشاء البورصة.

1- محمد راتول، "العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري"، عن الملتقى الدولي العلمي الأول، العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية. المركز الجامعي سكيكدة، 2001، ص344.

- اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوربي وتقديم طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارةOMC.

والجدير بالذكر أن علاقة الجزائر لم تقتصر على التعامل مع الصندوق بل أبرمت كذلك عدة اتفاقيات مع البنك الدولي بداية باتفاقية سبتمبر 1989، اتفاق جوان 1991، اتفاقيات 1994، وأخيرا تم التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي مع البنك الدولي في نهاية شهر ماي لمدة سنتين.

استفادت البلاد من جملة الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ما بين 1994-1998 بتوفير تمويل بقيمة 3 مليار دولار، زائد إعادة جدولة أكثر من 16 مليار دولار من الديون العامة والخاصة، حيث تقدر الديون العامة المعاد جدولتها بنادي باريس بـــ13 مليار دولار، أما الديون الخاصة المعاد جدولتها بنادي لندن فتقدر بـــ3 مليار دولار أي توفير تمويل إجمالي بـــ19 مليار دولار خلال 1998/1994.

6- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

قد دفعت البطالة العالية والتوترات الاجتماعية المتزايدة الضغط المتنامي من أجل استخدام الاحتياطات الكبيرة التي تراكمت منذ نهاية عام 1999 لتخفيف الظروف الاقتصادية والاجتماعية،الحكومة إلى تخفيف موقفها المالي المتشدد. فقد بدأت الجزائر في أفريل عام 2001(بمناسبة مرور سنتين على وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم) برنامجا للإنعاش الاقتصادي يمتد حتى عام 2004، مستخدمة عائدات النفط غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.ويستهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي- وهو برنامج إنفاق رأسمالي- إنفاق مبلغ إجمالي 525 مليون دج (7 مليار دولار) خلال 2001-2004، بالإضافة إلى الإنفاق الرأسمالي العادي المرصود في الميزانية لكل سنة.

المبحث الثاني: المديونية الخارجية الجزائرية.

1- تشكل وتطور المديونية الخارجية:

لم تكن الديون الخارجية في الستينات تشمل إلا قروض الهيئة الفرنسية للتعاون الصناعي(OCI). وتضاف إليها بعض القروض الحكومية لبلدان المعسكر الشرقي، وقرضا من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، منحه للجزائر في بداية السبعينات.[1]

لكن ولإيجاد متمم مؤقت للموارد التي توفرها الصادرات من المحروقات أساسا، خلال الفترة (67-77)، تم اللجوء بصفة مستمرة إلى السيولة الخارجية من خلال الاستدانة، وسمح التطور الكبير في قطاع المحروقات أن تتقدم الجزائر بسهولة لسوق رؤوس الأموال الدولية، للاستفادة من القروض المتوفرة بأسعار فائدة حقيقية سالبة في المتوسط، لتمويل جزء من الاستثمارات المخططة.

والملاحظ هو انه في الوقت الذي تبين فيه الحسابات الاقتصادية الكلية وجود طاقة في التمويل، فإن الجزائر تميل نحو الاقتراض الخارجي ما بين (75-79)، الشيء الذي يؤكد عدم كفاية عائدات الصادرات، في تمويل الاستثمارات، والاستغلال العادي للاقتصاد الوطني، والجدول التالي يبين التطور في حجم الاقتراض خلال عقد السبعينات.

جدول رقم 18: تطور حجم الاقتراض الخارجي(1974-1979).

(بملايير الدولارات الأمريكية)

	1974	1975	1976	1977	1978	1979
مجموع الدين	3.305	4.477	5.934	8.316	13.427	16.128
خدمة الدين	0.710	0.457	0.774	1.028	1.489	2.792
فوائد الدين	0.219	0.210	0.341	0.388	0.594	1.234

المصدر: أحمد هني، مرجع سابق، ص33.

إن الجدول السابق يبين أن عقد السبعينات يشكل مرحلة نشوء وتراكم المديونية الخارجية، المتولدة أساسا عن التجربة الطموحة من خلال مخططات الاستثمار التي تتطلب كثافة رأسمالية عالية، لا يوفرها الاقتصاد الوطني، فعلى سبيل المثال"على إثر الصدمة البترولية الأولى (1973)، وارتفاع أسعار المحروقات، ارتفعت موارد الدولة من 30% من

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص33.

الناتج الداخلي الخام سنة 1972 إلى 41% سنة1975، وهذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى الإقدام على برنامج واسع للاستثمارات العمومية والمتمثل في المخطط الرباعي الثاني بالإضافة إلى ذلك، عرفت المديونية نموا مفرطا خلال تنفيذ هذا المخطط، والسنة الانتقالية (1978)، وهو ما يؤكد ارتباط التمويل الخارجي بالاستثمارات المخططة.[1]

ومن جهة أخرى، وكنتيجة لذلك"عرفت الإدارة المركزية عجزا قدره 14.5% من الناتج الداخلي سنة 1978، وفي نفس السنة سجل الحساب الجاري عجزا قدر بـــ13.5% من الناتج الداخلي الخام.

وإذا استقرأنا بنية المردودية خلال نفس الفترة، فإننا نجدها كمايلي:

يبدو أن تفاؤل السلطات العمومية الجزائرية حول الجدوى الاقتصادية للاستثمارات العمومية مستقبلا كان غير مؤسس، وفيه نوع من الإفراط، وصل إلى درجة غياب استراتيجية واضحة للاستدانة الخارجية خاصة في عقد السبعينات، أين كانت الأسواق المالية الدولية تمتاز بنوع من السخاء، بالإضافة إلى الثقة المتبادلة بين الدائنين والمدينين، إذ يلاحظ من خلال الجدول التالي أن القروض الخاصة شكلت 81.7% من القروض الخارجية سنة1974 و89.75% سنة 1977، كما نلاحظ أن قروض المورد عرفت تطورا ملحوظا خلال فترة المخطط الرباعي الثاني، منتقلة من29.6% سنة 1974 إلى 41.2% سنة 1977.

جدول رقم19: تطور المديونية الخارجية بالنسب المئوية من إجمالي الدين (1974-1977)

السنوات / نوع القرض	1974	1975	1976	1977
قروض المورد	29.60	33.09	36.26	41.20
فروض بنكية	48.0	49.60	49.90	46.10
سندات	4.10	2.80	2.10	2.45
قروض حكومية	0.30	0.88	1.46	1.83

Source : Brahim Guendouzi, « l'endettement extérieure du tiers-monde et la mondialisation du production, référence à l'Algérie », Thèse de magister, I.S.E, université d'Alger, 1985, p132

1- مجيطنة مسعود، مرجع سابق، ص84.

وكما هو معروف، أن المصادر الخاصة تفرض شروط قاسية، ومن ثم فإنها لا تتلاءم مع طبيعة الاستثمارات التي تمولها، إذ أن هذه الاستثمارات مردودها طويل الأجل، هذا إذا استثنينا التأخر في الإنجاز الذي يميز الاستثمارات العمومية عموما في الجزائر، وفي غيرها من البلدان النامية، أما المصادر الحكومية فإنها لا تمثل سوى نسبة ضئيلة منتقلة من0.3%سنة 1974 إلى 1.83%سنة 1977.

أما عن شروط الاقتراض، فيعتبر عموما معدل الفائدة ومدة القرض العنصران الأساسيان المميزان لأي قرض.

1-1- الصدمة البترولية وانفجار أزمة الدين:

قبل أن نتطرق إلى الصدمة البترولية، وانفجار أزمة الدين سنة 1986. نشير إلى المبادرة التي قامت بها السلطات العمومية في تخفيض الدين خلال(80-84).

فعلى اثر الارتفاع الذي شهده سوق المحروقات خلال الفترة(80-85)، أين بلغت أسعار البترول ما بين(34-40) دولار للبرميل، الشيء الذي حفز السلطات العمومية على انتهاج سياسة تخفيض الدين، عن طريق التسديد المسبق للقروض الخارجية، التي باتت تهدد استقلال البلاد، وظهرت فاعلية هذه الخطوة من خلال انخفاض مخزون الدين الإجمالي من 19.377 مليار دولار سنة 1980 إلى 15.944 مليار دولار سنة 1984، وتبعا لذلك تقلصت الاحتياطيات الدولية للصرف من 7.069 مليار دولار سنة 1980 إلى 3.185 مليار دولار سنة 1984، ومن مقارنة لمخزون المديونية مع الناتج الداخلي الخام، انتقلت نسبة مخزون الدين الإجمالي إلى الناتج الداخلي الخام من 47.1% سنة 1980 إلى 32.4% سنة 1985.

غير أن هذه السياسة لم يكتب لها الاستمرار على إثر الانخفاضين المتتالين اللذين تعرض لهما الاقتصاد الجزائري: انخفاض سعر البترول، انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي.

وباعتبار أن إيرادات المحروقات تشكل تقريبا 95% من إيرادات الصادرات، وأن تقييم المحروقات على المستوى الدولي يتم بالدولار، فقد انخفضت الإيرادات بالعملة الصعبة بـــ40% حيث وصلت إلى مستوى 8.5 مليار سنة 1988، كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 20: صادرات السلع والخدمات(1980-1990)

(بملايير الدولارات الأمريكية)

البيان / السنوات	1980	1985	1986	1987	1988	1989	1990
إيرادات الصادرات	14.9	14.0	9.1	10.1	8.5	10.4	12.7

Source : Hosseine Benissad, réformes et restructions économiques en Algérie (1970-1993), Algérie, OPU, p161

وتبعا لذلك، انفجرت أزمة المديونية، وعرفت تزايدا مستمرا وسريعا،ويعود هذا النمو في حجم الديون إلى النمو السالب للناتج الداخلي الخام خلال النصف الثاني من سنوات الثمانينات، مما أدى إلى التدهور السريع لمؤشر الملاءة للجزائر.

وخلاصة القول، أن السياسة التنموية الجزائرية المعتمدة على التمويل الخارجي، مع غياب تسيير فعال للمديونية، كانت محصلتها أن قفزت هذه المديونية، التي تكاد تكون غير موجودة في سنة1970، إلى مخزون قدره 18.7 مليار دولار سنة 1980.

1- 2- الخصائص الأساسية للمديونية بعد 1986:

سبق وأن أشرنا، إلى أن المديونية الخارجية للجزائر قد تقلصت إلى 15.944 مليار دولار سنة 1984، بعد ما كانت 19.377 مليار دولار سنة 1980، وهذا بفضل سياسة التخفيض المتبناة من طرف السلطات الجزائرية، قصد التخلص نهائيا من المديونية، وذلك على إثر الارتفاع المسجل في السوق البترولية سنة 1979.

ولم تشكل المديونية، عائقا كبيرا للتنمية، بالنظر إلى حجمها المطلق، مقارنة مع دول أخرى من إفريقيا وأمريكا اللاتينية على سبيل المثال.

بعد انفجار أزمة المديونية سنة 1986، تطورت المديونية بشكل كبير مع التدهور المسجل في الإيرادات بالعملة الصعبة، لتصل إلى 28.257 مليار دولار سنة 1990، قبل أن تنخفض إلى 24.712 مليار دولار سنة 1993.

1- 3- تطور المديونية بالمعايير بعد 1986:

لتحليل تطور المديونية الخارجية للجزائر في هذه الفترة، ارتأينا أن نجعلها على النحو الآتي:

1- 3-1- تطور المديونية الإجمالية:

يعطي الجدل التالي توضيحا حول التطور الإجمالي للمديونية الخارجية، حيث بلغت 24.712 مليار دولار مع نهاية 1993، أي بانخفاض قدره 1.503 مليار دولار مقارنة مع سنة 1992، وبـــ 2.962 مليار دولار مقارنة مع سنة 1991.

جدول رقم 21 :تطـــور المديـــونية الخارجية (1986-1993).

(بملايير الدولارات الأمريكية)

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
إجمالي المديونية	21.72	25.85	25.83	26.85	28.25	27.67	26.67	25.72

Source: Banque d'Algérie,1993.

وإذا رجعنا قليلا إلى الوراء نلاحظ انه ما بين(84-90) انتقل حجم المديونية الإجمالي من 15.944 مليار دولار إلى 28.257 مليار دولار، أي تقريبا تضاعفت خلال هذه الفترة (زيادة قدرها 12.313 مليار دولار)، وهو ما يوافق حصيلة الصادرات من السلع والخدمات لسنة 1992 والمقدرة بـــ12.13 مليار دولار.

أما من حيث تركيبية المديونية، نلاحظ أن الديون المتوسطة والطويلة الأجل تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الدين مع التزايد المستمر لها، إذ انتقلت من 16.51 مليار دولار سنة 1985 إلى 25.423 مليار دولار سنة 1992. أي بزيادة قدرها 53%، في حين نسجل تراجع نسبة الديون القصيرة الأجل، التي انتقلت من أقصى عتبة لها 1.84 مليار دولار سنة 1989 إلى 0.700مليار دولار سنة 1993، وكنسبة من إجمالي الدين انتقلت من 6.8% إلى3% خلال نفس الفترة، وهو ما يفسر المحاولات الرامية إلى الحد من استعمال القروض القصيرة الأجل، المعروفة بتكاليفها المرتفعة وامتصاصها لاحتياطيات الصرف.

1- 3 -2- تطور خدمات الديون:

خدمات المديونية التي تشمل الأصل، بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليه، تطورت تطورا كبيرا مثلما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 22 : تطور خدمات المديونية الإجمالية (1986-1993)

(بملايير الدولارات الأمريكية)

السنوات / الديون	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الأصل	3.528	3.634	4.465	5.001	6.729	7.222	7.004	7.362
الفوائد	1.600	1.641	2.080	2.004	2.162	2.286	2.274	2.070
الإجمالي	5.128	5.275	6.545	7.005	8.891	9.508	9.278	9.438

Source: Banque d'Algérie,1993.

يبين الجدول السابق أن المدفوعات التي تقدمها الجزائر كخدمات ديون:

- تمثل على سبيل المثال سنة 1991 ما يقارب 34.4% من إجمالي الدين.
- عرفت خدمات المديونية تطورا متزايدا منتقلة من 5.128 مليار دولار سنة 1986 إلى 9.508 مليار دولار سنة 1991، أي بزيادة قدرها 54% خلال هذه الفترة، ثم إلى 9.432 مليار دولار مع نهاية 1993.
- ارتفاع مبلغ الفوائد من 1.600 مليار دولار إلى 2.286 مليار دولار خلال الفترة (86-91)، أي بزيادة قدرها 70%، ثم تسجيل تراجع طفيف سنة 1993 إلى مبلغ 2.070 مليار دولار.

كما نسجل ارتفاع نسبة خدمات الدين الى الصادرات سنوات 1991، 1992، 1993 حيث سجلت على التوالي 73.9%، 76.5% و82.2%.

ويمكن إرجاع أسباب ارتفاع نسبة خدمات الدين خلال هذه الفترة إلى أربعة عوامل رئيسية:[1]

- انخفاض إيرادات صادرات المحروقات بسبب الانخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.
- تغيرات أسعار صرف الدولار بالنسبة للجزائر، حيث تقدر نسبة صادرات المحروقات الى الصادرات الكلية 95%.

1- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص181.

- ارتفاع قيمة الواردات، نتيجة تطور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة، وارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة، حيث سجلت الجزائر عجزا كبيرا في هذا المجال، كما أن مشتريات الجزائر بالعملات غير الدولار تمثل أكثر من 60%.
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة، لصالح الدول المصنعة في مقابل معدل فائدة حقيقي سالب للدول النامية.

1- 4- المديونية الخارجية بعد 1993:

كما تم الإشارة إليه سابقا فان الجزائر بعد عزوف الكثير من الدائنين عن إقراضها مبالغ مالية، فإنها لجأت إلى المؤسسات المالية الدولية، التي اشترطت عليها الشروع في إصلاحات هيكلية على مستوى اقتصادها وهذا ما تجلى في برنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995) وبرنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)، مقابل إعادة جدولة ديونها، وعليه فإن المديونية الخارجية بعد1993 عرفت مرحلتين هامتين:

- **المرحلة الأولى:** أين عرفت ارتفاعا مذهلا وهذا سنوات تطبيق برنامجي التثبيت والتعديل الهيكليين.
- **المرحلة الثانية:** أين بدأت المديونية الخارجية في الانخفاض وهي بعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي.

1-4-1- تطور المديونية الإجمالية:

وعليه يمكن إبراز تطور المديونية الخارجية بعد 1993 كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم23: تطور المديونية الخارجية(1994-2004)

(بملايير الدولارات الأمريكية)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
إجمالي المديونية الخارجية	29.48	31.57	33.64	31.22	30.47	28.31	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82

Source: Banque d'Algérie 2004.

إذن نلاحظ من الجدول أن المديونية الخارجية ارتفع حجمها من 29.486 مليار دولار سنة 1994 إلى 30.474 مليار دولار سنة 1998 ويمكن تفسير هذه الزيادة كمايلي:

- التمويلات الجديدة التي تحصلت عليها الجزائر بقيمة 5.2 مليار دولار سنة 1994، و3.9 مليار دولار في 1995 من طرف المؤسسات المالية وبعض البنوك التجارية.
- الزيادة في الفوائد الناتجة عن اتفاق إعادة الجدولة التي عقد مع نادي باريس وقد قدرت بـــ: 0.4 مليار دولار.
- تأثير انخفاض سعر صرف الدولار في الأسواق الدولية على قيمة ديون الجزائر مما أدى إلى تضاعف قيمة إجمالي الديون بمقدار 1.9 مليار دولار سنة 1994 وحوالي 700 مليون دولار سنة1995.
- تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية، بسبب إعـــادة جدولة الديون مع كل مـــن" نادي باريس ونادي لندن" كما تنص عليه الاتفاقية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولية.

وكما تم الإشارة إليه فقد عرفت المديونية الخارجية منعطفا حاسما بعد سنة1998، تاريخ نهاية تطبيق برنامج الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية. وسجلت تراجعا محسوسا على خلفية الارتفاع القياسي في أسعار المحروقات، حيث شهدت الجزائر فسحة مالية، فانخفضت خلال سنتين بقيمة 5.213 مليار دولار لتبلغ 25.261 مليار دولار سنة 2000، مقابل 30.474 مليار دولار سنة 1998.

ومع استمرار الارتفاع في أسعار النفط حيث سجل متوسط سعر النفط الجزائري "صحاري بلند" 38.35 دولار للبرميل سنة 2004 ، واصلت المديونية الجزائرية رحلتها نحو التراجع والانخفاض حيث سجلت مع نهاية 2004 ما قيمته 21.821 مليار دولار.

وكان لتراجع المديونية الخارجية أثر واضح على احتياطي الصرف الأجنبي والذي سجل في السنوات الأخيرة مستويات قياسية لم تشهدها الجزائر منذ استقلالها، والجدول التالي يبين تطور احتياطي الصرف للفترة ما بين 1994-2004:

جدول رقم24: تطـور احتياطات الصرف (1994-2004).

(بملايير الدولارات الأمريكية)

السنوات	1994	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
احتياطي الصرف	2.64	4.23	8.05	4.84	4.41	11.91	17.96	23.1	32.94	43.11

Source: Banque d'Algérie 2004

1-4-2- تطور خدمات الدين:

تطورت خدمات الدين الخارجي(الأصل+الفوائد) كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 25 : تطور خدمات المديونية (1994-2004).

(بملايير الدولارات الأمريكية)

السنوات الدين	1994	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الأصل	3.130	2.025	2.354	3.202	3.397	2.822	2.993	2.922	3.240	3.474
الفوائد	1.390	2.256	2.111	1.878	1.719	1.678	1.471	1.228	1.118	0.966
الإجمالي	4.520	4.281	4.465	5.080	5.116	4.500	4.464	4.150	4.358	4.440

Source: Banque d'Algérie 2004

لتفسير تطور خدمات المديونية للفترة(1994-2004) يمكن الوقوف عند النقاط التالية:

- خدمة المديونية، التي كانت حوالي 9 مليار دولار ما بين سنتي 1990-1993، انخفضت ما بين 4.2 مليار دولار و4.5 مليار دولار مابين سنتي 1994-1997، كما عرفت مستوى رفيـــعا سنتي1998- 1999 : 1998(5.180 مليار دولار) و(5.116 مليار دولار) سنة 1999ويرجع ذلك الى عاملين أساسيين:الأول هو انخفاض أسعار النفط،والثاني هو ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع وذلك رغم تراجع أقساط الفائدة عام 1998.[1]
- أما في سنة 2000 فان خدمة المديونية انخفضت إلى 4.5 مليار دولار، وبقيت دون هذا المستوى طيلة الأربع سنوات التالية:4.464 مليار سنة 2001، 4.150 مليار دولار سنة 2002، 4.358 مليار دولار سنة 2003، وأخيرا 4.440 مليار دولار سنة 2004.

1- بطاهر علي،"سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد00، 2004، ص202.

- أما معدل خدمة المديونية فقد سجل نسبة 12.6% سنة 2004، حيث حافظ على انخفاضه مقارنة بسنة 2003 أين سجل 17.7%، وخاصة مقارنة مع مستواه 39.1% سنة 1999. وعلى العموم فان معدل خدمة المديونية ابتداء من سنة 2000 انخفض إلى الحد المقبول عالميا والمحدد من طرف المؤسسات المالية الدولية والمقدر بـــ30%.

1- 5- قياس حجم المديونية الخارجية بالمعايير النسبية:

حسب المؤسسات المالية الدولية، هناك عدة معايير يمكن على أساسها قياس درجة ثقل المديونية لبلد ما، فإذا تجاوزت نسب المؤشرات الواردة فإنه يعتبر في وضعية خطيرة وهذه المؤشرات هي:

- المديونية /الناتج الداخلي الخام (PIB)
- المديونية/الصادرات.
- خدمات المديونية/الصادرات.
- الفوائد/الصادرات.

ومقارنة مع وضعية الجزائر، سنقوم بتحليل نسب المديونية الإجمالية، ثم نسب خدمات المديونية لمعرفة مدى ثقل المديونية على الاقتصاد الوطني .

1- 5-1- نسب المديونية الإجمالية :

سنستعمل هنا فقط أهم النسب المعبرة.والتي تمثل معيارا يمكن من خلاله قياس مدى قدرة البلد المدين على الدفع (الملاءة). ويتعلق الأمر بالنسب التالية :

أ- المديونية /الناتج الداخلي الخام (PIB):

هذه النسبة يلاحظ أنها تميل نحو الارتفاع خلال الفترة(85-95) منتقلة من 29.5% إلى 64.8% سنة 1991، أي أن المديونية الإجمالية تمثل ما يقارب (3/2) من الناتج الداخلي الخام للجزائر، قبل أن تنخفض إلى 53.40% سنة 1993. غير أن هذا الانخفاض لم يكن له أثر إيجابي على خدمات المديونية، بسبب بنية هذه الأخيرة، والمدة المتوسطة للقروض، بالإضافة إلى تزامنه مع الانخفاض المسجل في إيرادات الصادرات والمحروقات .لكن بعد سنة1993عاودت هذه النسبة الارتفاع لتصل سنة 1995 إلى 76.10% أي ما يقارب ($\frac{3}{4}$) من الناتج الداخلي الخام، لتبدأ بعد ذلك الاتجاه نحو الانخفاض وهذا بسبب الارتفاع الذي

شهدته إيرادات الصادرات بفعل التحسن الملحوظ في أسعار النفط، لتسجل سنة 2004 أدنى مستوى لها 26.40%.

إن مقارنة مخزون المديونية مع الناتج الداخلي الخام تبدو أنها غير مرتفعة كثيرا بالمقارنة مع دول أخرى مجاورة، وبالمقابل نسبة خدمة المديونية مثلما سنبينه لاحقا نجدها أكثر ارتفاعا.

فمعيار الملاءة، اعتمادا على نسبة مخزون المديونية الى الناتج الداخلي الخام، نجد أنها تمثل 47.7% سنة1990 بالنسبة للجزائر، وتمثل 69.2% بالنسبة لتونس، 86.8% بالنسبة للمغرب و 98% في المتوسط بالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء سنة 1988.

ب-المديونية /الصادرات :

شهدت هذه النسبة عدة تذبذبات منذ سنة 1985 يمكن إبرازها على النحو التالي:

سجلت تزايدا مستمرا خلال الفترة (85-88)، منتقلة من 127.4% إلى 308% سنة 1988 أي بزيادة قدرها 180.6% ثم انتقلت الى 226.3% سنة 1993، أي أنها استقرت أقل من الحد الذي يشكل عنده الدين عبئا ثقيلا والمقدر بـــ 275% .

- لكن خلال 1994 شهدت هذه النسبة أعلى مستوى لها بعد 1988 حيث سجلت 307% لتنخفض قليلا سنة 1995 إلى 285% ولكن تبقى دائما فوق المعدل المحدد من طرف المؤسسات المالية الدولية.وهذا راجع إلى ارتفاع المديونية الإجمالية من جهة بفعل إعادة الجدولة وانخفاض إيرادات الصادرات من جهة أخرى بسبب انخفاض أسعار النفط.لتشهد بعد ذلك انخفاضات متتالية حيث سجلت سنة 2004 نسبة 60.38% وهي أدنى نسبة لها، وهذا بفعل دائما الزيادة التي عرفتها إيرادات الصادرات والراجعة أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط، باستثناء سنة1998 حين سجلت 280% بفعل انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض عائدات الصادرات.

جدول رقم 26 : تطور نسب المديونية الإجمالية (1985-2004).

(بالنسبة المئوية)

السنة	المديونية/الناتج الداخلي الإجمالي	المديونية/ الصادرات
1985	29.5	127.4
1986	33.8	267.8
1987	38.4	275.2
1988	43.6	308
1989	48.4	266
1990	47.7	209.7
1991	64.8	214
1992	61.7	214.7
1993	53.4	226.4
1994	69.90	307
1995	76.10	285
1996	73.50	243
1997	66.40	212
1998	64.80	280
1999	58.90	215
2000	47.23	111
2001	41.92	112
2002	42.05	118
2003	35.03	94.00
2004	26.40	60.38

المصدر : -بالنسبة للفترة(1985-1993): عبد الله بوناس، مرجع سابق، ص258.

- بالنسبة للفترة (1994-2004): Banque d'Algérie 2004.

1 -5-2- نسب خدمات المديونية:

هناك ثلاث نسب رئيسية: خدمة المديونية/الصادرات، الفوائد/الصادرات، خدمات المديونية/الناتج الداخلي الخام، تشكل هذه النسب معيارا لقياس سيولة البلد المدين، وهو ما نتطرق إليه بالترتيب.

أ-خدمة المديونية/ الصادرات:

إذا كانت هذه النسبة مرتفعة متجاوزة سقف 30% فهذا يعني أن البلد المدين في وضعية القابلية للتأثر بالتقلبات التي تحدث على مستوى سوق القرض الدولي، من حيث تغيرات أسعار الفائدة، انخفاض أسعار الصرف وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الواردة.

والحالة الجزائرية مثلما يبينه الجدول الموالي، تبرز الحالة المأساوية على مستوى مدفوعات خدمات الدين كحصة من الصادرات، إذا انتقلت من 9.4% سنة 1975 إلى 35.8% سنة 1985 إلى 82.5% سنة1993 أي بمعدلات زيادة قدرها 26.4% و46.7% على التوالي. وهذا يعني أن الجزائر تكرس أكثر من (5/4) من إيرادات الصادرات لمدفوعات خدمة الدين سنة 1993. وبالتالي امتصاصها جزءا كبيرا من حصيلة الصادرات، لتجد الدولة نفسها غير قادرة على تمويل واردات السلع والخدمات بالجزء المتبقي، مما اضطرتها لطلب المزيد من القروض ومن ثم الحصول على السيولة اللازمة للمحافظة على قدرتها الاستيرادية. وبمقارنتنا لهذه النسب مع تلك المعتمدة من طرف البنك العالمي فإننا نجدها في كثير من الأحيان أعلى منها، وبالتالي ما يفسر المستويات الحرجة التي عرفتها المديونية الخارجية.

لكن بعد سنة 1993 وتحديدا منذ سنة 1994 فان هذه النسبة اتجهت نحو الانخفاض حيث سجلت سنة 1994، 47.1% بعدما كانت 82.2% سنة1993، و23.25% سنة 2001 و 12.6% سنة 2004 وهذا بسبب ارتفاع إيرادات الصادرات المعتمدة أساسا على المحروقات بعدما سجلت أسعار النفط ارتفاعات متتالية، من 16.3 دولار للبرميل سنة 1994 إلى 24.9 دولار للبرميل سنة 2001[1] ، و38.35% دولار كمتوسط سنة 2004.

ب-الفوائد/ الصادرات :

شهدت هذه النسبة هي الأخرى ارتفاعا، حيث بلغت سنة 1986نسبة 19.73% لتصل إلى 24.9% سنة 1989، وهو ما يفسر ارتفاع مبالغ الفوائد على القروض كحصة من الصادرات. لتنخفض قليلا إلى مستوى 18.9% سنة 1993، ثم تواصل انخفاضها عموما، حتى سنة 2004 أين سجلت 2.74% وارتفاع هذه النسبة يفسر بالاقتراض الإضافي، مما يضخم خدمة الدين على الأمد الطويل.

ج-خدمات المديونية/ الناتج الداخلي الخام:

تقيس هذه النسبة الجزء من الناتج الداخلي الخام، الموجه لتسديد خدمة المديونية، وكما هو ملاحظ من خلال الجدول، هناك ارتفاع لهذه النسبة، منتقلة من 8.16% سنة 1985 إلى 22.84% سنة 1990، أي أن أكثر من 22% من الناتج الداخلي الخام للجزائر موجه

1- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص219.

لتسديد خدمات المديونية الخارجية، ثم تناقصت هذه النسبة إلى 8.27% سنة 2001، و 5.23% سنة 2004.وهذا راجع إلى انخفاض خدمة المديونية من جهة وارتفاع الناتج الداخلي الخام من جهة أخرى.

جدول رقم 27 : تطور نسب خدمات المديونية (1975-2004).

(بالنسبة المئوية)

السنوات	خدمة المديونية/ الصادرات	خدمات المديونية/ الناتج الداخلي الخام	الفوائد/ الصادرات
1975	9.4	–	–
1980	27.78	–	–
1985	35.8	18.16	–
1986	56.7	8.0	19.73
1987	53.8	7.85	17.5
1988	78.4	11.07	24.9
1989	69.5	12.63	19.9
1990	66.4	14.97	16.13
1991	73.9	22.24	17.76
1992	76.5	20.88	18.74
1993	82.2	20.26	18.95
1994	47.1	10.66	15.60
1995	38.8	10.09	17.25
1996	30.9	9.12	16.77
1997	30.3	9.25	15.83
1998	47.5	10.74	19.69
1999	39.05	10.51	13.71
2000	19.80	8.27	7.73
2001	22.21	8.13	7.66
2002	21.68	7.29	6.52
2003	17.7	6.40	4.53
2004	12.6	5.23	2.74

المصدر : - بالنسبة للفترة (1975-1993): عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص260.

و عيساوي ليلى، مرجع سابق، ص41.

- بالنسبة للفترة (1994-2004): Banque d'Algérie 2004.

وخلاصة القول، أنه بالاعتماد على معيار السيولة، يمكن تفسير التطور الحاصل في حجم الدين خلال سنوات التسعينات، إذ أن ضرورة ضمان تمويل تموين الاقتصاد بالسلع

والخدمات الضرورية غير قابلة للضغط عليها (سلع الاستهلاك الغذائي،الأدوية، المواد الأولية والسلع الوسيطة) التي حتى وان انخفضت إلى أدنى حد، فإنها تفرض على الدولة طلب قروض جديدة من الأسواق المالية الدولية، وإعادة تمويل جزء من الديون المستحقة مع الأطراف الدائنة، والمصحوبة بشروط غير ملائمة من حيث معدلات الفائدة ومدد التسديد.

ومن خلال استعراض ما سبق، والخاص بمؤشرات المديونية، يتضح لنا أن أزمة المديونية الخارجية بالنسبة للجزائر تعود إلى بنية وخدمات المديونية وليس إلى حجم المديونية الذي يعتبر غير كبير مقارنة مع دول أخرى.[1]

1- 6- تطور بنية المديونية الخارجية حسب طبيعة القروض :

منذ انهيار أسعار البترول سنة 1986، والذي أدى إلى تقلص إيرادات الصادرات بحوالي 40%، وبروز مشاكل حادة في ميزان المدفوعات، تغيرت بنية المديونية الخارجية تغيرا مهما،هذا التغير الذي كانت نتيجته التدهور الحالي في استحقاق التسديدات، والذي تفاقم بانخفاض أسعار البترول.

إن بنية المديونية الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل حسب طبيعة القروض خلال الفترة (1988-2004) تطورت كما يبينه الجدول التالي:

[1]- « Evolution de la dette extérieurs de l'Algérie » l'économie n°16, Alger, ANEP, 1994, P6.

جدول رقم 28: بنية المديونية الخارجية الطويلة والمتوسطة الأجل حسب مصدر القروض(1988-2004)(مليون دولار)

	1988	1989	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
قروض متعددة الأطراف	1192	2063	2981	4006	4735	6088	5819	6009	6431	6041	5420	5010	5029	4227
%	4.9	8.3	12.4	14	15.1	18.3	18.8	19.9	22	24.1	24.3	22.2	21.7	19.7
اصدار سندات	1294	1434	347	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
%	5.3	5.7	2.7	1.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	00	00	00	00	00
قروض ثنائية	12599	12927	14502	15212	14046	12428	9719	8097	6714	5491	4622	4922	4920	5265
%5212	52	51.7	60.4	53.2	44.8	37.3	31.3	26.8	23.9	21.9	20.7	21.8	22.7	24.3
منها: قروض حكومية مباشرة	4663	4388	5879	6362	5896	5365	3350	2747	2269	1434	1220	1500	1414	1833
قروض مشتري مضمونة	7936	8539	8623	8850	8150	7053	6369	5350	4445	4057	3402	3420	3736	3234
قروض مالية	6428	5659	4709	3890	2851	1746	1086	735	341	63	00	297	438	508
%	26.2	22.6	19.6	13.6	9.1	5.3	3.5	2.4	1.2	0.3	00	1.3	1.9	2.4
منها: قروض نقابية وقروض ايجار	6302	5490	2886	2046	1369	759	489	366	223	19	00	297	266	402
عمليات إعادة التمويل	–	–	1620	1671	1349	919	558	340	114	44	00	00	00	00
قروض تجارية غير مضمونة	2705	2936	1176	755	397	260	222	194	199	168	130	125	227	94
%	11.2	11.7	4.9	2.6	1.3	0.8	0.7	0.6	0.6	0.7	0.6	0.6	1.0	0.5
منها: قروض الموردين	1594	1585	951	569	336	257	222	194	199	168	130	125	227	94
قروض أخرى	11111	1351	225	186	61	03	00	00	00	00	00	00	00	00
قروض مجدولة	–	–	–	4640	9288	12707	14204	15226	14455	13325	12139	12188	12244	11370
قروض رسمية	–	–	–	3850	7570	10350	11440	12305	11455	10669	9968	10241	10523	9971
دائنون آخرون	–	–	–	790	1718	2357	2764	2921	3000	2656	2171	1947	1721	1399
إجمالي الدين	25839	26859	25724	29486	31573	33641	31222	30474	28315	25261	22571	22642	23353	21821

المصدر: بالنسبة للفترة (1988-1993) عبد الله بلوناس، ص 264. وبالنسبة للفترة (1994-2004) بنك الجزائر 2004

ما يمكن قراءته من الجدول، حول بنية المديونية، الطويلة والمتوسطة الأجل حسب مصدر القروض المكونة لها هو كالآتي:

- زيادة حصة القروض المتعددة الأطراف بعد سنة 1999، حيث كانت تمثل 22% من إجمالي الديون، ثم 24.1% سنة 2000 و 24.3% سنة 2001، بعدما أن كانت تمثل فقط 4.9% سنة 1988، مصحوبة عادة بشروط اذ أنه لتحصيل هذا النوع من القروض يستلزم تنفيذ برنامج اقتصادي يدعمه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ويتم تحرير هذه القروض بالأجزاء، وفي نهاية 2004 سجلت هذه القروض انخفاضا حيث سجلت 19.7% في حين كانت تمثل سنة 2003، نسبة 21.7%.

- الانخفاض المهم لحصة القروض الثنائية من إجمالي الدين، حيث تمثل سنة 1988 نسبة 52% لتنخفض إلى 20.7% نهاية سنة 2001 لتعرف بعد ذلك ارتفاعات متتالية 21.8%، 22.7% و24.3% سنوات 2002، 2003و 2004 على التوالي.

- الانخفاض الكبير لحصة القروض المالية من إجمالي الدين، وتمثل القروض المالية 2.4% من إجمالي الدين سنة 2004 مقابل 26.2% سنة 1988، وهذا الانخفاض يفسر بصعوبة دخول الجزائر للأسواق المالية العالمية.

- ارتفاع حصة القروض المجدولة حيث سجلت سنة2004 دائما 11.372 مليار دولار والتي تمثل أكثر من النصف (52.1%) من الديون الإجمالية بعدما كانت لا تمثل سوى 15.73% (4.640 مليار دولار) سنة 1994.

- كما يمكن أن نلاحظ انخفاض حصة القروض التجارية المضمونة والتي سجلت في نهاية سنة2004، 94 مليون دولار (0.5%) بعد ما كانت في نهاية 1989، 2.705 مليار دولار نسبة 11.2% .[1] وهذا بعد إقدام السلطات الجزائرية على التقليل من هذا النوع من القروض عن طريق تطهير العلاقات التجارية مع الخارج،باستعمال سلسلة من التقنيات،وهذا بحمل البنوك على التفاوض مباشرة على خطوط قروض بشروط ملائمة.

1- 7- تطور المديونية الخارجية حسب تاريخ استحقاقها :

تصنف الديون حسب تاريخ استحقاقها إلى ديون قصيرة الأجل وديون متوسطة وطويلة الأجل.

1-« Evolution de la dette extérieure de l'Algérie » , site : www. Bank -of- algeria .dz.

أما بالنسبة لتطور المديونية الخارجية حسب تاريخ استحقاقها فهي كالآتي :

جدول رقم 29 : تطور المديونية الخارجية حسب تاريخ استحقاقها (1985-2004)،

(بملايير الدولارات الأمريكية)

السنوات	ديون متوسطة وطويلة الأجل	%	ديون قصيرة الأجل	%	إجمالي الديون
1985	16.510	95.37	0.800	4.63	17.310
1986	20.720	95.39	1.00	4.61	21.720
1987	24.530	94.89	1.320	5.11	25.850
1988	24.218	93.72	1.621	6.28	25.839
1989	25.019	93.14	1.840	6.86	26.859
1990	26.460	93.46	1.791	6.36	28.859
1991	26.435	95.52	1.239	4.48	27.678
1992	25.886	97.03	0.792	2.97	26.678
1993	25.024	97.27	0.700	2.73	25.724
1994	28.850	97.84	0.636	2.16	29.486
1995	31.317	99.18	0.256	0.82	31.753
1996	33.230	98.77	0.421	0.23	33.641
1997	31.060	99.48	0.162	0.52	31.222
1998	30.262	99.30	0.212	0.70	30.474
1999	28.140	99.38	0.175	0.62	28.315
2000	25.088	99.49	0.173	0.51	25.261
2001	22.311	98.84	0.260	1.16	22.571
2002	23.540	99.54	0.102	0.46	22.642
2003	23.203	99.35	0.150	0.65	23.353
2004	21.411	98.12	0.410	1.88	21.821

المصدر : – بالنسبة للفترة (1985-1993) عبد الله بلوناس، ص268.

– وبالنسبة للفترة (1994-2004) Banque d`Algérie 2004

-النسب من إعداد الباحث.

من الجدول نلاحظ ما يلي :

- طيلة الفترة (1990- 2004) سجل ارتفاع ملحوظ للديون متوسطة وطويلة الأجل من إجمالي الدين ، حيث انتقلت من 93.46% سنة 1990إلى 98.12% سنة 2004.
- سجلت الديون القصيرة الأجل ميلا نحو الانخفاض ما بين 1991و2004حيث انتقل حجمها من 1.791مليار دولار إلى 0.410 مليار دولار حين تم تمويل الفارق بين

الواردات والصادرات بهذا النوع من القروض،لأن الاعتقاد السائد آنذاك مفاده أن انخفاض أسعار البترول يعود لأسباب ظرفية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الديون قصيرة الأجل هي التي تسببت أصلا في خنق الجزائر ماليا خاصة خلال الفترة(1986-1989) نظرا لقصر مدتها وارتفاع تكلفتها مما يبرز لنا وعي السلطات بالآثار السيئة لهذه النوعية من الديون.

وكما تم الإشارة إليه سابقا فإن شروط الاقتراض تبقي كل من معدلات الفائدة ومدة القرض هما العاملان الأساسيان المساهمان بشكل كبير في تطور المديونية الخارجية الجزائرية.

أ – معدلات الفائدة:

تتدرج معدلات الفائدة في إطار شروط الدين ويمكن تعريف معدل الفائدة المتوسط بالنسبة بين مدفوعات الفائدة التي تمت خلال السنة t وبين الدين في نهاية السنة (t – 1). [1]

وقد شهدت معدلات الفائدة الممنوحة على القروض ارتفاعا كبيرا خاصة في الثمانينات والتسعينات ، ويبرز هذا الارتفاع خاصة في القروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة والتي تحدد حسب العرض والطلب على رؤوس الأموال في السوق العالمي ، للإشارة فإنه عند إجراء المفاوضات المتعلقة بإبرام القروض الخارجية ، لا يترك للمدين حرية الاختيار بين معدل الفائدة الثابت و معدل الفائدة المتغير .

وتشير الدراسات في هذا المجال إلا أن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية بنسبة 1 % ، أدى إلى زيادة خدمات المديونية الخارجية للجزائر بـــ150 -200 مليون دولار سنويا. [2]

أما الهامش على معدل الفائدة المتغير، فيعكس مستوى الثقة الممنوحة للدولة المقترضة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وقد بلغ هذا المعدل 0.62 % بالنسبة للديون الخارجية للجزائر مع نهاية سنة 1996 .

---

[1] - Ammar Belhimer ,La dette extérieure de l'Algérie,Alger,Casbah Edition,1998,p38.

[2] - الهاشمي بوجعيدات ،" دراسة المديونية الخارجية للجزائر : أسبابها وآثارها" ، بحث مقدم إلى الملتقى المغاربي حول أزمة المديونية الخارجية وسياسات التكيف في بلدان المغرب العربي ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 25-26-أكتوبر 1993 .

ب – مدة القرض:

تميزت القروض القصيرة الأجل بقصر مدتها ، وارتفاع معدل الفائدة عليها ، ويعرف متوسط مدة الدفع بنسبة الدين في نهاية السنة (t-1) ، ومدفوعات القسط خلال السنة t ويعبر عنه بالسنوات .[1]

وقد كانت المدة المتوسطة للدين الخارجي سنة 1989 أقل من أربع سنوات حيث قرر المشرع الجزائري في (1989-1990) ، إجراء تغير في هيكلة الدين بتخفيض القروض القصيرة الأجل ، ورفع مستوى القروض طويلة الأجل ، مع الاعتماد أكثر على القروض الثنائية ، والمتعددة الأطراف ، على حساب القروض ذات الطبيعة التجارية ويعود هذا الإجراء إلى طول مدة السماح للنوع الأول حيث يمكنه تمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل .

وقد بلغت فترة السماح للقروض القصيرة الأجل بالمتوسط 2.1 سنة خلال الفترة 1980-1987 ، ويمكن اعتبارها فترة قصيرة إذا استخدمت في تمويل مشاريع تزيد مدة الإنتاج فيها (فترة التفريخ) عن مدة السماح .

وفي 31 ديسمبر 1995، قدرت المدة المتوسطة لدفع الديون المتوسطة والطويلة الأجل بـــ 110 شهرا (9سنوات وشهرين)[2] ، ويأتي هذا الإجراء بعد القيام بعملية إعادة الجدولة ، وهي مدة مقبولة لتمويل مشاريع استثمارية متوسطة المدى .

جدول رقم 30 : متوسط شروط الإقراض العام الخارجي (1980-1992) .

البيان / السنوات	1980	1990	1991	1992
سعر الفائدة	8.1	7.8	7.4	5.8
فترة السداد (سنوات)	12.0	9.0	8.0	10.0
فترة السماح (سنوات)	4	2	2	4

المصدر : عيساوي ليلى ، مرجع سابق ، ص36 .

ما يلاحظ من الجدول ارتفاع معدلات الفائدة وقصر فترة السماح ، الشيء الذي أدى إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للجزائر .

---

[2] -Ammar Belhimer, Op. cit. p39

1- 8 – تطور المديونية الخارجية حسب العملات .

تتوزع المديونية الخارجية للجزائر على عدة عملات ، كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم31 : تركيب المديونية المتوسطة و الطويلة الأجل حسب العملات (1988-2004).

(بالنسبة المئوية)

ع/س	1988	1990	1993	1995	1996	1997	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدولار الأمريكي	39.7	40.1	49.0	42.1	42.1	44.8	42.1	42.5	43.9	42.0	39.0	39.0
الأورو	–	–	–	–	–	–	–	–	–	30.0	35.0	39.9
الفرنك الفرنسي	14.8	17.7	11.8	15.8	15.9	14.7	12.6	11.8	10.6	–	–	–
الين الياباني	19.6	15.8	15.7	13.6	12.7	11.5	13.4	12.6	11.8	12.0	12.0	10.6
المارك الألماني	6.9	11	6.5	6.5	6.4	6.2	5.6	5.2	4.9	–	–	–
أخرى	19	15.4	17.0	16.4	22.9	22.8	26.3	27.9	28.8	16.0	14.0	10.5

المصدر : - بالنسبة للفترة(1988-1989): عبد الله بلوناس ،مرجع سابق ، ص 267.

- بالنسبة للفترة (1990-2004):Banque d'Algérie 2004

من خلال قراءتنا للجدول يمكننا تسجيل الملاحظات التالية :

- الحصة الهامة التي تشغلها العملات الأخرى من غير الدولار الأمريكي ، كنسبة من إجمالي المديونية تصل في كثير من الأحيان إلى أكثر من 50% وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مخزون الدين وتطور خدمات المديونية المعبر عنها بالدولار في حالة انخفاض قيمته بسبب زيادة القيمة effet de valorisation
- الأهمية النسبية التي يحتلها الدولار الأمريكي في تشكيلة العملات ، إذ وصل إلى نسبة 51.3% سنة 1994، لكن ما فتئ أن يسجل تراجعا أمام العملة الأوروبية الموحدة (الأورو) التي سجلت في نهاية سنة 2004 نفس المستوى الذي يحتله الدولار الأمريكي ، إن لم نقل زيادة طفيفة .
- دائما في نهاية سنة 2004 يلاحظ أن العملات الأساسية الثلاث(الدولار الأمريكي، الأورو والين الياباني) تمثل 89.5% من إجمالي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل في حين لا تمثل العملات الأخرى سوى 10.5 % .

- تأثير العوامل الخارجية في تسيير الاقتصاد الجزائري ، إذ أن 98% من صادرات المحروقات محررة بالدولار ، فإذا انخفض سعر البرميل الواحد بـــ1دولارفإن الجزائر ستتكبد خسائر كبيرة سنويا .
- ومن هنا يمكن القول أن حجم المديونية الإجمالي يتوزع على العملات المختلفة توزيعا غير مناسبا وهذا ما يجعلها تتأثر تأثيرا مباشرا بالتقلبات التي يشهدها الدولار الأمريكي على المستوى الدولي.ففي دراسة لبنك الجزائر،بينت أنه ما بين 1985 و1989 انخفاض قيمة الدولار ضخمت بنسبة 35% المديونية المحررة بالعملات الأخرى.

1- 9- تركيب المديونية الخارجية حسب المناطق الجغرافية :

في نهاية سنة 1998، نسبة المديونية الخارجية متوسطة وطويلة الأجل حسب المناطق الجغرافية، تبرز أن معظم هذه المديونية متأتية من دول منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، حيث أن هذه الديون باستثناء الديون متعددة الأطراف ارتفعت إلى 80%، منها أكثر من 60% مصدرها الاتحاد الأوروبي .[1]

بينما في نهاية سنة 2004، ارتفعت الديون المتأتية من منظمة التعاون والتنمية الأوروبية إلى 95% منها أكثر من 69% مصدرها دول الاتحاد الأوروبي.[2]

2- أسباب المديونية الخارجية الجزائرية :

عند انفجار أزمة ديون العالم الثالث عام 1982 ، تباينت الآراء وتعددت حول أسباب هذه الأزمة ، فهناك تفسيرات ترى أن الدول النفطية بسياستها التسعيرية هي المسؤولة عن ذلك ، وقد أيد هذا الرأي بعض الهيئات الدولية كالصندوق والبنك الدوليين ، وهناك بعض الجهات الأخرى مثل البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الدولية الخاصة التي تحمل الدول المدينة القسط الأكبر من المسؤولية .

وهناك رأي آخر يفسر الأزمة كنتيجة منطقية للاختلال الحاصل في الاقتصاد العالمي الذي يحاول دائما خدمة مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول المدينة .

---

[1]- Banque d'Algérie, 1999.
[2] - Banque d'Algérie, 2004.

مما سبق لا يمكننا التسليم بصحة إحدى الآراء في تفسير أزمة المديونية الخارجية، بل هناك عوامل مجتمعة ساهمت كما رأينا سابقا في ظهور هذه المعضلة.

والجزائر كغيرها من البلدان النامية لجأت إلى المديونية الخارجية لتمويل نماذج التنمية المطبقة والمعتمدة على الاستثمارات الضخمة التي ساهمت بشكل كبير في بروز هذه الأزمة ،على أساس أن نماذج التنمية المتبعة لم تؤكد الموارد المتوقعة بالعملة الصعبة والتي من شأنها تخفيف عبء هذه المديونية .

ولذلك فإن أسباب المديونية الخارجية الجزائرية يمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية خاصة بالاقتصاد الجزائري وأسباب خارجية ، مرتبطة أساسا بالظروف الاقتصادية والسياسية العالمية .

2-1- الأسباب الداخلية:

وهي العوامل والأسباب المحلية، والتي كان من الممكن تداركها كعدم ملاءمة السياسة الاقتصادية أو سوء التسيير.

2-1-1- نموذج الصناعات المصنعة :

لقد ارتكز هذا النموذج على إنشاء مصانع كبيرة تتطلب موارد مالية ضخمة عجزت الموارد المحلية عن تلبيتها ، وقد بينت إحدى الدراسات المقارنة في هذا الخصوص أن تكلفة إنشاء مصنع للأصباغ الكيماوية في الجزائر طاقته 10آلاف طن ، تزيد عن تكلفة إنشاء نفس المصنع في فرنسا مثلا بنسبة 34% .[1]

وقد اعتبر المخططون في الجزائر أن اللجوء إلى السوق العالمية لتوفير التمويل اللازم أمر ضروري لتجنب أي اختناقات تمويلية وتعويض النقص في مصادر التمويل المحلية ، ولقد استأثر قطاع التصنيع – الذي وجهت أغلب منتجاته إلى التصدير – بنسبة كبيرة من القروض الأجنبية مثلت في الجزائر نحو 27% من إجمالي مصادر تمويل التنمية ما بين عام 1970- 1977 .[2]

والملاحظ أن ظاهرة التمويل الأجنبي سادت خاصة خلال مرحلة المخططات، فبرنامج التصنيع المعتمد كان من ناحية منحاز للصناعات كثيفة رأس المال والتي تجاوزت

---

[1]- محمد إبراهيم منصور ، خيار التصنيع العربي في ظل النفط ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة 1994 ، ص100.

[2]- نفس المرجع السابق ، ص 113 .

الطاقة المحلية ومن ناحية أخرى مرتكز على تكنولوجية متقدمة تطلبت التدفق المستمر من الخارج للسلع الوسيطة لتشغيلها ، والخبرة الأجنبية للإشراف عليها مما أدى إلى خروج مبالغ كبيرة من العملة الصعبة .

2-1-2- غياب الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني :

من الأسس التي قام عليها نموذج (DEBERNIS) ، التركيز على الاستثمارات في صناعات محدودة وضخمة تتمتع بقدرة تصنيعية عالية في المراحل التي تلي إقامتها ،أي أن يكون بإمكان مخرجات هذه الصناعات أن تتحول إلى مدخلات لصناعات أخرى عديدة فيقال أن لهذه الصناعة روابط كثيفة من حيث المصب ،كما يمكنها أن تستخدم مخرجات عدد كبير من صناعات أخرى ، فيقال أن لها روابط كثيفة من حيث المنبع ، وتشكل بذلك سوقا كبيرة لمنتجات صناعات أخرى ، غير أن العلاقة بين قطاعات الاقتصاد تطورت بصورة فوضوية، الأمر الذي نجم عنه استحالة أن يقوم كل فرع أو كل قطاع بتنظيم إنتاجه بطريقة تسمح له بتوزيعه على باقي الفروع ، فصرفت مبالغ ضخمة من العملة الصعبة لاستيراد بعض المواد والتجهيزات من الخارج في حين أنها متوفرة في السوق المحلية ، وهذا راجع إلى سوء التسيير وقصور الرؤى لدى القائمين على الاقتصاد الوطني ، هذه المبالغ التي كان من الأجدر أن تساهم في تمويل قطاعات حيوية من شأنها أن تنشط الاستثمار.

2-1-3- النمو الديمغرافي المرتفع :

يمكن اعتبار هذا العامل سبب جوهري في تفاقم أزمة المديونية الخارجية ، فالانفجار السكاني الذي عرفته الجزائر ، أدى إلى مزيد من الطلب على ضروريات الحياة خاصة المواد الغذائية .ومع عجز الإمكانيات الداخلية المتاحة عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي ، اضطرت الدولة لطلب المزيد من القروض الخارجية لتمويل واردات المواد الغذائية وعدة أنواع أخرى من السلع ، ومن ثم تغطية الفجوة بين الطلب والعرض على المستوى الداخلي ، مما شكل عبئا إضافيا على المديونية الخارجية .

جدول رقم 32: تطور فاتورة واردات المواد الغذائية (1970- 1991).

الواردات	1970	1980	1989	1990	1991
المواد الغذائية المستوردة (مليون دج)	680	7782	19965	16907	32500
عدد السكان (مليون نسمة)	13.1	18.4	24.1	24.7	25.3
الواردات لكل ساكن (دج)	51.1	422.9	822.4	686.8	1189.7
نسبة المواد الغذائية من إجمالي الواردات %	26	19	28.5	19.4	-

المصدر : عيساوي ليلى ،مرجع سابق، ص 18 .

من الجدول نلاحظ انه مع تضاعف عدد السكان بين 1970الى 1991 من 13.1 إلى 25.3 مليون نسمة، انتقلت واردات المواد الغذائية حسب كل ساكن من 51.1دج سنة 1970 إلى 1189.7 دج سنة 1991 ومن ثم فإن زيادة الواردات سوف يشكل عبئا إضافيا على المديونية الخارجية .

2-1-4- عجز ميزان المدفوعات :

نقصد به زيادة الواردات السلعية عن الصادرات نظرا لمتطلبات التنمية الاقتصادية التي ارتكزت على سياسة استيراد التكنولوجيا والفعالية النسبية لإدارة الإنتاج دون أن يصدر ما تقابلها في القيمة، مما ساهم في ارتفاع المديونية الخارجية وهذا ما يبينه الجدول الموالي.

جدول رقم 33: نصيب المواد الأولية والنصف مصنعة من البضائع المستوردة (1973- 1979).

(مليون دولار أمريكي)

	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
مواد أولية ونصف مصنعة(1)	2503	6129	6848	5857	8111	12800	4508
مجموع الواردات من البضائع(2)	8659	16821	24117	22227	29534	34439	6348
% (2/1)	33.5	36.4	28.3	26.3	27.4	37.1	27.5

المصدر : عيساوي ليلى ،مرجع سابق، ص19.

من الجدول نلاحظ ارتفاع مبلغ الواردات عموما، حيث انتقل من 8659مليون دولار سنة 1973، ليبلغ أقصى قيمة له سنة 1978 وهي 34439 مليون دولار أمريكي كما أن

نسبة واردات المواد الأولية ونصف المصنعة من إجمالي الواردات كانت مرتفعة أيضا، حيث انتقلت من 33.5% سنة 1973 لتصل إلى 37.1 % سنة 1978 وهذا يعتبر أمرا طبيعيا بالنظر إلى متطلبات نموذج التنمية الذي شرعت الجزائر تطبيقه والنتيجة الحتمية للجوء المكثف للاستيراد هي المزيد من الاستدانة الخارجية.

2-1-5- سوء تسيير الاقتراض الخارجي:

يعتبر هذا العامل من العوامل التي ساعدت على تطور أزمة المديونية الخارجية الجزائرية، بالرغم من تأكيد الإصلاح المالي لسنة 1970 على ضرورة خضوع التمويل الخارجي لموافقة مسبقة من وزارة المالية مع شرط عدم إمكانية التمويل الداخلي ،وأن لا يتعدى نسبة 30% من الاستثمارات المخططة.[1]

غير أنه لم يتم الالتزام بهذه الشروط وتجاوز التمويل الخارجي النسبة المحددة له في ظل الاتصال المباشر وغير المنسق للمؤسسة الوطنية بالمؤسسات الدولية مما أسفر عن تفكيك السياسة المالية الخارجية للجزائر.

إذن فمساهمة هذا العامل في تطور أزمة المديونية الخارجية، كان من خلال عدم تطابق النسب الفعلية للتمويل الخارجي مع النسب المنصوص عليها حيث تجاوزت هذه النسب خلال الفترة(1971-1979)، 37%، إضافة إلى غياب التنسيق بين البنوك والمؤسسات، أي تشتت المعلومات الخاصة بالدين الخارجي لعدم وجود إدارة واحدة تراعي الضغط الذي تمارسه خدمات الديون على الاقتصاد الوطني عند القيام بعملية الاقتراض. أي لابد من الاقتراض بشروط عقلانية تعطي للبلاد رؤية واضحة عن المدى الزمني الذي تعتمد فيه على التمويل الخارجي مع سد الفجوة بين الادخار المحلي واستثمار واستغلال القروض الخارجية لتمويل قطاعات حيوية منتجة تؤدي في النهاية إلى زيادة معدل الإنتاجية .

2- 2- الأسباب الخارجية:

وهي مجموعة الأسباب التي تقع خارج نطاق فعالية السياسات الاقتصادية المحلية.

2-2-1- التذبذبات في أسعار صرف العملات الدولية :

إن لتقلبات سعر صرف الدولار وباقي العملات الأخرى في السوق النقدي الدولي تأثيرا كبيرا على اقتصاديات البلدان النامية ومديونيتها.

---

[1]-Ahmed Henni, "Crédit et financement en Algerie (1962-1987)", CREAD ,Algérie,P391.

ففي الجزائر فان 98% من إيرادات الصادرات يتم تقييمها بالدولار الأمريكي وبالتالي فان أي تغير في سعر صرف هذا الأخير، يكون أثره المباشر هو زيادة ثقل الديون الخارجية للجزائر.

فتدهور قيمة الدولار ينتج عنها نقص حصيلة إيرادات الصادرات من العملة الصعبة فتصبح غير كافية لتمويل عملية الاستثمار مما يرفع من مستوى الطلب على القروض الخارجية، فخلال الفترة(1985-1988)، 80% من نسبة الزيادة في الديون المتوسطة والطويلة الأجل كان سببها انخفاض الدولار مقارنة بباقي العملات التي حرر بها الدين عند عقده، وهذا ما يبين حساسية ديون الجزائر لتقلبات الدولار على مستوى أسواق الصرف ولا يقتصر تأثير انخفاض الدولار على القروض المحررة به فحسب، بل يمتد أيضا إلى القروض المحررة بعملات أخرى فخلال الفترة مابين 1985و1986 تضخمت الديون الجزائرية المحررة بعملات أخرى، خاصة الأوربية واليابانية منها بنسبة 35% نتيجة لانخفاض سعر صرف الدولار في الأسواق الدولية بسبب هيمنة الدولار الأمريكي على جميع العملات الأخرى، إذن فاضطراب قيمة الدولار الأمريكي يؤثر على الاقتصاد الجزائري من ثلاثة جوانب:[1]

- عدم اليقين الذي تتميز به القدرة الشرائية الدولية للجزائر، فمن جهة يتم تقييم أغلبية إيرادات الصادرات بالدولار ، ومن جهة أخرى نسبة مهمة من المعاملات التجارية الخارجية للجزائر، تقع خارج منطقة الدولار (خاصة اليابان والمنطقة الاقتصادية الأوربية).
- عدم اليقين الذي يميز إجمالي المبلغ الحقيقي لخدمة الدين، فتغير نسبة 10% في سعر صرف الدولار مقارنة بباقي العملات يؤدي إلى تغيير سنوي في خدمة الدين بأكثر من 500 مليون دولار.
- نتيجة لأثر رفع السعر في تقييم الديون الخارجية بالدولار بلغ الأثر الصافي المتراكم 7 مليار دولار خلال الفترة(1985-1991).

[1] - Ammar Belhimer ,Op.cit,p52

2-2-2- تدهور شروط التبادل التجاري :

يعتبر هذا العامل أيضا من العوامل المهمة التي ساهمت في تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الجزائر، نظرا لان شروط التبادل التجاري كانت دوما لغير صالحها، ومن خلال ملاحظة تركيبة الصادرات والواردات يظهر لنا أن مكونات أغلبية الصادرات هي من النفط وبعض المواد الأولية، أما الواردات فتكون من السلع الرأسمالية والتجهيزات الصناعية، وبالتالي فمن الطبيعي أن أي اضطراب في أسعار النفط سوف يؤثر مباشرة على المداخيل بالعملة الصعبة، وأي ارتفاع في أسعار سلع التوريد، يجعل التبادل حتما في غير صالح الاقتصاد الجزائري.

جدول رقم 34: تطور معدل التبادل التجاري (1967-1977).

سنة الأساس: 1973

السنة	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1977
معدل التبادل التجاري(%)	41	10.5	40.3	40.2	40	46.8	100	72.8	78	74.9

source :1 - M.E benissad, économie du développent de l'Algérie, Alger,opu,1982,p236 .

2- عيساوي ليلى، مرجع سابق، ص22.

يتضح لنا من الجدول انخفاض معدلات التبادل خاصة في الفترة (1967-1977) حيث سجل أدنى معدل 10.5% سنة 1968.على أساس أن الفترة رافقت تطبيق نموذج التنمية (المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول والثاني) كما تميزت بارتفاع التضخم العالمي مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من البلدان الصناعية بنسب تفوق الارتفاع في أسعار السلع المصدرة. أما تطور هذا المعدل خلال الفترة (1980-1990) فكان كالتالي:

جدول رقم 35 : تطور معدل التبادل التجاري (1980-1990).

سنة الأساس 1987.

السنة	1980	1981	1983	1985	1987	1988	1989	1990
معدل التبادل التجاري%	172	198	184	181	100	84.2	82.7	99.5

المصدر : عيساوي ليلى، مرجع سابق، ص23.

من هذا الجدول نلاحظ تسجيل ارتفاع محسوس في معدلات التبادل التجاري خلال النصف الأول من الثمانينات نظرا لارتفاع مداخيل النفط، لتنخفض هذه المعدلات من جديد بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وقد اعتبرت دول الاتحاد الأوروبي المورد الرئيسي للسوق الجزائرية خلال الفترة(1980-1988).وما يجب الإشارة إليه في الأخير هو أن التدهور في شروط التبادل التجاري لا تنحصر أسبابه في تذبذب أسعار النفط فحسب بل تنتج أيضا عن ارتفاع أسعار الواردات في السوق الدولي.

3- الحلول المطبقة لمعالجة أزمة المديونية الخارجية الجزائرية:

3-1- إعادة تمويل الديون:

من المناسب قبل أي شئ أن نشير إلى مفهـوم مصطلح هـام في هذا الإطـار وهو (le reprofilage) أي إعطاء وجه جديد للهيكلة ، وهو مصطلح مبتكر من طرف الجزائريين سنة 1989، وطبق كمحاولـة لتجنب الوقوع في إعادة الجدولة ، ويعنـي " التفاوض مع الدائنين للوصول إلى رسم وجه جديد للمديونية ، سواء عن طريق إعادة التمويل أو إعادة الجدولة ".[1]

3-1-1- حقيقة عملية إعادة تمويل الديون :

امتازت المديونية الجزائرية بحجم مطلق عادي ومدة قصيرة ، ومن ثم كانت التسديدات لخدمات المديونية مرتفعة ، إذ بلغت 75%من إيرادات الصادرات في المتوسط للسنوات الأربع (1990-1993)،وهو ما دفع السلطات الجزائرية إلى اختيار تقنية إعادة تمويل الديون لأنه في هذه الحالة ، الجزائر غير مجبرة على اتباع البرامج الاقتصادية المفروضة من طرف المؤسسات المالية ، إذ يكفي لإرضاء الدائنين اتخاذ بعض الإجراءات النقدية والميزانية ، وتخفيض قيمة العملة المحلية ، من ثم تفادي إعادة الجدولة غير المرغوب فيها وقتئذ سياسيا واقتصاديا.

والاعتبار الثاني هو النظرة السائدة آنذاك بكون أزمة المديونية أزمة ظرفية وليست هيكلية.

وتنبني عملية إعادة التمويل على تحرير قروض جديدة (بأسعار فائدة غير ملائمة) تستحق الدفع على الأجل الطويل والمتوسط ، توجه لتسديد جزء من المديونية السابقة البالغة الاستحقاق، عادة القصيرة الأجل ، مما يسمح بتوفير جزء معتبر من إيرادات الصادرات

[1] - Benachenhou,Op.cit ,p84.

لاستخدامها في تغطية حاجيات الاستيراد. ومن أجل ذلك لجأت الجزائر إلى إبرام عدة اتفاقيات تمثلت في :

3-1-2- الاتفاق مع القرض الليوني:

أوكلت السلطات العمومية تنفيذ هذه العملية إلى بنك تجاري وهو القرض الشعبي الجزائري CPA للتفاوض مع الدائنين حول إعادة تمويل جزء من الديون الخاصة والمقدرة بحوالي 1.5 مليار دولار[1].

في المقابل وقع الاختيار على القرض الليوني كممثل للبنوك المشاركة في العملية رغم التحفظات التي أثيرت حول هذا الاختيار.

لتركيب التسهيلة المالية للجزائر والمقدرة بـــ 1.5 مليار تطلب الأمر مساهمة 240 بنك، يغطي المبلغ استحقاق الديون المصرفية خلال الفترة الممتدة ما بين 1 أكتوبر 1991 و31 مارس 1993، وقسمت هذه التسهيلات المالية إلى جزئين:[2]

- جزء مقدر بـــ 1.234 مليار دولار مخصص لإعادة تمويل المبلغ الأساس (الأصل) للديون القابلة لإعادة التمويل والتي مدتها الأصلية على الأقل سنتان وبالشروط التالية:

  - معدل الفائدة : Libor + %1.5.
  - مدة التسديد 8 سنوات.
  - مدة العفو 3 سنوات.

- جزء مقدر بـــ 223 مليون دولار لإعادة تمويل الديون التي مدتها الأصلية بين 12-24 شهرا والمحررة بالشروط التالية:

  - معدل الفائدة : Libor + %1.375.
  - مدة التسديد 5 سنوات.
  - مدة العفو 3 سنوات.

لكن بعد تطبيق هذا الاتفاق فإنه لم تحل أزمة الدين نتيجة لما يلي:

---

[1]- Maamar Boudersa,la ruine de l'économie algérienne,Alger,Ed.Rahma, 1993,p32.

[2]- عبد الله بلوناس،مرجع سابق،ص280.

- إن نجاح عملية إعادة التمويل التي قادها القرض الليوني لا يجب أن تخفي الهدف الآخر الذي تسعى إليه الجزائر، وهو العودة بقوة إلى السوق المالي الدولي كمقترض طبيعي الشيء الذي لم يتحقق ، وبهذا فسنتين من المفاوضات ومختلف الضغوطات الدبلوماسية والسياسية من السلطات الجزائرية لإقناع أكثر من 200 بنك بقبول العملية ما هي إلا وقتا ضائعا.
- التكاليف المصاحبة للعملية (عمولات تقدر بـــ 6-8 % من مبلغ العملية) وهو ما يقلل من مردودية العملية.
- هذه العملية رغم شروطها وتكاليفها إلا أنها لا تنصب إلا على 15% وهو ما يقلل من الخدمات السنوية للمديونية، وأقل من 8% من مخزون الدين.
- طريقة إعادة التمويل لا يرغب فيها الدائنون إلا قليلا وهي شيئا فشيئا تكون غير ممكنة التحقيق ، بسبب عدم تحمس البنوك الأجنبية لها ، خاصة وأن الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر لم تتحسن بعد 4 سنوات من الإصلاحات الاقتصادية ومنه فهذه البنوك تفضل العمليات القصيرة الأجل المربحة ، كما أنها تطلب ضمانات الهيئات العمومية ومؤسسات تأمين القرض[1].

3-1-3- الاتفاق مع ايطاليا:

يهدف اتفاق إعادة التمويل الموقع مع ايطاليا ، والذي له طابع مؤسسي بخلاف الاتفاق مع القرض الليوني الذي له طابع سوقي إلى تعبئة مبلغ 7.2 مليار دولار لفائدة الجزائر موزعة كالآتي[2]:

- مبلغ 2.7 مليار دولار موجه لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات ، وفي هذا الإطار تضع مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الايطالية تحت تصرف النظام المصرفي الجزائري المبلغ السابق لاستعماله في تسديد مستحقات مؤسسات الإقراض الايطالية لسنوات 1991، 1992، 1993، والتي تعود إلى القروض المبرمة مع المتعاملين الجزائريين قبل نهاية 1990، والمؤمنة من طرف هيئة تأمين القروض على الصادرات (SACE).

---

[1] -Benissaad,.Op.cit, p161 .

[2] - عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص282.

- مبلغ 4.5مليار دولار يوجه لتمويل استيراد التجهيزات والسلع ذات الأصل الايطالي ، أي نوع من القروض المرتبطة (les crédits liés).

وما يمكن قوله في هذا المجال هو أن هذا النوع من العمليات ، حسب الخبراء يبقى ممكنا في حال توفر الظروف الملائمة ، لكن في الظروف التي سادت الجزائر تلك الفترة كان من الصعب تحقيقه ، حيث أثبتت التجربة أن عقود إعادة التمويل لم يكن لها أثر محسوس من حيث رفع طاقة الاستيراد، ونمو الناتج الداخلي الخام ، كما أن معظم الدائنين يرفضون خيار إعادة التمويل خاصة أولئك الذين يمسكون بنسب كبيرة من المديونية ففرنسا أول دائن للجزائر، والتي تمسك بـــ13.21% من إجمالي الدين الطويل والمتوسط الأجل مع نهاية سنة 1993، ترفض أية فكرة حول المساعدة المالية المباشرة لميزان المدفوعات ، أي عن طريق إعادة التمويل بمديونيتها على أساس اتفاقية ثنائية ، وتبرر ذلك بارتباطها بقواعد التضامن الذي يجمع الدول الأعضاء في نادي باريس ، ومن ثم فان أية مساعدة مالية تكون مقيدة بشروط معينة.و أمام تعثر هذه الاتفاقات وجدت الجزائر نفسها لأول مرة منذ الاستقلال أمام وضعية العجز عن الدفع لالتزاماتها المالية الخارجية في جوان 1991، ومع تدهور التوازنات المالية الخارجية أجبرت الحكومة الجزائرية على التوجه إلى صندوق النقد الدولي لطلب مساعدة مالية وذلك مقابل تنفيذ شروطه والمتمثلة أساسا في تطبيق برامج التعديل الهيكلي،مقابل الاستفادة من إعادة جدولة الديون الخارجية .

3- 2 - إعادة الجدولة:

كما سبق الإشارة إليه ، فإن عملية إعادة الجدولة تستند إلى برنامج للتعديل الهيكلي يتم إعداده بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ويطبق تحت إشرافه، وهذا ما يؤهل صندوق النقد الدولي لمنح علامته لبرنامج يفترض أنه يحقق التوازن في ميزان المدفوعات على المدى المتوسط.

والجزائر على خلاف الدول الأخرى المدينة لم تقبل حل اللجوء إلى إعادة الجدولة إلى أن وصلت إلى وضعية العجز عن الدفع ، وكانت الحكومات السابقة الرافضة لهذا الحل تعتمد على مبررات ثلاث وهي :

المبرر الأول: هو أن الجزائر كانت في غنى عنها وذلك لقدرتها على تسديد مستحقاتها. وذلك راجع إلى العوائد الناتجة عن إيرادات المحروقات وهذا قبل تدهور أسعارها.

ومن جهة كان لها مبرر سياسي، تمثل في كون الجزائر ترفض هيمنة الخزينة الفرنسية ، بحكم كونها المدين الأساسي لها ، فعند قبول الجزائر لهذه العملية ، يستدعي خضوعها إلى الشروط الفرنسية من خلال المفاوضات في إطار نادي باريس.

في حين كان المبرر الثاني: هو التجارب المتنوعة، والكثيرة التي عرفتها الدول المدينة السابقة لها التي لم تجد مخرجا من مأزق المديونية عند لجوئها لخيار إعادة الجدولة، بل تمادت في ذلك، إضافة إلى غلق الأسواق المالية الدولية في وجه هذه البلدان.

أما المبرر الثالث فهو : كما هو معلوم أن إعادة الجدولة تفقد الدول المدينة حرية القرار خاصة السياسية منها ، والاقتصادية ، فقد كان رئيس الحكومة الأسبق السيد " أحمد غزالي" يرى أن إعادة الجدولة تعتبر تدخل من الصندوق النقد الدولي في الشؤون الداخلية للجزائر، لكن في نهاية المطاف، لم تجد الجزائر من بد إلا لجوئها إلى إعادة جدولة ديونها وبالتالي تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي ، فما هي الأسباب التي أدت بها إلى إعادة جدولة ديونها؟.

3-2-1- أسباب إعادة جدولة الديون الجزائرية:

1- ظهور العجز في الموازنة العامة 1992، وذلك بعد أن اختفى في سنتي 1990 و1991 ، نتيجة لإتباع الجزائر لسياسات توسعية فزادت من حدة الإنفاق سعيا منها لتنشيط الاقتصاد وذلك من خلال الاستثمار بواسطة زيادة ورفع صافي الاقتراض من الخزينة من جهة وتمويل إعادة تأهيل الشركات والمؤسسات العامة عن طريق الصندوق الخاص من جهة أخرى ، ونتيجة لذلك العجز فقد رفضت الحكومة تمويل استثمارات المؤسسات العامة .

2- ضرورة توفير ما يقارب 7.6 مليار دولار والذي يحتاج إليه الاقتصاد الجزائري لاستمرار دورة الإنتاج ، وخصوصا أن إمكانية الحصول على قروض جديدة أصبحت صعبة جدا ، إن لم نقل مستحيلة ، وذلك لتردي الأوضاع الاقتصادية ، وعدم الاستقرار السياسي لذا فخيار إعادة الجدولة كان الملجأ الوحيد لتأمين هذا المبلغ.

3- التراجع المسجل في أسعار النفط ،وهو من أهم الأسباب، حيث تشير التقديرات الرسمية إلى أن إيرادات تصدير النفط والغاز الطبيعي قد تراجعت نتيجة إنخفاض الأسعار فعلى سبيل المثال انخفض سعر برميل النفط من 21 دولار 1991 إلى 15 دولار في 1994 حيث بلغت إيرادات تصدير النفط والغاز الطبيعي 8.907 مليار دولار بعد أن كانت تقدر بـ 11 مليار دولار في حين قدرت خدمة الدين بـ9.432 مليار دولار سنة 1993، وهو ما يجعل الجزائر في وضع العاجز عن تسديد ديونها، وذلك للمرة الأولى في تاريخها. لذا كان لزاما على الحكومة في ظل هذه المعطيات أن تجد مصادر مالية لسد عجز يقدر بـ1.3 مليار دولار بالإضافة إلى مبلغ 5 ملايير دولار تحتاج إليها الجزائر لاستيراد مواد تموينية وسلع أساسية أخرى.

4- ارتفاع حاد في التضخم بالإضافة إلى أن عدد كبير من المصانع الجزائرية يعمل بـ 9% إلى 50% من طاقته بسبب العجز عن استيراد المواد الخام نظرا لعدم توفر العملة الصعبة لاستيرادها.

5- إلى جانب الإختلالات الداخلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري فهناك عامل خارجي يعد من أهم العوامل التي دفعت الجزائر لإعادة الجدولة وهو امتناع بعض الدول المقرضة عن إقراضها، ومثال ذلك فرنسا التي وصل بها الحد إلى الامتناع عن منح قروض جديدة وتجديد قروض سابقة لها ، حيث رفضت طلب حكومة "رضا مالك"، واشترطت منح قرض بعد الاتفاق مع " FMI " ، ذلك كان دافع كبير خاصة وأن فرنسا تعد من أكبر دائني الجزائر.

وهذا ما أدى إلى تعهد حكومة "مقداد سيفي" بالاستمرار في تنفيذ الإجراءات التي تضمنها الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من خلال خطاب النوايا " الذي أرسلته الجزائر لصندوق النقد الدولي ، والذي كان أساس الوصول إلى إعادة الجدولة.

وبالفعل عقد ، في أواخر شهر ماي وأوائل شهر جوان 1994 - اجتماع بين السلطات الجزائرية والدول الرئيسية الدائنة في إطار "نادي باريس" ،وذلك لإعادة جدولة الديون الجزائرية الرسمية الخارجية المقدرة بـ 14.5 مليار دولار في حين كانت المديونية الإجمالية تقدر بـ 25.724 مليار دولار نهاية سنة 1993.

وجاءت هذه المفاوضات مع "نادي باريس" بعد توقيع اتفاق بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي تلتزم الجزائر من خلاله بتطبيق وتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، وقبل الاجتماع بيومين أعلن الصندوق أنه سيقدم قرضا بـ 1.037 مليار دولار للجزائر داعما لخطتها الاقتصادية من خلال دعوة أعضاء نادي باريس للالتزام بذلك.

وقد أسفر هذا الاجتماع على إعادة ترتيب دفع الدين الخارجي الجزائري الرسمي البالغ 14.5 مليار دولار على مدى 16 سنة مع فترة سماح 4 سنوات ، مع إعادة جدولة 3.850 مليار دولار كمرحلة أولى – من الدين الرسمي للجزائر.

3-2-2- النتائج الناجمة عن إعادة الجدولة :

عند التطرق إلى النتائج التي يمكن أن تنجر وتترتب عن سياسة إعادة الجدولة والأثر الذي تتركه على اقتصاد البلد المدين نجد أن لها سلبيات نذكرها كما يلي:

- خوصصة المؤسسات العمومية وتصفية المفلسة منها .
- تقليص اليد العاملة.
- رفع الدعم على السلع الضرورية والتي لوحظ ارتفاع أسعارها.
- تخفيض قيمة الدينار.
- التقليل من النفقات العمومية.

ورغم هذه السلبيات فإن هذا لا يعني عدم قابليتها ، وإنما هناك إيجابيات، فاللجوء إلى سياسة إعادة الجدولة يعتبر السبيل الوحيد بالنسبة للسلطات الجزائرية للوقوف أمام الأزمة الظرفية ،فبفضل إعادة الجدولة تستطيع أن تعبئ قروض جديدة خاصة من طرف نادي باريس ولندن، كما يمكنها أن تستفيد من إلغاء نسبة معتبرة من خدمات الديون، كما يمكنها أيضا الاستفادة والحصول على بعض القروض من طرف المؤسسات المالية الدولية عموما وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي خصوصا.

إذن ما يمكن استخلاصه أن اللجوء إلى إعادة الجدولة يعني وصول البلد المدين إلى مرحلة العجز عن السداد وهو ما يبرز بوضوح حجم كارثة المديونية الخارجية وما لها من أثار على الاقتصاد الجزائري عامة والتنمية الاقتصادية خاصة.

3- 3- التسديد المسبق وتحويل الديون إلى استثمارات :

لجأت الجزائر إلى هذه التقنية في محاولة لتقليص مديونيتها بعدما سجلت احتياطات الصرف أرقاما قياسية لم تشهد الجزائر مثلها منذ الاستقلال وهذا راجع إلى بلوغ أسعار النفط مستويات قياسية هي الأخرى.

وقد شرعت الجزائر في التسديد المسبق للديون سنة 2004 من خلال تسديد حوالي 12 قرضا مع البنك الأفريقي للتنمية، حيث استطاعت الجزائر ربح مبلغ 187.5 مليون دولار سنة 2004، حيث أنه عوض أن تسدد 821.3 مليون دولار، سددت 633.8 مليون دولار، كما قامت الجزائر بالتسديد المسبق لـ 22 قرضا من القروض المبرمة مع البنك العالمي قدر مبلغها الإجمالي بـ652 مليون دولار، وعلى غرار ما تم تحقيقه مع البنك الإفريقي للتنمية سمح التسديد المسبق لقروض الجزائر مع البنك العالمي من اقتصاد مبلغ 121.35 مليون دولار كونها لم تسدد إلا 652 مليون دولار عوض 773.35 مليون.

وفي تقييم لعملية التسديد المسبق التي قامت بها الجزائر إزاء المؤسسات المالية الدائنة المتعددة الأطراف أشار وزير المالية الجزائري "مراد مدلسي" إلى أن الجزائر قد سددت قبل الآجال المحددة 1.215 مليار دولار خلال سنة 2005 ،كما تقوم بالتسديد المسبق لمبلغ قيمته 2.655 مليار دولار من ضمن مبلغ إجمالي يقدر بـ3.107 مليار دولار ستسدده ابتداء من صائفة 2006.[1]

أما القروض الثنائية والمبرمة في إطار "نادي باريس" و"نادي لندن" ،فقد وافقت الدول الأعضاء في "نادي باريس" على الطلب الجزائري للتسديد المسبق لديونها الخارجية المعادة جدولتها خلال المفاوضات المتعددة الأطراف التي جرت يومي 10 و11 ماي الماضي، وقد باشرت الجزائر يوم 12 ماي 2006 التوقيع على اتفاق مع فرنسا يسمح بالدفع المسبق لـ1.6 مليار دولار وتقدر الحصة الإجمالية من الديون المتفق بشأنها 7.9 مليار دولار من مخزون يقارب 15 مليار دولار وهو معناه أن مديونية الجزائر وصلت إلى حدود 7 مليار دولار.

---

[1] ـ سفيان بوعياد "تسديد مسبق لجميع القروض المتعددة الأطراف قبل نهاية الصيف "، جريدة الخبر، الصادرة بتاريخ 6 ماي 2006 ،العدد 4695 ،الجزائر، ص6 .

وقد تفاوضا وزير المالية الجزائري "مراد مدلسي" ومحافظ بنك الجزائر "محمد لكساسي" ،حول آليات التسديد للديون التي قامت الجزائر بإعادة جدولتها سنتي 2004 و2005 ،حيث سمحت المفاوضات بفتح الباب بالتوقيع على اتفاقات ثنائية مع 15 دولة إضافة إلى فرنسا وهي على التوالي : ألمانيا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى فلندا، إيطاليا، اليابان، النرويج، هولندا، بريطانيا، السويد وسويسرا وتجدر الإشارة إلى أن روسيا غير معنية بالاتفاق ،إذ سبق وأن سوت روسيا مسألة الديون مع الجزائر من خلال اتفاق ثنائي يقضي بإلغاء الديون الروسية المترتبة على الجزائر مقابل شراء الجزائر سلع ومعدات حربية روسية بقيمة المبلغ.

وستستمر المفاوضات مع البلدان المتبقية ما بين 31 ماي إلى 30 نوفمبر 2006 للتوقيع على 15 اتفاقية، خاصة مع إيطاليا التي تقدر قيمة ديونها 1.7 مليار دولار والولايات المتحدة والتي تقدر ديونها بـ1.2 مليار دولار ،وإن كان قد سجل بعض التحفظ لدى كل من ألمانيا واليابان.

للإشارة فإن الديون الجزائرية المعاد جدولتها لدى نادي باريس بقيمة 7.9 مليار دولار حددت لها رزنامة دفع تمتد ما بين 30 نوفمبر 2006 و30 نوفمبر 2011 ،أي أن الجزائر كانت ملزمة بدفع الدين الأصلي ونسب الفوائد خلال الفترة إلى حين استيفاء قيمة الدين ككل .

وموازاة مع ذلك، ستتفاوض الجزائر ابتداء من سبتمبر 2006 مع نادي لندن الذي يضم البنوك الخاصة، وتتمثل الديون الجزائرية تجاه النادي أساسا من ديون تجارية.[1]

أما فيما يخص الحل الأخر وهو تحويل الديون إلى استثمارات فقد قدم وزير المالية مراد مدلسي حصيلة تحويل الديون إلى استثمارات خلال الإجابة على سؤال شفوي لأحد النواب في المجلس الشعبي الوطني ، حيث أشار إلى أنه تم إبرام اتفاقيات مع كل من فرنسا، إسبانيا و إيطاليا ،والتي تخص حوالي 200مليون أورو ،حيث أكد أن العقد مع فرنسا سمح بتحويل 60.9 مليون أورو خصصت لتمويل ثلاثة مشاريع هي :"ميشلين" للعجلات المطاطية و" بنك سوسييتي جنرال " ومؤسسة صناعة الحليب والجبن"بال" كما تم تحويل 40 مليون أورو

---

[1] - ص ح ،"مديونية الجزائر تتقلص إلى 7ملايير دولار" ،جريدة الخبر ،العدد 4701، الصادر بتاريخ 13 ماي 2006، الجزائر ،ص 6.

لإنجاز مشروع "فيلا رمير" بسكيكدة في إطار الاتفاق مع إسبانيا ،كما أوضح أن التحويل يتضمن مبلغ 84 مليون أورو مع إيطاليا موجه بمشاريع اجتماعية واقتصادية .[1]

المبحث الثالث: أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

لقد كان وقع المديونية الخارجية حادا على الجزائر خاصة منذ سنة 1986 ،نتج عنه ركودا في الاقتصاد وذلك من خلال العجز الذي عرفه ميزان مدفوعاتها ،وميزانية الدولة، وقد دفع ذلك إلى عجز الجزائر على مواجهة الوضع خاصة مع تدهور أسعار البترول، وأدى هذا إلى تأثر الجزائر بعبء مديونيتها ،حيث قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية بدءا من إعادة هيكلة المؤسسات ،واستقلاليتها ،وكذلك عمليات التطهير المالي وما نجم عنها من إفرازات التي كان لها بالغ الأثر على التنمية الاقتصادية ،وهذا ما سنسلط عليه الضوء في هذه الدراسة ودائما من خلال المؤشرات المتبعة في قياسها :

1- أثر المديونيه على الإنتاج:

تستهدف عملية الإنتاج ضمان تشغيل الجهاز الإنتاجي بأعلى درجة ممكنة من الكفاية وعلى النحو الذي يضمن الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية القائمة ،للوفاء بحاجات السوق المحلي والسوق الخارجي (الصادرات) ،وتنطوي في جوهرها (عملية الإنتاج) على ضرورة توفير علاقات التوازن والانسجام بين قطاعات الإنتاج المادي والخدمي التي تربط فيما بينها علاقات تشابك إنتاجي خلفية وأمامية ،واهم في ذلك كله هو ضمان مقابلة الطلب الوسيط الذي يتناسب مع حجوم الإنتاج المخططة بما يتفق مع الطلب النهائي في الاقتصاد الوطني .[2]

فالقطاع الصناعي يعتبر من الدعامات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وهذا ما أثبتته شتى تجارب التنمية في مختلف بلدان العالم المتقدم والنامي على حد السواء.

فإلى جانب كون أن التصنيع ناتجا طبيعيا وتلقائيا للتطورات الاقتصادية ونمو الدخل والإنفاق،فإنه في نفس الوقت أحد عناصر التنمية ومقومات النمو.

---

[1] - جريدة الخبر ،العدد 4695 ،مرجع سابق ، ص 6 .

[2] - رمزي زكي ،مرجع سابق، ص 157 .

والجزائر كغيرها من البلدان فإن عملية الإنتاج الصناعي فيها تحتاج إلى السلع الوسيطة المستوردة من الخارج، وتحت تأثير أزمة المديونية الخارجية لجأت إلى تشديد الضوابط على التجارة الخارجية، حيث أصدرت تعليمات تفيد بالضغط على وارداتها للتخفيف من حدة الأزمة. فسجلت وارداتها من سلع التجهيز تراجعا كبيرا، بلغ على التوالي 32.7 % و 44 % سنتي 1991-1992 ، فكان لذلك تأثيرا شديدا على القطاع الصناعي.

ولتقييم واقع الإنتاج الصناعي، سنعتمد على تطور الرقم القياسي للإنتاج الصناعي خلال الفترة (1990-2003)باعتبار سنة 1989 هي سنة الأساس وبالنسبة للقطاع الخاص، فإن نقص المعطيات والإحصائيات حالت دون معرفة تطور الإنتاج الصناعي في هذا القطاع.

ويمكن تتبع تطور الإنتاج الصناعي من خلال مؤشر الإنتاج الصناعي وهو مقياس لتطور حجم الإنتاج بالنسبة للقطاع العمومي الوطني، الذي يخص المؤسسات الوطنية الإنتاجية. حيث يضم 390 مجمع ومؤسسة و293 منتوج مصنف في هذا المؤشر ومرتب في 11 قطاع للنشاط و55 فرع.

وحسب الإحصائيات الصادرة من الديوان الوطني للإحصاء، يتضح أن الإنتاج الصناعي خلال الفترة (1990-2003) سجل انخفاضا من 102 % سنة 1990 إلى 84.6 % في سنة 2003 ، أي أن الإنتاج الصناعي تراجع بـ 17.4 نقطة خلال 13 سنة ، وبالمتوسط 1.33 نقطة سنويا ، وبلغ أدنى انخفاض له في سنة 1997، إذ بلغ 78.2 % وبالنسبة لهذا المؤشر ، فقد سجل القطاع خارج المحروقات انخفاضا من 101 % إلى74.7 % خلال نفس الفترة، إذ تراجع بـ 26.5 نقطة.

كما أن الصناعة التحويلية هي الأخرى عرفت أكبر انخفاض، حيث بدأ الإنتاج في الانحناء منذ 1990 ليبلغ في عام 1997 حوالي 63.1 % ثم ارتفع عام 1998 إلى 69 % لينخفض إلى 62.8% عام 2003.

وبعد استقرار المؤشر عند (0.07 %) لمستويات الإنتاج بالنسبة لمجموع القطاع العمومي في 1999 مقارنة بسنة 1998، فإنه في السنوات الأخيرة سجل نموا طفيفا بـ 1.3 % لمستويات الإنتاج في سنة 2000 بسبب النتائج الجيدة المحققة من طرف قطاعات: المحروقات بـ60.7 %، مواد البناء بـ 5.5 % والكيمياء بـ

5.97 % والصناعات المعملية مستمرة في التراجع بـ – 1.5 % بالمتوسط السنوي خلال سنة2000.

كما أن الظروف التي أفرزتها أزمة المديونية والتي ألقت بظلالها على القطاع الصناعي العمومي والمتمثلة أساسا في:

– تخلي الدولة على تمويل المؤسسات العمومية سواء عن طريق الدعم أو الإقراض، الشيء الذي جعل هذه المؤسسات غير قادرة على تصليح آلاتها الإنتاجية أو تجديدها.

– المنافسة الشديدة الذي تعرض إليها المنتوج الوطني من المنتوج الأجنبي نتيجة تعهد الجزائر بفتح أسواقها للمنتجات الأجنبية وتسهيل عمليات الاستيراد.

جعلت القدرات الإنتاجية جد ضعيفة، حيث تقارب في بعض المصانع 30 %وهذا أثر بصورة سلبية على نتائجها.

وعليه وعلى العموم فإن القطاع الصناعي تأثر بأزمة المديونية وعانى الأمرين. حيث اضطرت الكثير من المؤسسات إلى إعلان إفلاسها وتوقفها عن الإنتاج وذلك لامتناع المؤسسات المالية الجزائرية تحت وطأة الأزمة عن تمويل هذه المؤسسات بسبب التزاماتها مع صندوق النقد الدولي.

و خلاصة القول هي أن القطاع الصناعي(خاصة العمومي) ومن ورائه الإنتاج الصناعي في الجزائر كان ضحية لأزمة المديونية عموما وبرنامج التعديل الهيكلي خصوصا – الناجم عن أزمة المديونية – وذلك نتيجة التخلي عن فكرة التصنيع الحقيقي.

أما القطاع الفلاحي فلم يكن أحسن حالا من سابقه، رغم أنه يعد قطاعا جوهريا حيث أن الجزائر ما زالت تعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي في تأمين حاجياتها الضرورية وهذا نظرا للإفرازات التي خلفتها الأوضاع الاقتصادية المرة، الناجمة عن اشتداد أزمة المديونية من جهة و الظروف المناخية من جهة أخرى.

ويمكن إبراز مسؤولية أزمة المديونية في انخفاض الإنتاج الفلاحي من خلال:عدم توفير الوسائل اللازمة الداخلة في العملية الفلاحية كالأسمدة، والمبيدات، والبذور المنتقاة وقطع الغيار الضرورية.

الشيء الذي نتج عنه عجز الإنتاج الفلاحي المحلي عن تلبية الحاجات الغذائية للشعب الجزائري وبالتالي اللجوء إلى الاستيراد أكثر فأكثر وهذا ما يؤدي إلى تدفق العملة الصعبة

إلى الخارج، وبالتالي حرمان التنمية من هذه المبالغ. ويمكن تتبع تطور نسبة المواد الغذائية الفلاحية إلى الواردات الإجمالية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 36: نسبة المواد الفلاحية إلى الواردات (1979 -2003).

	1981-1979	1991-1989	2000	2001	2002	2003
الواردات(مليار دولار)	10.081	8.925	9.635	10.424	12.007	13.008
المواد الفلاحية(مليار دولار)	2.097	2.693	2.563	2.612	3.047	2.658
%	20.80	30.17	26.60	25.05	25.37	20.43

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من الموقع www.fao.org

من الجدول نلاحظ حجم واردات المنتجات الفلاحية من إجمالي الواردات حيث كانت هذه النسبة تمثل 20.80%ما بين سنة 1979-1981، لترتفع إلى 25.5 % سنة 1985 لتصل إلى 30.17% ما بين سنة 1989 -1991. ورغم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة للنهوض بهذا القطاع وخاصة سياسة تحرير الأسعار التي لم تعط ثمارها المرجوة حيث بقيت الجزائر دائما تعاني من التبعية في غذائها إلى الخارج حيث سجلت النسبة 29.30% سنة 1997 ،حيث نسبة الواردات من الحليب ومشتقاته بلغت 60% من مجموع الواردات الغذائية ،مما يوحي بأن القطاع الفلاحي لا يلبي إلا 33% من الحبوب و 40% من الحليب ومشتقاته و11% من الحبوب و74% من اللحوم الحمراء و65% من الفواكه.

لكن يمكن للبعض أن يوعز هذا الانخفاض في الإنتاج الفلاحي للظروف الطبيعية التي مرت بها الجزائر كالجفاف، على اعتبار أن الفلاحة الجزائرية تعتمد بشكل كبير على ما تجود به السماء،ولإبراز عمق الأزمة أكثر يمكن إلقاء نظرة على تطور استعمال المبيدات والأسمدة والمكننة.

جدول رقم37 : تطور استعمال الأسمدة والجرارات (1989-2002).

	الوحدة	1991-1989	2000	2001	2002
الأسمدة /الأرض الصالحة للزراعة	كغ/هكتار	16	12	14	13
الجرارات في الخدمة/ الأرض الصالحة للزراعة	عدد/1000هكتار	12.5	12.2	12.1	12.7

المصدر: من الموقع :www.fao.org

يلاحظ من الجدول أن كمية الأسمدة في الهكتار الواحد آخذة في الانخفاض حيث وصلت إلى 16 كغ في الهكتار في الفترة 1989 -1991 بعدما كانت تمثل 28كغ/هكتار في الفترة 1979- 1981لتنخفض إلى 12كلغ /هكتار سنة 2002 وهذا راجع إلى الارتفاع المذهل في الأسعار وعدم قدرة الفلاحين على اقتنائها.حيث ارتفع سعر القنطار الواحد في الفترة الممتدة ما بين 1991-1996 من 163 دج/القنطار إلى 2889دج/القنطار،وبقت محافظة على ارتفاعها حتى السنوات الأخيرة.

أما فيما يخص استعمال المكننة التي تعتبر من بين أهم عوامل زيادة الإنتاج فنلاحظ انه في الفترة الممتدة من 1989 - 2002 لم يتغير تقريبا عدد الجرارات المستعملة في كل 1000 هكتار من الأرض الصالحة للزراعة.وهذا دائما بسبب ارتفاع الأسعار،حيث كان سعر الجرار الواحد سنة 1989 يقدر بـ98800 دج ليصل سنة 1996 إلى 711900دج نفس الشيء يقال عن الحاصدات والوسائل الأخرى.[1]

لكن ومع تحسن عائدات الصادرات النفطية وتراجع حجم المديونية وفي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي فقد سطرت الدولة مخططا للدعم الفلاحي هدفه مساعدة الفلاحين وتقديم الأموال والعتاد لهم من أجل مزاولة نشاطهم في أحسن الظروف- ورغم ما يثار حول هذا الموضوع- إلا أن نتائجه بدأت تظهر،حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام إلى 12.0% سنة 2003 بعدما كانت 10.6% سنة 1999.

[1]- CNES, « rapport sur la problématique de la développement agricole élément pour un débat national ». site .www.cnes.dz.

2- الأثر على الناتج الداخلي الخام (PIB):

حيث أن جهاز الإنتاج القائم في الجزائر يحتاج إلى تموين مستمر من العالم الخارجي على شكل مواد أولية ومواد وسيطة، بالإضافة إلى المعدات والآلات وقطع الغيار اللازمة لصيانة هذا الجهاز من أجل ضمان استمرارية عملية الإنتاج به.

ولقد أدى عبء الدين الخارجي إلى تقليص حجم الواردات، الذي بدوره أدى إلى تراجع الإنتاج ككل على أساس أن الجهاز الإنتاجي مرتبط ارتباطا شبه كلي بالتموين الخارجي.

ومع تفاقم أزمة المديونية الخارجية وجدت الدولة نفسها مجبرة على الضغط على وارداتها للتخفيف من حدة الأزمة، فسجلت واردات سلع التجهيز تراجعا كبيرا، بلغ على التوالي 32.7 % و44% سنتي 1991 و1992، نفس الشيء بالنسبة لسنتي 1990 و1991 فتراجع بذلك الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 30% ما بين 1990 و1991.

حيث استمرت معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي في تحقيق معدلات سلبية حتى سنة 1994، لتتحسن بعد ذلك وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 38 : تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (1990-2004).

السنوات	1990	1992	1993	1994	1996	1997	1998	1999	2000	2002	2003	2004
معدل النمو	-2.2	-2	-2.1	-0.7	4.3	1.1	5.1	3.2	2.4	4.1	6.8	5.2

المصدر: بالنسبة للفترة (1990-1992): من الموقع: http//:perspective. sherbooke

بالنسبة للفترة (1993-2004): Banque d'Algérie 2004

نلاحظ من الجدول انه بعد فترة الركود الاقتصادي الطويلة نسبيا قد حقق الناتج الداخلي الخام (PIB) معدلات إيجابية وإن كانت متواضعة في بعض الأحيان لكن على العموم مرضية، وقد ساهم في تحقيق هذه النتائج، الانخفاض المتواصل في مدفوعات خدمات المديونية بدءا من سنة 1995، تاريخ دخول برنامج التعديل الهيكلي حيز التطبيق وإعادة جدولة الديون الجزائرية ،حيث انخفضت خدمة الديون إلى 4.520 مليار دولار بعدما كانت تمثل 9.48 مليار دولار ،حيث ارتفع الناتج الداخلي الخام من 1189 مليار دينار سنة 1993 إلى

1487.5 مليار دينار سنة 1994[1] . ليواصل بذلك الناتج الداخلي الخام رحلته نحو الارتفاع باستثناء سنة 1997 وحيث سجل سنوات 2001- 2002 -2003 -2004 ما قيمته 54.8 مليار دولار، 56.9 مليار دولار، 68.0 مليار دولارو84.8 مليار دولار على التوالي.

أما نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام فقد عرف تراجعا هاما حيث أنخفض من 1856 دولار سنة 1993 إلى 1658 دولار سنة 1997 ثم إلى 1627 دولار سنة 1999 ومقابل هذا يوازي الدين 1056 دولار للفرد، مما يعني أن كل مواطن جزائري مدين بنسبة65 % من دخله السنوي.ليعاود الارتفاع وهذا ما يبرز الصعوبات التي واجهتها وتواجهها عملية التنمية في الجزائر. بعد ذلك وبالضبط منذ سنة 2000 حيث سجل 1790 دولار و 2621 دولار سنة 2004. [1] والجدول التالي يبين تطور نصيب الفرد من **PIB** للفترة 1990 -2004.

جدول رقم 39 : تطور نصيب الفرد من PIB (1990-2004)

(بالدولار الأمريكي)

السنوات	1990	1993	1994	1995	1997	1998	1999	2000	2002	2003	2004
نصيب الفرد من PIB	1771	1856	1542	1498	1658	1633	1627	1790	1816	2136	2621

المصدر : - بالنسبة للفترة (1990-1992): بلعزوز بن علي ،مرجع سابق ،ص193.

- بالنسبة للفترة (1993-2004) : Banque d'Algerie 2004

3- أثر المديونية الخارجية على الاستثمار، الادخار والتشغيل:

كان للنمو المتسارع الذي طرأ على مبالغ الديون الخارجية في الجزائر، وما تمخض عن ذلك من إضعاف القدرة الذاتية الاستيرادية، تأثيرا بالغا على عمليات تخطيط الاستثمار ولا يخفى أن تخطيط الاستثمار – باعتباره جزءا من مجمل عملية التخطيط الوطني الشامل – إنما ينطوي على تخطيط معدلات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية التي يطلع إليها الاقتصاد الوطني ،بالإضافة إلى تخطيط نمو التوزيع القطاعي للاستثمارات ،وتحديد المشروعات التي تخصص لها تلك الاستثمارات في ضوء معايير التفضيل إلى تحقيق أفضل

[1] - بلغروز بن علي ،مرجع سابق ،ص193.

النتائج الممكنة. والواقع أن التأثير الذي أحدثه النمو المتفاقم للديون الخارجية في الجزائر على تخطيط الاستثمار ،يمكن محاصرته من خلال عدة قنوات أساسية .

وتمثل القناة الأولى، في ذلك التأثير السلبي الذي نجم عن ارتفاع مبالغ خدمة الديون على تكوين معدلات الادخار المحلي، الأمر الذي انعكس في تواضع معدلات الاستثمار الممولة محليا فمن الثابت أن المبالغ التي تدفعها الجزائر في شكل أقساط وفوائد لدائنيها الأجانب أصبحت تلتهم نسبا مهمة من الناتج المحلي الإجمالي، ومع تفاقم أعباء الدين الخارجي،ارتفعت هذه النسب بشكل لافت للنظر ،ففي عام 1986 ،مثلت هذه النسبة 8.0%، وفي سنة 1991 ارتفعت إلى 22.2% لتبقى تسجل معدلات تفوق 10% طيلة السنوات 1992، 1993، 1994، 1995.

ولا يخفى أن هذه النسب المرتفعة لمعدلات خدمة الدين منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، تمثل في الحقيقة، وبشكل مباشر، انتقاصا من الموارد المحلية المتاحة التي كان من الممكن أن توجه لتكوين المدخرات، ومن ثم إلى زيادة معدلات الاستثمار المحلي.

أما القناة الثانية التي انساب منها تأثير تفاقم أعباء الديون الخارجية على عمليات الاستثمار ،فقد تمثلت في ما نجم عن إضعاف القدرة الذاتية على الاستيراد من إبطاء، تأخير وإيقاف تنفيذ كثير من البرامج الاستثمارية ،على اعتبار أن الكثير من هذه البرامج الاستثمارية يتوقف تنفيذه على ما تجود به المؤسسات المالية الأجنبية لتمويل شراء التجهيزات المختلفة الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة تلك المشاريع والبرامج الاستثمارية وقد سجل الاستثمار في الجزائر نموا سالبا بلغ – 5.7% سنة 1990و 15% سنة 1991 و–5% سنة 1996 و–1 %سنة 1997 .وقد انخفض الاستثمار منذ سنة 1986وحتى 1997بـ 9%.ولكن هذا المعدل بدأ منذ سنة 2001 في الارتفاع حيث سجل نموا موجبا بـ+2.43 %و +2.03 % سنة 2002.

أما معدل الادخار المحلي الإجمالي فقد سجل سنة 1988، ما يقارب 20.544 % و20.198 % سنة 1989 لينتقل إلى 27.096 % سنة 1996. ونتيجة لضعف هذه النسب لجأت الجزائر – كما سبق الإشارة إليه – أكثر فأكثر إلى التمويل الأجنبي وتحمل الضغوطات الناجمة عن ذلك.ولكن بفعل تحسن الأوضاع المالية عرف هذا المعدل ارتفاعا متواصلا حيث سجل سنة 2000 نسبة 44.08 % و 46.45% سنة 2003.

وقد أدى انخفاض معدلات الاستثمار إلى تزايد معدلات البطالة، حيث مما لا يدعو للشك أن هناك علاقة بين ارتفاع ثقل المديونية الخارجية وبين ارتفاع حجم ومعدل البطالة، حيث وصلت سنة 1986 إلى 17% لترتفع سنة 1993 إلى 23% ،29% سنة 1997و 29.2 % سنة 1999.

ويعزى هذا الارتفاع إلى الظروف المصاحبة أيضا لتفاقم المديونية الخارجية أهمها: ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات والتسريح الكبير للعمال نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، والذي نتج عنه حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية، بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة ،حيث أن عدد العمال المسرحين فقط ما بين 1994-1997 قد تجاوز 500 ألف عامل .

وتشير البيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء على أن عدد البطالين لسنة 1997 قد تجاوز 2.3 مليون بطال ليصل سنة 2001 إلى 2.5 مليون بطال مقابل 2.4 مليون بطال لسنة 2000 مسجلة نسبة 30%.

وفيما يلي جدول يبين تطور معدل البطالة في الجزائر.

جدول رقم 40: تطور معدل البطالة (1986-2004).

السنوات	1986	1992	1993	1994	1995	1997	1998	2000	2001	2003	2004
معدل البطالة	17	21.4	23.1	24.36	26.99	28.3	29.2	30	27.3	23.7	17

المصدر : بوحفص حاكمي ،"التشغيل والبطالة في الجزائر بين تحدي الإصلاح وأفاق المستقبل"،من الموقع: www.mowaten.org

ويلاحظ أن أزمة البطالة تفاقمت أكثر فأكثر بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل، حيث نجد أن مصدر البطالة يكمن في 52% في القطاع العمومي و48% مصدرها القطاع الخاص. [1]

وأن البطالة مست فئة الشباب بحيث أن أكثر من 80% من البطالين لا يتجاوز سنهم الثلاثين (30) سنة و75% منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات عمل ومست كذلك خريجي الجامعات 80.000 جامعي سنة 1996 ،حيث أصبحت البطالة في الجزائر بطالة طويلة

[1] - رواينح عبد الباقي ،والشريف غياط ، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر"، ص 10 من الموقع: www.majalisona.com

الأجل (انتقلت فترة البحث عن العمل من 24 شهرا سنة 1989 إلى 30شهرا سنة 1998). لكن بعد التحسن واستعادة الجزائر للتوازنات الاقتصادية الكلية يلاحظ الانخفاض المتواصل لمعدل البطالة وبالتالي الانطلاقة الفعلية في مسيرة التنمية من خلال إشـــراك جميـــع فئـــات المجتمع وخاصة فئة الشباب في هذه العملية .

4- أثر المديونية على التضخم وتراجع مستوى المعيشة:

كما سبق الإشارة إليه فإن المظهر العام للتضخم يظهر في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكـــن شراؤها لهذه الوحدة من النقد.

إن ارتفاع اعتماد الجزائر على القروض الخارجية أدى إلى تزايد معدلات التـــضخم بشكل لافت للانتباه، لما تشكله هذه القروض والمديونية المترتبة من ضـــغط علـــى القـــدرة التنافسية للصادرات الجزائرية وتحت وطأة الديون واستجابة لضغوط الأطراف الدائنة لجأت الجزائر إلى تخفيض قيمة عملتها الشيء الذي أدى إلى تدهور القيم الحقيقية للمدخرات ممـــا يضطر العديد من الأفراد إلى إيداع أموالهم في الخارج – خوفا من تآكلها.

من خلال استعراض تطور معدل التضخم في الجزائر كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 41: تطـــور معـــدل التضخـــم (1989-2004).

السنوات	1989	1991	1993	1994	1995	1997	1998	1999	2000	2001	2003	2004
معدل التضخم %	9.3	25.9	20.5	29.05	29.78	5.73	4.95	2.64	0.34	4.23	2.59	3.56

المصدر : - بالنسبة للفترة (1989-1993) : بلعزوز بن علي،مرجع سابق،ص210.

- بالنسبة للفترة (1994 -2004): Banque d'Algérie 2004

يمكن إبراز النقاط التالية :

- بلـــغ معـــدل التضخم لسنة 1989 معدل 9.3% وهي النسبة التي أعقبت الفترة التي عرفت بداية بروز أزمة المديونية الخارجية.

- وفي أوائل التسعينات سجل معدل التضخم مستويات مرتفعة حيث بلغ سنة 1991 حوالي 26% و31.7 %سنة 1992 في حين بلغت مدفوعات خدمة الدين 9.508 مليار دولار و 9.278 مليار على التوالي. وبعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي حققت الجزائر نتائج مشجعة ،حيث عرف معدل التضخم تراجع مهم بلغ سنة 1997 معدل 5.7% ليستمر في الانخفاض إلى 2.64 % سنة 1999 ليصل إلى انحصار قياسي بلغ 0.34% عام 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال.وهذا بفعل اتخاذ العديد من الإجراءات من بينها البحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من إصدار النقود المفرط الناتج عن امتناع المؤسسات المالية الدولية إقراض الجزائر لمدة طويلة.

وكما هو معروف فللتضخم أثار سلبية على القدرة الشرائية للسكان حيث وتحت وطأة أزمة المديونية، لجأت الجزائر إلى الضغط على الواردات من السلع الاستهلاكية الغذائية، حيث سجلت انخفاضا بلغ 29.4 % عام 1990.

وبفعل ارتفاع معدلات التضخم فقد شهدت العملة الوطنية تدهورا في قيمتها الشيء الذي نجم عنه تدهورا كبيرا في مستوى المعيشة للسكان خاصة أصحاب الدخول الضعيفة، حيث كانت معدلات التضخم تفوق بكثير معدلات الزيادة في الدخول النقدية، وتشير المعطيات أن الاستهلاك قد شهد تدهورا بـ 2.5% سنة 1990.

كما تشير البيانات الإحصائية أن القدرة الشرائية للفئات الأكثر تضررا انخفضت بـ45.3% سنة 1994 و42.8% سنة 1995.

وبعد صدور الأمر 95 -06 في جانفي 1995 والمتضمن تحرير أسعار السلع والخدمات وفي نهاية 1997 تم إلغاء كل الدعم على المنتجات الغذائية والطاقوية مما أدى إلى ارتفاع هذه الأسعار بمعدل 100 %. الشيء الذي يعني إثقال كاهل المواطنين وزيادة مستوى الفقر حيث تشير الإحصائيات أن نسبة الطبقة الفقيرة في الجزائر تقارب 50 %من العدد الإجمالي للسكان،منهم 25% يعيشون تحت عتبة الفقر بأقل من1.5 دولار للفرد يوميا.[1]

[1]- بلعزوز بن علي،مرجع سابق،ص221.

5- أثر المديونية على التنمية البشرية:

إن النظر إلى التنمية من منظور التنمية البشرية يعني أساسا توسع الخيارات الإنسانية، وتنطوي هذه العملية على تكوين وتعزيز قدرات الإنسان من خلال تنمية الموارد البشرية من حيث الصحة والتغذية الجيدتين والتعليم.ولقد تأثر كل من قطاعي الصحة والتعليم كثيرا بالأزمة الحادة التي عرفتها الجزائر جراء تفاقم أزمة مديونيتها والتي اضطرتها للجوء إلى المؤسسات المالية الدولية،وتجرع كأس المرارة التي سقيت به.

حيث تشير المعطيات وإن كانت تقر من ناحية الأرقام المطلقة وبالأسعار الجارية الزيادة في الإنفاق على كل من قطاعي التربية والصحة، و إلا أنها وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ انه يأخذ الاتجاه المعاكس، أي الانخفاض، فبالنسبة لميزانية التسيير لقطاع التربية والتعليم منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من 4.73 % سنة 1994 إلى 4.02% سنة 1999، أي من 21.5% إلى 15.66 % من ميزانية الدولة ولنفس الفترة، وإن دل على شيء إنما يدل على تراجع الأهمية النسبية لقطاع التربية والتعليم لصالح قطاعات أخرى. أما ميزانية التجهيز لنفس القطاع طبعا فلم تكن أحسن من ذلك، إذا انخفضت هي الأخرى وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 0.70% سنة 1994 إلى 0.55 % سنة 1999.

ومع اقتران تقلص النفقات العامة المخصصة لقطاع التربية والتعليم بالارتفاع الفاحش في أسعار الأدوات والكتب المدرسية وفي ظل التراجع الكبير لدخل الأسر الجزائرية قد أدى إلى أثار سلبية للغاية إلى حد أن بعض الأسر وخاصة في الأرياف حسب تحقيق للمركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط (CENEAP) أصبحوا يفضلون عدم تعليم أبنائهم لارتفاع تكاليف التمدرس ،الشيء الذي شجع على التسرب المدرسي ،الذي ما فتئ يزداد عام بعد عام ،هذا من جهة ومن جهة أخرى وتحت هذه الظروف جعل من مخرجات قطاع التعليم لا تتماشى مع متطلبات التنمية في الجزائر، حيث لم تكن مرتبطة في نوعيتها بالمهن أو الوظائف التي يحتاجها الاقتصاد الوطني ،مما أدى إلى حدوث فجوة نوعية بين مخرجات التعليم وبين المهن والمهارات التي يحتاجها النمو الاقتصادي .

وكما هو معلوم فإن الوضع الصحي للإنسان هو أحد العوامل المؤدية إلى رفع النمو الاقتصادي إذ يقلل من الأمراض والفقر، وما يمكن قوله فيما يخص القطاع الصحي في

الجزائر، فهو لم يكن أحسن حالا من قطاع التربية والتعليم، حيث تبرز البيانات الإحصائية أنه ورغم تضاعف المبالغ المخصصة بالأسعار الجارية تقريبا خلال الفترة 1994 – 1999 لميزانية التجهيز إلا أنها كنسبة من النفقات العامة لميزانية الدولة قد انخفضت من 5.5 % إلى 3.51 % أي من 1.34% إلى 0.99% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 42: تطور نفقات قطاعي التعليم والصحة للفترة (1994-1999).

(بالنسبة المئوية)

البيان / السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ميزانية التسيير /الناتج المحلي الإجمالي	4.73	4.43	4.15	4.03	4.47	4.02
ميزانية التجهيز لقطاع التربية /الناتج المحلي الإجمالي	0.70	0.62	0.61	0.65	0.71	0.55
ميزانية التجهيز لقطاع الصحة / الناتج المحلي الإجمالي	1.34	1.080	1.13	1.05	1.06	0.99

المصدر : رواينح عبد الباقي ، وغياط شريف ،مرجع سابق ،ص 11.

والنتيجة الناجمة عن هذا الانخفاض هو تدهور كبير في الخدمات المقدمة من طرف هياكل هذا القطاع الضروري الذي يتعلق بحياة ووجود الشخص ذاته ،حيث تأكد بيانات رقمية أخرى مستقاة من تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في هذا الاتجاه أن نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة لقطاع الصحة تراجع خلال الفترة 93-97 من 620دج إلى 508دج. بالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطات من أجل المحافظة على توازن صندوق الضمان الاجتماعي وذلك بوضع لائحة تتضمن قائمة الأدوية غير قابلة للتعويض. الشيء الذي أثقل كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة مما أدى إلى انتشار بعض الأمراض واستفحالها بعدما تم القضاء عليها في وقت مضى .

و لكن بعد تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي لوحظ تحسن في تقديم الخدمات الصحية على مستوى المؤسسات الاستشفائية حيث ارتفع عددها من 462 عيادة عامة و 1110 مستوصف سنة 1997 إلى 516 عيادة و 1285 مستوصف سنة 2003. كما ارتفع عدد الأطباء العاملون في القطاع العام من 20149 طبيب سنة 1997 إلى 24883 طبيب سنة 2003.

خلاصة الفصل:

اعتمدت التجربة التنموية في الجزائر أساسا على تطبيق المخططات التنموية وكان أولها المخطط الثلاثي الذي اعتمد على توجيه الاهتمام إلى قطاع الصناعة الثقيلة ثم تطبيق المخططين الرباعي الأول والثاني وبعد مرور الجزائر بمرحلة انتقالية 1978-1979، طبقت الجزائر مخططين خماسيين الأول والثاني على امتداد عشر سنوات.وفي سنة 1989 تم بهاترا التخلي عن عملية التخطيط لأنها لم تنجح ولم تحقق الأهداف المسطرة حيث بقي قطاع المحروقات هو المورد الرئيسي للعملة الصعبة، لذلك دخلت الجزائر في مرحلة جديدة وثبتت نظام اقتصادي جديد ألا وهو اقتصاد السوق، وذلك من خلال قيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية الذاتية منها والمرتبطة بالمؤسسات المالية الدولية.

وكانت عملية إعادة الهيكلة العضوية والمالية أبرز هذه الإصلاحات بالإضافة إلى استقلالية المؤسسات ،قانون النقد والقرض ومشروع الخوصصة إلى جانب تطبيقها للعديد من الاتفاقات والبرامج المشروطة من طرف المؤسسات المالية الدولية:كالاتفاق الاستعدادي الأول والثاني وبرنامج التعديل الهيكلي، وهذا نظرا لاشتداد أزمة المديونية الخارجية للجزائر، حيث أوضحنا أن اشتداد الأزمة يعود إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية ومن أهم الأسباب الداخلية هو برامج التنمية المعتمدة والتي كما أسلفنا الذكر تعتمد على الصناعات الثقيلة وما يتطلبها من موارد مالية ضخمة وبالتالي اللجوء أكثر فأكثر الى الاستدانة الخارجية. وعرفت المديونية مراحل عديدة أولاها كانت مرحلة التشكل والنشأة وامتدت حتى الثمانينات من القرن الماضي ثم عرفت مرحلة جديدة بعد انفجار أزمة النفط سنة 1986، لتجد الجزائر نفسها في وضعية حرجة، مما اضطرها إلى التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية الشيء الذي كلل بإعادة جدولة الديون الخارجية سنة 1994 حيث تميز مخزون

المديونية بالارتفاع طوال مدة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ولحسن الحظ شهدت أسعار النفط منذ سنة 2000 ارتفاعات متواصلة لتحقق مستويات قياسية وبذلك ارتفاع عائدات الصادرات الجزائرية، الشيء الذي مكن الجزائر من التخفيض من مديونيتها وذلك من خلال لجوئها إلى الدفع المسبق لديونها بالإضافة إلى تحويل جزء منها إلى استثمارات في المؤسسات الوطنية وكان للتطورات التي عرفتها المديونية الخارجية أثارا كثيرة على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال التأثير على كل من: الإنتاج،الناتج الداخلي الخام، الاستثمار، الادخار، التشغيل، والصحة والتعليم...إلخ

الخاتمـــــــة:

لقد شهدت الفترة من منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات تطورات هامة في ظاهرة المديونية للبلدان النامية، حيث جعلت منها واحدة من أعقد المشاكل التي تعرضت وتتعرض لها اقتصاديات هذه البلدان، ذلك لتزايد حجم الديون الخارجية وبمعدلات مرتفعة حيث بلغ مخزون الديون الخارجية للبلدان النامية نهاية سنة 2002 ما يقارب 2400 مليار دولار بعدما كان يقدر بـــ61.72 مليار دولار سنة 1970.

هذا وقد تبين أن الوضع المتقدم لمشكلة المديونية على مستوى البلدان النامية يعود إلى قسمين من الأسباب : الأول داخلي ويتمثل على سبيل المثال لا الحصر فـــي تزايـــد عجز المالية العامة الذي عانت منه معظم هذه البلدان والسياسات النقدية التوســـعية التـــي أستخدمت في تمويل هذا العجز.

أما القسم الثاني فيتضمن الأسباب الخارجية وهي تضم ثلاث مجموعات: الأولـــى الزيادة السريعة في أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية والكساد العالمي ومـــصاعب توسيع أسواق التصدير أمام صادرات البلدان النامية.

وتضم المجموعة الثانية عوامل حقيقية تتمثل في انخفاض شروط التبادل التجاري بين البلدان النامية والبلدان الصناعية، وتتألف المجموعة الثالثة مـــن تـــدفقات التمويـــل الخارجي وخاصة من البنوك التجارية الذي كان ينمو بسرعة وبآجال استحقاق متزايـــدة القصر.

ونتيجة لهذه الأزمة فقد عانت الاقتصاديات النامية الأمرين، وتتجلى هذه المعانـــاة في الآثار السلبية التي ألحقتها بهذه الاقتصاديات، حيث هبط متوسط نسبة الاستثمار إلـــى الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة البلدان الخمسة عشر (15) المثقلة بالـــديون هبوطـــا شديدا من 24%في الفترة (1971-1981) إلى 18% في الفترة (1982-1987).

كما أن ضغط المديونية أدى إلى إضعاف القدرة المالية لهذه البلدان، وذلك لـــيس فقط كون هذه البلدان ليست قادرة على خدمة مديونيتها لأنها في أغلب الأحيان تقتـــرض من جديد لتسديد ديون سابقة مستحقة، بل إضافة إلى ذلك عرفت ما يسمى"الانتقال الصافي السلبي للموارد".

بالإضافة إلى تأثيرها على التجارة الخارجية حيث تمسها من جانبي الاستيراد والتصدير، بحيث تتجه الاستيرادات نحو الانخفاض فيما تتجه الصادرات نحو الزيادة. ولا تتوقف الأمور عند هذا الحد بل تتعداه إلى موازين المدفوعات، حيث أن العجز المسجل فيها يشكل نزيفا مستمرا لإمكانات هذه البلدان مما يؤدي إلى عجزها عن تحقيق معدلات النمو المرجوة.

وللتخفيف من أثار هذه الأزمة فقد تم تطبيق العديد من الاستراتيجيات والحلول على اختلاف مصادرها سواء كانت البلدان الدائنة، البلدان المدينة ،المؤسسات المالية الدولية أو البنوك الخاصة، لكن كل هذه الحلول وإن استطاعت في بعض الأحيان التخفيف من وطأة هذه الأزمة ففي كثير من الأحيان أدت إلى تفاقمها، لأنها لم تقم على أساس متين ونية صادقة في التخلص من هذه المشكلة باستثناء حلول البلدان النامية التي تعكس بصدق ما تشكله هذه المشكلة من حجر عثرة في طريق تحقيق التنمية الشاملة، ويبقى خيار إلغاء الديون الحل العادل والوحيد الكفيل بإعادة الأمور إلى طبيعتها والقضاء على هذه المشكلة. لأن البلدان النامية حسب تقارير المؤسسات المالية الدولية دفعت أكثر مما اقترضت .

وعلى الرغم من أنه لا توجد نظرية موحدة للتنمية إلا أنه ولعقود عديدة خلت من القرن الماضي كان الاقتصاديون والسياسيون ومخططو التنمية يعرفون التنمية الاقتصادية بقدرة الاقتصاد الوطني على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج الوطني الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 5% إلى 7% أو أكثر ويأخذونه بمعدل نصيب الفرد من الدخل أو الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية ،وهذه العملية التنموية تنطوي على تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة، تنخفض معه مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي ،بينما تزداد فيه مساهمة الصناعة وقطاع الخدمات، وبالتالي تركيز التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم على عملية تسريع التصنيع، وأحيانا تستخدم مؤشرات غير اقتصادية بدرجة ثانوية، لتوصيف منافع عملية التنمية الاقتصادية كمعدل تعليم الكبار وتحسين الخدمات الصحية والإسكان .

وخلال عقود الخمسينات والستينات والسبعينات انغمرت معظم البلدان النامية في تطبيق هذا المفهوم، واستطاعت – بعضها- أن تحقق هدف النمو الاقتصادي الكمي، ولكن ظلت هناك فروقا كبيرة بين السكان في مستويات المعيشة من ناحية توفر الحاجات

الضرورية ودرجة الرفاهية .وعكست الأرقام في العديد من البلدان النامية خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأسيا الوسطى تدهورا في مستويات الصحة العمومية ودرجة التعليم والعمر المتوقع للأفراد، مما أثر سلبا على مستوى إنتاجية القوى العاملة إضافة إلى النقص المتزايد في مستوى الاشباع من السلع والخدمات الضرورية .

هذا القصور في المفهوم التنموي وتطبيقاته بنتائجه السلبية والمخزية دفع الكثير من الاقتصاديين إلى انتقاد مدخل التنمية التقليدية، وعدم كفاية المقارنات الإجمالية لنصيب الفرد من الدخل الوطني أو الناتج الداخلي لتحديد حالة النمو والتنمية من عدمها .

وخلال منتصف السبعينات تمت إعادة تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الجهود المبذولة، لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نام ، وصار تعبير إعادة التوزيع من النمو شعارا عاما ومألوفا.

والواجب على كل بلد من البلدان النامية تسعى لتحقيق التنمية أن يكون لها متطلبات محددة، إذ أن الطريق الوحيد لتحقيق التنمية هو ملكية متطلباتها وإزالة العقبات التي تقف في طريق التقدم الاقتصادي، لذلك على كل بلد يتجه للتنمية أن يفكر في المتطلبات الاقتصادية وغير الاقتصادية .

وعلى الرغم من أن البلدان النامية تشترك في عدد من الخصائص الرئيسية، فإنها تختلف اختلافا بينيا في العديد من أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولذا فإن هذه البلدان لا تشترك في كافة ما يعوق طريقها إلى التنمية بسبب تفاوت هذه المعوقات في أهميتها النسبية من بلد لآخر ، بل ولاختلاف الأهمية النسبية لمواجهة البلد الواحد من معوقات باختلاف مراحل نموه الاقتصادي .

ولعل من أبرز معوقات التنمية في البلدان النامية، كانت ولا تزال مشكلة التمويل، حيث تعاني معظم هذه البلدان من مشكلة شحة الموارد المحلية اللازمة لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية ، حيث تعد المدخرات المحلية أساسا المورد الرئيسي في تمويل التنمية، إلا أن هذا المورد لا يكاد في الغالب يصل إلى المستوى اللازم للمحافظة على معدل دخل الفرد السائد في معظم هذه البلدان.

وبناء على هذه الحاجة المتزايدة لتمويل التنمية ومواكبة لما يمر به المجتمع النامي من تطورات في مختلف مناحي الحياة ،اعتمدت البلدان النامية على التمويل الخارجي

باختلاف أشكاله، للنهوض باقتصادياتها وكانت النتيجة الحتمية هو الدخول في حلقة مفرغة، لا هي حققت التنمية التي استدانت من أجلها ولا استطاعت أن تسدد ما استدانته .

والجزائر كغيرها من البلدان النامية عانت من ويلات الاستعمار، الذي كان له أثار مدمرة وطويلة المدى على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لذلك كان يجب على حكام الجزائر المستقلة أن يبحثوا في أنسب السبل لتحقيق التنمية في مختلف المجالات من أجل رفع الغبن عن الشعب الجزائري .

لذلك فإن متطلبات التنمية السريعة أدى بالجزائر إلى الاعتماد على وضع مخططات تنموية تتضمن استثمارات ضخمة، وبالتالي كان لابد من توفير رؤوس أموال كبيرة لتنفيذ هذه الاستثمارات، ونتيجة لمحدودية الموارد المحلية على توفير هذه الأموال اللازمة ، فلقد لجأت الدولة إلى الاستدانة الخارجية ، التي كان حجمها في بداية الأمر عادي ولا يشكل أي خطورة على الاقتصاد الجزائري وواقع التنمية فيه .

لكن مع مرور الزمن أخذت هذه المديونية تتطور خاصة خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) حيث وصلت سنة 1977 إلى حوالي 8.316 مليار دولار .

وعلى اعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على عائدات المحروقات فإن أي انخفاض في أسعار البترول يكون له تأثيرا مباشرا عليه، وهو ما حدث فعلا سنة 1986 عندما انخفضت أسعار البترول وبالتالي انخفاض إيرادات الصادرات وعجز معظم المؤسسات الاقتصادية عن تحقيق الفائض الاقتصادي، وارتفاع حدة أزمة المديونية بالإضافة إلى زيادة متطلبات تموين السوق الوطنية لتلبية الحاجات الاستهلاكية.

في ظل هذه الظروف الصعبة وجدت الجزائر نفسها مضطرة للجوء إلى القروض القصيرة الأجل حيث حصلت سنة 1986 على قروض وجب تسديدها سنة 1988،وعليه تراكمت ديونها .حيث ارتفع مخزون المديونية الخارجية بأكثر من 10 ملايير دولار في الفترة الممتدة ما بين 1985و1989 ،وفي الوقت ذاته فقدت الجزائر جزءا كبيرا من احتياطاتها.

وأمام هذه الصعوبات المالية وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى التعديل والانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، سواء الذاتية أو المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية، والتي تشجع الاستثمارات الخاصة وفتح

المجال أمامها للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وإعطاء الأهمية للاستثمارات الأجنبية.

وفي خضم ذلك عرفت المديونية الخارجية أعلى مستوياتها في هذه الفترة والتي لجأت فيها الجزائر إلى إعادة جدولة ديونها ،حيث وصلت في نهاية سنة 1998 إلى 30.474مليار دولار بعدما كانت تقدر بـ 25.724 مليار دولار سنة 1993 .

لكن بعد ذلك ولتحسن أسعار البترول سجلت المديونية الخارجية تراجعا محسوسا ما فتئ يلاحظ من سنة لأخرى، حيث سيسجل أدنى مستوياتها في نهاية سنة 2006 ،وذلك من خلال لجوء السلطات إلى التفاوض من أجل الدفع المسبق لديونها اتجاه دائنيها من أعضاء نادي باريس، والتي عرفت نجاحا كبيرا من خلال التوقيع على اتفاقيات ثنائية مع كل عضو، والتفاوض مستقبلا مع أعضاء نادي لندن، حيث يتوقع أن يصل مستوى المديونية إلى حوالي 5 مليار دولار نهاية هذه السنة.

والعريب في الأمر أن الجزائر لجأت الى الاقتراض من الخارج بغرض تمويل البرامج التنموية الطموحة من أجل تحقيق التنمية، لكن ونظرا لكثير من الأخطاء المرتكبة في تسيير هذه القروض ،فإن تنامي حجم هذه القروض شكل قيدا أو حملا ثقيلا على خطط التنمية المستقبلية، نظرا لابتلاع جانب مهم من النقد الأجنبي في خدمة الدين الخارجي .

ويمكن تشخيص آثار المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية من خلال آثارها على الادخار المحلي، حيث أثبتت الدراسات أن الديون الخارجية أثرت سلبا بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الادخار المحلي في الجزائر.

أما على مستوى الطاقة الاستيرادية فإن الدولة اذا استطاعت توفير القدر الكافي من المال اللازم لاستيراد الآلات والمعدات الإنتاجية الضرورية للتوسع الاقتصادي ، استطاعت تنفيذ مخططاتها الإنمائية دون ضغوط خارجية أو حدوث اختناقات تعوق طموح وتنفيذ هذه الخطط.

ومن بين العوامل التي تؤثر على القدرة الاستيرادية نجد خدمة الديون الخارجية والتي تؤثر سلبا على إمكانية تنمية الموارد المالية الذاتية ،بسبب استنزافها الحظ الأوفر من العملات الصعبة المتاحة للبلد .

إن ارتفاع اعتماد الجزائر على القروض الخارجية أدى الى تزايد معدلات التضخم ، لما تشكله هذه القروض والمديونية المترتبة من ضغط على القدرة التنافسية لصادراتها ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية استجابة لضغوط الأطراف المدينة ، إلى تدهور القيم الحقيقية للمدخرات ، مما يضطر العديد من الأفراد الى إيداع أموالهم في الخارج. وبصورة عامة فإن التأثير السلبي للديون الخارجية على القدرة المالية والاستيرادية للجزائر قد انعكس على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المتسارعة، ويتمثل هذا التأثير السلبي في كون أعباء المديونية الخارجية تستحوذ على نسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل إنقاصا للموارد المالية التي كان من الممكن أن تتجه إلى الادخار والتوسع الاقتصادي .

كما أن ارتفاع خدمة الديون الخارجية الذي شهدته الجزائر يشكل عبئا على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية، ومن الطبيعي أن يواكب ارتفاع خدمة الديون ضغطا على تمويل هذه الواردات مما اضطر الجزائر إلى تأجيل تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية المبرمجة، وبالتالي انخفاض معدلات الاستثمار المستهدفة مما أدى إلى تسريح العمال ،وتزايد البطالة ،وارتفاع معدلات التسرب المدرسي، وانخفاض الرعاية الصحية ،وذلك بعودة الكثير من الأمراض والأوبئة التي تم القضاء عليها سابقا، الشيء الذي أفرز أوضاعا خطيرة على مختلف جوانب الحياة .

وعليه ومما سبق ، فإذا كان رأس المال أجنبي قد لعب دورا أساسيا في تطوير الدول المتقدمة، ونظرا للاستغلال الأمثل مما ساعد على خلق فوائض مالية أخذت تصدرها إلى البلدان النامية، فبالنسبة للجزائر فلم يلعب رأس المال الأجنبي الدور الذي كان يجب أن يلعبه في عملية التنمية، بل على العكس فقد ساهم بشكل كبير في كبح جماح التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التأثير على مختلف مؤشراتها .

وعليه فالجزائر مطالبة بالقيام ببعض الاجراءات الضرورية والكفيلة بالتخفيف من وطأة وتأثير المديونية الخارجية على الجهود التنموية وذلك بـ:

- وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي،تستهدف وضع حد لنمو الديون الخارجية القصيرة الأجل.وأن تكون الديون الجديدة من طبيعة انتاجية وليست استهلاكية،وتنويع مصادر الاقتراض الخارجي.

- عند التعاقد على قروض جديدة يجب الحرص على ألا تقل فترة السماح عن فترة تفريخ الاستثمار،حتى لا تأتي مواعيد السداد في أوقات غير ملائمة لا تكون فيها المشروعات الجديدة قد بدأت في الانتاج .

- توسيع التدفقات المالية غير المولدة للديون عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة،بما يتماشى مع امكانيات الاقتصاد الوطني.

- تشجيع مشاريع الشراكة خارج قطاع المحروقات كالصناعة والزراعة والسياحة وذلك من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي.

-الاهتمام بتطوير سوق المال والعمل على ربطه بالأسواق المالية الدولية، لأنه عنصر مهم في جلب المدخرات سواء الوطنية أو الأجنبية.

-الاعتماد على نموذج تنموي ذاتي التراكم،يدفع نفسه بنفسه من داخل اطار الاقتصاد المحلي وامكاناته،وليس من خلال القوى الخارجية ،ودون أن يؤدي ذلك الى الانغلاق أو عدم التعامل مع الخارج.ويمكن أن يتحقق هذا الهدف من خلال:

- تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن.
- وتبني استرتيجية اشباع الحاجات الأساسية.

+ تم بحمد الله +

المـــــــــراجع

أولا: المـــــراجع باللغة العربية

أ- الكـــتب:

1- أحمد هني: المديونية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر،1992.

2- أحمد هني:دروس في التحليل الإقتصادي الكلي،د.م.ج، الجزائر،1993.

3- إيمان عطية ناصف: النظرية الاقتصادية الكلية،الدار الجامعية،الإسكندرية،2001.

4- الهادي خالدي: المراة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ،دار هومة، الجزائر،1996.

5- بلعزوز بن علي:محاضرات في النظريات و السياسات النقدية،د.م.ج، الجزائر،2004.

6- بارو روبارت:"الأسواق و الخيارات في المجتمع الحر".ترجمة نادر ادريس، الطبعة الأولى،الاردن،1998.

7- جان كلود بارتيملي:"ديون العالم الثالث"، ترجمة حسين حيدر، منشورات عويدات ، لبنان، 1996.

8- جاك بولاك:"البنك الدولي وصندوق النقد الدولي"،ترجمة أحمد منيب، الدار المالية للإستثمارات الثقافية،مصر،2001.

9- جون كونيت جالبريت:"تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي و الحاضر"،ترجمة أحمد فؤاد بليغ،المجلس الوطني للثقافة و الأداب،الكويت،2001.

10- حسين عمر:موسوعة الفكر الاقتصادي، دار الكتاب الحديث، مصر، بدون سنة.

11- رمزي زكي:الاقتصاد العربي تحت الحصار،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان، 1989.

12- راوية حسين:مدخل لإستراتيجية تخطيط و تنمية الموارد البشرية،الدار الجامعية،الاسكندرية،2002.

13- رمزي إبراهيم سلامة:اقتصاديات التنمية،طبعة أولى،منشأة المعارف،مصر،1990.

14- سميرة إبراهيم ايوب: صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي و المالي،مركز الاسكندرية للكتاب،مصر،2002.

15- سمير محمد عبد العزيز: التمويل العام،مكتبة الاشعاع، الاسكندرية،1988.

16- سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الطبعة الثانية،الدار المصرية اللبنانية،مصر،2003 .
17- ضياء مجيد الموسوي:ثورة أسعار النفط 2004 ،د.م.ج،الجزائر،2005.
18- ضياء مجيد الموسوي:النظرية الاقتصادية ،د.م.ج،الجزائر،1994 .
19- عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي،المكتب الجامعي الحديث،مصر،1997.
20- عرفان تقي: التمويل الدولي،دارمجدلاوي،الاردن،2002.
21- عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط ، د.م.ج ، الجزائر، 1982 .
22- عبد العزيز شرابي :الجزائر بين التخطيط المركز و إقتصاد السوق ، د.م.ج ، الجزائر،1992 .
23- فتح الله ولعلو : الاقتصاد السياسي، طبعة أولى، دار الحداثة،لبنان،1981.
24- ماهر كنج شكري ،ومروان عوض:المالية الدولية،الأردن،2004.
25- مروان عطون: النظام النقدي و النظريات النقدية، د.م.ج، الجزائر، 1989.
26- محمود يونس:وأحمد رمضان نعمة الله: مقدمة في علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث،مصر،بدون سنة.
27- محمد الفرجاني حصن:إفريقيا وتحديات العولمة،الدار المصرية اللبنانية، مصر،2003.
28- محمد عزيز،ومحمد عبد الجليل أبو سنينة: مبادئ الاقتصاد،منشورات جامعة قاريونس، ليبيا،2002.
29- محمد عزيز عجمية،ومحمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية-مفهومها،نظرياتها،- سياساتها،الدار الجامعية،مصر 2003.
30- محمـــود يونس، وعبد المنعم محمد مبـارك: مقدمـــة في اقتصاديـــات التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
31- محمد عبد العزيز عجمية ،وايمان ناصف: التنمية الاقتصادية، دراســـات نظريـة و تطبيقية ، الدار الجامعية،مصر 2003.
32- محمد إبراهيم منصور: خيار التصنيع العربي في ظل النفـط ، دار الثقافـة للنشـر و التوزيع، القاهرة، 1994.

33- محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد الوطني، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1991.
34- محمد بلقاسم حسن بهلول : سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر، د.م.ج ، الجزء الأول، الجزائر،1999 .
35- محمد بلقاسم حسن بهلول : سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر، د.م.ج ، الجزء الثاني ، الجزائر،1999 .
36- محمد بلقاسم حسن بهلول : الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية، مطبعة حلب،سوريا، 1993.
37- ناصر دادي عدون:الإدارة و التخطيط الاستراتيجي،د.م.ج ، الجزائر،2001 .
38- نبيل الروبي:التضخم في الاقتصاديات المتخلفة،مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية،1987.

ب- المجـــلات و المحاضرات:

1- مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 1989.
2- مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2002.
3- بن ناصر بن عيسى، الاثار الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ،جامعة باتنة ، العدد7،ديسمبر 2002
4- بطاهر علي ،سياسات الإصلاح والتحرير الاقتصادي في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا،العدد 00، 2004 .
5- محاضرات في مقياس التنمية والتخلف، سنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية، المركز الجامعي -قالمة- ،1997/1996.

ج- الملتقيات و التقارير:

1- الهاشمي بوجعيدات ،دراسة المديونية الخارجية للجزائر،أسبابها واثارها، بحث مقدم الى الملتقى المغاربي حول أزمة المديونية الخارجية و سياسات التكيف الهيكلي في بلدان المغرب العربي، معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة قسنطينة،أكتوبر 1993.
2- ضياء مجيد الموسوي،مديونية البلاد الاسلامية و كيف يعالجها الفقه الاسلامي ،ملتقى الفكر الاسلامي 24، الجزائر،1990.

3- حسن صادق حسن، أزمة الديون و النظام البديل، ملتقى الفكر 24، الجزائر، 1990.
4- سيد علي بوكرامي ، الإستراتيجية الجديدة و المعاملة التمييزية للمقرضين،ملتقى الفكر 24، الجزائر 1990.
5- محمد راتول، العولمة الاقتصادية و تحولات الاقتصاد الجزائري.الملتقى الدولي العلمي الأول، العولمة و انعكاساتها على البلدان النامية، المركز الجامعي سكيكدة،2001.
6- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،مشروع التقرير حول: المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط:عائق أمام التنمية الأورو متوسطية، الجزائر،2000.

د- مذكرات و رسائل جامعية غير منشورة:

1- بلقاسم ماضي، العوائد البترولية و الاقتصاد الجزائري،رسالة ماجستير،جامعة عنابة،1991.
2- جزيرة معيزي،إصلاح المؤسسات المالية الدولية و انعكاساتها على الدول النامية . دراسة حالة الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير .جامعة قالمة ،2004/2003.
3- عبد الله سعيدي،التخطيط و افاق التنمية، رسالة الماجستير،جامعة قسنطينة،1990.
4- عبد الله بلوناس، أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية و خيار اعادة الجدولة مع دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،1996/1995.
5- عبد الحميد بولوذنين، تسيير أزمة مديونية الدول النامية.حالة الجزائر، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،1994/1993
6- عديلة مريمات، محاولة قياس أثر البورصة على التنمية الاقتصادية،دراسة حالة الجمهورية التونسية(1991-2002).مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،جامعة قالمة،2004/2003.
7- عيساوي ليلى ، إعادة جدولة الديون الخارجية وأثارها على اعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،جامعة عنابة،1999 .
8- مليكة عوني، الاقتصاد الجزائري: نحو اقتصاد السوق، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،جامعة عنابة،2004.
9- محمد مجيطنة، الدين والمديونية في الرأسمالية و انعكاساتها على الدول النامية،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،1991/1990.

ه- الجرائد:

1-جريدة الخبر، الصادرة بتاريخ 2 ماي 2006،الموافق لـ 4 ربيع الثاني 1427ه، العدد4692، الجزائر.

2- جريدة الخبر، الصادرة بتاريخ 6 ماي 2006،الموافق لـ 8 ربيع الثاني 1427ه، العدد4695، الجزائر.

3- جريدة الخبر، الصادرة بتاريخ 13 ماي 2006،الموافق لـ 15 ربيع الثاني 1427ه العدد4701، الجزائر.

ثانيا: المراجع بالفرنسية:

A- Ouvrages :

1- Arezeki Ighemat : la crise de l'endettement du pays en développement, ENAG, ALGERIE, 1990.

2- Ammar Belhimer : la dette extérieure de l'Algérie, Casbah édition,Alger, 1998.

3- Hosscin Benissaad : réformes et restruction économique en Algérie (1979-1993), OPU, Algérie, 1994.

4- Maamar Boudarsa : la ruine de l'économie Algérienne, Edi Rahma,Alger,1993.

5- Morad Benachenhou : Réformes économiques, dette et démocratie,Edi Echirifa,Algérie,1992.

B- Thèses :

1- Brahim Guendouzi : l'endettement extérieure du tiers monde et la mondialisation du production ,réfirence à l'Algérie,Thèse de magister,I.S.E,Université d'Alger,1985.

C-Revues:

1- Banque d'Algérie, évolution de la dette extérieure,l'economie N°16, ANEP ,Alger1994

2- Ahmed Henni :Monnaie, crédit est financement en Algérie(1962-1987) ,CREAD.

3- Hossien Askari,Innovation financière et dette de tiers monde,OCDE,Paris,1991.

D-Séminaires:

1- Nadia Chettab, le monde émergent , du PAS ou Post-ajustement on les prémices des démocratisation du système international ? dans journée d'étude « mondialisation et stratégies du développement. Le cas de l'Algérie, université Badji Mokhtar, Annaba,2004

ثالثا: مواقع الأنترنت:

أ- باللغة العربية:

1- بلقاسم العباس،إدارة المديونية الخارجية،مجلة جسر التنمية،العدد 2004،30. من الموقع: www.arab-api.org

2- محمد ولد عبد الدايم ، أسباب الديون، مجلة المعرفة، الجزائر ،2002. من الموقع: www.aljazeera.net

3- عبد الكريم بن أعراب، السياسات الاقتصادية الجزائرية، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر. من الموقع:www.Ufc-dz.com

4- صباح نعوش، إعادة جدولة الديون الخارجية، مجلة المعرفة، الجزيرة، 2002 .من الموقع: www.aljazeera.net

5- نادية بن يوسف،أزمة المديونية الخارجية في الدول الافريقية،مجلة دراسات، ليبيا، من الموقع:www.dirassat.net

6- سراج السنوسي، إصلاح المؤسسات المالية الدولية. من الموقع:Usinfo.state.gov

7- المعهد العربي للتخطيط الكويت،الطرق الكمية لتحليل الأداء التنموي. من الموقع: www.arab-api.org

8- محمد عدنان وديع، قياس التنمية و مؤشراتها،سلسلة جسر التنمية، العدد02، 2001. من الموقع:www.Arab-api.org

9- منير الحمش،تصحيح مسار التنمية في عالم متغير،مجلة البعث،ديسمبر2003.من الموقع: www.albaath.com

10- بوحفص حاكمي،التشغيل و البطالة في الجزائر بين تحدي الاصلاح و افاق المستقبل من الموقع : www.mowaten.org

11- روابح عبد الباقي، وغياط الشريف آثار برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر.من الموقع: www.majalissona.com

12 -www.rezgar.com

ب- باللغة الفرنسية:

1- Ahsen Abdelmalki, faut-il annuler la dette du tiers monde, 2000
Site :www.usenghor-francophonie.org
2- Cadtm,les chiffres de la dette2003, Site :www.cadtm.org.
3- Nations unies conseil économique et social, Dette extérieure des pays en développement,1997 Site :www.setim.ch
4- Banque d'Algérie,évolution de la dette extérieure,1999
Site :www.Bank-of-Algeria.dz
5- Banque d'Algérie,évolution de la dette extérieure,2004.
Site :www.Bank-of-Algeria.d
6- Cnes,Rapport sur la problématique du développement agricole élément pour un débat national. Site : www.cnes.dz
7- www.fao.org
8 - http://perspective .shcrbook.
9- www.econo.free.fr
10- www.chez.com
11- www.cerzy.fr
12- www.arabschool.org.sy